السلام والأمن

مصالحة خصمَين

بحث في انعكاسات التقارب الإيراني – السعودي

تحرير دافيد جليلفاند وماركوس شنايدر

أيار/مايو 2024

تشكّل المصالحة الإيرانية السعودية بوساطةٍ صينية منعطفًا بارزًا علّق تصاعد حدّة المنافسة بين الدولتين، كما أنها تعكس التغييرات الجيوسياسية الأوسع وتغيُّر الدور الذي تؤديه بكين في شؤون الشرق الأوسط.

وُضعت أوروبا والولايات المتحدة وروسيا على الهامش، وأُرغمت بذلك على المشاهدة عوضًا عن المشاركة في هذا التطوّر المحوري في الشرق الأوسط.

يطرح هذا التقارب معضلةً كبيرةً بالنسبة لأوروبا في ظلّ حاجة هذه الأخيرة إلى تحقيق التوازن الدقيق بين دعم الدبلوماسية في المنطقة من جهة، والحرص على عدم التغاضي عن الممارسات الاستبدادية الإيرانية والسعودية أو دعمها ضمنيًا من جهةٍ أخرى.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

السلام والأمن

مصالحة خصمَين

بحث في انعكاسات التقارب الإيراني – السعودي

المحتويات

تمهيد 4

مقدمة 5

"الصفقة الفاوستية" بين السعودية وإيران: كيف دفعت المصالح الاستراتيجية الخصمَين إلى لأم العلاقات بينهما 7
ماريا لويزا فانتابييه

تقارب الإيراني-السعودي: المشهد من طهران 13
حامد رضا عزيزي

علاقة السعودية بإيران: من تشويه السمعة إلىالمصالحة..... 21
سيباستيان سونز

دور الصين في تيسير التقارب بين السعودية وإيران: التفكير الاستراتيجي والأهداف 30
موريتز رودولف

من أبيض أو أسود إلى ظلالٍ من الرمادي: التقارب الإيراني-السعودي كدافعٍ لإسرائيل لإعادة النظر في تحالفاتها الإقليمية 36
جيل مورسيانو

التقارب الإيراني-السعودي: الديناميات ووجهات النظر: أبعاده "الغربية" وتداعياته على أوروبا 42
شينتسيا بيانكو

التقارب الإيراني-السعودي من منظار حرب بوتين في أوكرانيا والمصالح الروسية في منطقة الخليج العربي
نيكولاي كوزانوف 47

نبذة عن الكُتّاب والكاتبات 53

تمهيد

إنّ هـذا المـنشـور مـن إعـداد المكتب الإقـلـيـمي لـلـسلام والأمـن في منطقة الشرق الأوسـط وشمال أفريقيا في مؤسسة فريدريش إيبرت في بيروت. وتسعى المؤسسة إلى المساهمة في تطوير بنية مُجدية للأمن في المنطقة كشرطٍ مسبق لتعزيز الاستقرار الإقليمي. وكوننا منظمةً أوروبية، ندرك أن كافة الأزمات الإقليمية تحمل تداعياتٍ على أوروبا وألمانا، مباشرةً كانت أم غير مباشرة. وعليه، لا يمكن الفصل بين المسائل الأمنية في منطقتينا. وتعتمد مقاربتنا لهذا الشأن على تعزيز الحوار الأكثر شموليةً الذي يتجاوز المسائل الأمنية الصعبة التي تقع تحت سيطرة الحكومات والمؤسسات العسكرية ويضمّ الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والمجموعات المهمّشة. وتفترض مقاربتنا الأوسع نطاقًا والمتمحورة حول الأمـن البشري أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم والمستدام من خلال الاتفاقات المبرمة بين الحكومات (الاسـتـبـدادية بشكلٍ أسـاسـي) فحسب. فمن الضروري أيضًا أن نعالج بعض المسائل الكامنة التي أدّت إلى تدهوُر العلاقات بين النخبة الحاكمة والشعوب، وحملت بذلك إلى المأزق الراهن المؤلّف من انعدام الاستقرار الإقليمي، وانهيار النظام العام، وضُعف الدول وفشلها، والتدخلات الأجنبية.

يشكّل دور إيـران المتغيّر أحد أولـويـات المكتب الإقليمي للسلام والأمن في مؤسسة فريدريش إيبرت. فإيران قوة إقليمية تتحدّى الوضع الراهـن، وهـي بالتالي جهة فاعلة محورية في كافة مسائل الحرب والسّلم. يتعمّق المنشور الراهن في هذا الدور من خلال تحليل مقاربة إيران المتغيّرة للمنطقة وينظر في التداعيات المحتملة لهذه المقاربة على العلاقات الأوروبية-الإيرانية.

ماركوس شنايدر
مدير المشروع

مكتب مؤسسة فريدريش إيبرت الإقليمي للسلام والأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مقدمة

في آذار/مـارس 2023، توجّه علي شمخاني ومساعد بن محمد العيبان إلى بكين، بعد مرور نحو نصف القرن على المفاتحة الدبلوماسية التاريخية التي نفّذها الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون مع الصين. واستضاف وزير الخارجية لجمهورية الصين الشعبية محادثاتٍ أعلن خلالها المبعوثين الإيراني والسعودي إعادة إرساء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد تعليق الروابط بينهما لمدة سبع سنوات.

وتشكّل المصالحة الإيرانية-السعودية منعطفًا بـارزًا علّق تصاعد حدّة المنافسة القديمة بين هاتين القوّتين الشرق أوسطيتين. فطوال عقودٍ من الزمن، وعلى وجه الخصوص منذ نشوب الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، تتنافس الرياض وطهران على القيادة الجيوسياسية في الشرق الأوسط بالمعنى الضيّق، وعلى القيادة الإيديولوجية في العالم الإسلامـي بالمعنى الأوسـع. فتطمح إيـران إلى "تصدير" ثورتها، وتتحدّى بذلك موقع النظام الملك السعودي كخادم الحرمين الشريفين في مكّة المكرّمة والمدينة المنوّرة. وقد توسّعت المنافسة الإيرانية-السعودية إثر حالة عدم الاستقرار التي تلت الانتفاضات التي ظهرت في العالم العربي في عامَي 2010 و2011، وتحوّلت هذه المنافسة إلى مواجهات مباشرة بين البلدين في مختلف أنحاء المنطقة. وأدّى ذلك إلى زعزعة استقرار الشرق الأوسط وتعظيم خطر اندلاع نزاع خارج عن السيطرة يحمل تداعياتٍ على العالم بأسره.

ويعـكس هـذا الانـفـراج الإيـرانـي-الـسـعـودي أيـضًـا تغييرًا جيوسياسيًا بـارزًا، إذ يسلّط الضوء على الدور المتغيّر الذي تؤديه الصين في رسم معالم الشؤون العالمية. فتشكّل الأحـداث الأخيرة تحوّلًا ملحوظًا في ميزان القوى العالمية يختلف عن زمن نيكسون وماو، وأيضًا عن السنوات التي تلت نهاية الحرب الباردة والتي مارست خلالها الولايات المتحدة سلطةً رئيسيةً على التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط (من بين دولٍ أخرى). وتجد الولايات المتحدة نفسها بذلك في الهامش، مُرغمةً على المشاهدة بدلًا من المشاركة بشكلٍ فعال في هذا التطور المحوري في الشرق الأوسط. والواقع أنّ الولايات المتحدة تفتقر إلى القوة الجامِعة اللازمة لاستدعاء كافة الجهات الفاعلة المعنية على مستوى المنطقة.

ومـن جهةٍ أخـرى، تعمل إيـران والسعودية بدعوات الرئيس الأمريكي باراك أوباما السابقة إلى "تشارُك المنطقة". إلا أنه ولسخرية القدر، يذهب هذا التقارب الإيراني-السعودي بعكس أهـداف إدارة أوبـاما الاستراتيجية. فبدلًا من تحرير الـولايـات المتحدة مـن مسؤولياتها فـي الـشـرق الأوسـط وبالتالي السماح لها بالالتفات إلى آسيا، قد يُرغم دخول الصين إلى الساحة الشرق أوسطية الولايات المتحدة على الاستثمار في مواجهة بكين في هذا الجزء من العالم أيضًا. وتشدّد كل هذه الوقائع على تبدُّل ديناميات القوة وتعكس إعادة ترتيب التحالفات والشراكات الدبلوماسية في المنطقة كما في العالم.

بالموازاة، تطرح الصفقة المبرمة بوساطةٍ صينية مُعضلةً كبيرةً بالنسبة إلى أوروبـا. فلطالما دعا الاتحاد الأوروبـي والـدول الأعضاء فيه إلى التوصل إلى تدبير دبلوماسي ما بين إيران والسعودية. وقد أكّد الأوروبيون أنه من مصلحة المنطقة والعالم أن تتعامل الرياض وطهران مع العداوة بينهما بالسبل المسالمة، وذلك بما يتماشى مع مقاربتهم التي تركّز على الجهود الدبلوماسية. إلا أنه يتعين على أوروبا أيضًا أن تتعامل مع التحديات الموازية التي يطرحها الحكم الاستبدادي ووضع حقوق الإنسان في البلدين. وبذلك، يواجه الأوروبيون من جديد خطر الوقوع في فخ إعطاء الأولوية للاستقرار الاستبدادي بدلًا من دعم الحكم الرشيد. وعليه، يتعين على أوروبا تحقيق التوازن الدقيق بين دعم الجهود الدبلوماسية في المنطقة من جهة، وعدم التغاضي عن الممارسات الاستبدادية الإيرانية والسعودية أو دعمها بشكلٍ ضمني من جهةٍ أخرى. بالإضافة إلى ذلك، كانت أوروبا كالولايات المتحدة على هامش التقارب الإيراني-السعودي، وهو تطوُّر جيوسياسي محوري في جوار أوروبا يحمل في طيّاته تأثيراتٍ على عدة مصالح أوروبية، بما في ذلك السلام والاستقرار وأمن الطاقة وطرق التجارة الحرة والهجرة.

بعيدًا عن أوروبا والولايات المتحدة، يؤثر التقارب الإيراني-السعودي بعمق على دولٍ أخرى أيضًا. فتواجه إسرائيل الملتزمة بعزل عدوّتها اللّـدودة إيـران تبـدُّلًا في المشهد الإقليمي. ويبدو هدفها المتمثل في تشكيل حصنٍ ضد الجمهورية الإسلامية بالتحالف مع الأنظمة الملكية الخليجية من خلال إنشاء حلفٍ يكون بمثابة "ناتو الشرق الأوسط" بعيدَ المنال في الوقت الراهن.

أما روسيا، فقد عانت من جهتها من نكسةٍ في طموحها بالتحول إلى قوة مركزية في الشرق الأوسط لا يمكن اتخاذ أي قرارات استراتيجية فيه من دونها. فرغم المكاسب الخاصة التي قد تجنيها موسكو من هذا الاتفاق، وجدت نفسها على غرار واشنطن محصورةً في دور المُشاهد في ما يخص عملية التفاوض على المصالحة الإيرانية-السعودية.

وعلى الساحة العالمية الأوسـع، يعكس التقارب بين إيران والسعودية أيضًا الاتجاه العالمي نحو نظامٍ متعدد الأقطاب. فعلى غرار العديد من الدول، تعمل إيران والسعودية على السواء على تنويع علاقاتها الخارجية وتعزيز القوى الناشئة في ما كان يُدعى "الجنوب العالمي"، ولو كان ذلك من نقاط انـطلاقٍ مختلفة تمامًا. وإنّ دعوتهما للانضمام إلى دول البريكس مثالٌ على ذلك.

وتعكس الديناميات المُشار إليها هنا الأهمية الجيوسياسية التي ينطوي عليها التقارب الإيراني-السعودي. ومن المرجح

أن يرسم نهج الدولتين الجديد معالمَ التطورات المستقبلية في الشرق الأوسط والعلاقات الدولية لبلدان المنطقة. ولذلك، تستحق هذه الديناميكيات مناقشةً معمّقة.
على ضوء ما ذُكر أعلاه، يسعى منشورنا إلى استكشاف طبيعة هذا التقارب، أي ظروف إتمامه، والدوافع السعودية والإيرانية على التوالي، ودور الوساطة الصينية فيه. واستنادًا إلى ذلك، نودّ تقييم التداعيات التي يحملها التقارب الإيراني-السعودي على أطرافٍ فاعلة مختارة، وهي: إسرائيل وروسيا، وأخيرًا وليس آخرًا، أوروبا.

ولا شكّ في أنّ الوضع لا يزال نشطًا. فبناءً على الصفقة المبرمة في بكين، اتخذت إيران والسعودية عددًا من الخطوات لتجسيد هذا التقارب. ويشمل ذلك إعادة فتح السفارات وعقد لقاءٍ بين الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي وولي العهد السعودي والحاكم الفعلي للمملكة الأمير محمد من سلمان. إلا أنه لا يزال من غير المعروف إلى أي حدٍّ سوف تطوّر طهران والرياض العلاقات بينهما، وعلى وجه الخصوص ما إذا كانتا سوف تتوصلان إلى حلٍّ لتنافسهما الجيوسياسي في مواقع مثل العراق أو اليمن تتجاوز مجرّد تجميد النزاعات القائمة.

عندما بدأنا العمل على هذا المنشور في صيف 2023، ظننّا أن التقارب الإيراني-السعودي سيكون التطوّر الجيوسياسي الأبرز في الشرق الأوسط في تلك السنة. وجاء بعدها هجوم "حماس" الإرهابي في 7 تشرين الأول/أكتوبر والحرب الناجمة عنه في غزة، ما بدّل المشهد الجيوسياسي بشكلٍ ملحوظ. إلا أنه رغم أن هذا الواقع قد عقّد الشؤون الجيوسياسية الشرق الأوسط بشكلٍ أكبر، لم يتدهور التقارب الإيراني-السعودي بسببه، لا بل على العكس. فقد برهن هذا التقارب عن صموده في وجه تصاعُد حدّة التوترات بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة. ويُبرز ذلك الالتزام الاستراتيجي القائم من جانب طهران والرياض على السواء. وفي جميع الأحوال، قد يكون تقييم الوضع الراهن اليوم أهمّ من أي وقتٍ مضى، شرط التنبّه جيدًا إلى الوضع المتغيّر باستمرار على أرض الواقع.

لهذه الغاية، يجمع هذا المنشور عددًا من الخبيرات والخبراء الدوليين في هذا المجال. فتقدّم ماريا لويزا فانتابييه إحاطةً بالعملية التي أدّت إلى التقارب بين إيران والسعودية. ويناقش سيباستيان سونز وحامد رضا عزيزي الأسباب التي دفعت إيران والسعودية إلى تغيير المسار والسعي إلى تحقيق الانفراج بين البلدين، في حين يتناول موريتس رودولف دور الصين ودوافعها في تيسير التزام هذين الخصمين الشرق أوسطيين. ويحلل جيل مورسيانو من جهته كيف أن التقارب الإيراني-السعودي يدفع إسرائيل إلى إعادة النظر في تحالفاتها الإقليمية. ويتعمّق نيكولاي كوزانوف في التداعيات التي يحملها النهج الروسي في الشرق الأوسط. وأخيرًا، تنظر شينتسيا بيانكو في التداعيات ذات الصلة على السياسات الأوروبية.

وتسعى هذه التحليلات مجتمعةً إلى تعزيز فهمنا للديناميكيات الدقيقة والخلفية المرتبطة بالتقارب الإيراني-السعودي. فمن خلال الغوص في الدوافع والعمليات والتداعيات ذات الصلة، نأمل أن نساهم من عبر هذا المنشور في تطوير تحليلٍ دقيق لأبرز الاتجاهات السائدة. وفي ما هو أبعد من ذلك، نأمل أن نساهم في النقاش حول السياسات الأوروبية تجاه البلدين والمنطقة ككلّ.

"الصفقة الفاوستية" بين السعودية وإيران: كيف دفعت المصالح الاستراتيجية الخصمَين إلى لأَم العلاقات بينهما

ماريا لويزا فانتابييه

في آذار/مارس 2023، اتفقت المملكة العربية السعودية وإيران على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما. وتوسّطت الصين في هذه الصفقة، رافعةً بذلك مكانتها وتأثيرها في المنطقة. ففي عام 2016، كانت السعودية وإيران قد قطعتا الروابط الدبلوماسية بينهما بسبب إعدام السعودية أحد الشيوخ الشيعة من ذوي الشعبية والاعتداء على السفارة السعودية في إيران. وتردّد صدى هذا الانقسام بين الخصمين الخليجيين في جميع أنحاء الشرق الأوسط الأوسع نطاقًا. فقد تواجهت الرياض وطهران في سوريا والعراق ولبنان وانخرطتا في مواجهةٍ غير مباشرة حول اليمن. وفي عام 2019، بلغت التوترات ذروتها عندما شنّت مجموعات تابعة لإيران هجومًا على إحدى المنشآت النفطية السعودية. إلا أن السعودية وإيران لم تتصالحا نتيجة إعادة إرساء الثقة بينهما، بل لأن التغييرات في النظام العالمي قد دفعتهما إلى لَأم الروابط بينهما. ومن بين هذه التغييرات نذكر تخفيض الولايات المتحدة التزاماتها وتنامي سلطة الصين في منطقة الشرق الأوسط. وقد برهنت الصفقة عن صمودها في وجه النزاع الجاري بين إسرائيل و"حماس"، إلا أنها لم تكن كافيةً لتحقيق السلام الإقليمي في ظلّ استمرار العداء المتبادل بين إسرائيل وإيران.

الحوافز الأولية

في 9 نيسان/أبريل 2021، عقد مسؤولون أمنيون من السعودية وإيران محادثاتٍ مباشرة في بغداد.[1] فمنذ عام 5102، كانت سلطنة عُمان تؤدي دور الوسيط السري والقناة الخلفية غير المباشرة للجهود الدبلوماسية بين الخصمين في الشأن اليمني. وكانت "قناة العراق" مفيدةً في البداية لبدء المحادثات المباشرة. وكان العراق من جهته مهتمًا في التخفيف من حدة التوترات بين السعودية وإيران ليتمكّن من تنويع روابطه السياسية والاقتصادية الإقليمية لتتجاوز اعتماده الطويل على الجمهورية الإسلامية. وفي تلك الفترة، كان رئيس الوزراء العراقي آنذاك مصطفى الكاظمي محلّ ثقة في الرياض، إذ كانت تجمعه روابط شخصية بولي العهد السعودي وبالقنوات مع الإيرانيين. ورحّبت الرياض بالعراق كدولة جامِعة لتعزيز مصداقية الكاظمي على الساحة الدولية ومصداقية المملكة بين القوى السياسية الشيعية. أما بالنسبة للإيرانيين، فوفّر العراق فرصةً لإصلاح علاقاتها السيئة مع العالم العربي.[2]

بدأ الحوار بين البلدين كخطوةٍ تكتيكيةٍ للرياض وطهران على السواء. فقد أرغم خفض الضمانات الأمنية الأمريكية الرياض على إعادة النظر في وضعها الاستراتيجي والبحث في استئناف العلاقات الدبلوماسية مع طهران بحذر. أما بالنسبة للجمهورية الإسلامية، فقد ساعدت المحادثات مع الرياض على حلّ المأزق الدبلوماسي، وتعبيد الطريق نحو الانفراج في علاقاتها مع العالم العربي، وعرقلة خطة إسرائيل الرامية إلى حشد دول الخليج العربي لإنشاء تحالفٍ دفاعي معادٍ لإيران.

وخلال العقد الذي شهد الانتفاضات العربية، انتهجت السعودية سياسةً إقليميةً شرسة. فقد أطلق ولي العهد هجومًا في اليمن، وفرض حصارًا على قطر، ودعم سياسة الضغط الأقصى الأمريكية ضد الجمهورية الإسلامية. إلا أن هذه السياسة جاءت بنتائج عكسية على المملكة، إذ أدّت إلى مضاعفة عدد أعداء هذه الأخيرة. في الموازاة، تنامى النفوذ الإيراني في ظل إحكام الميليشيات المسلّحة في لبنان والعراق وسوريا سيطرتها على أراضٍ عدة في مختلف أنحاء المشرق. هذا وشكّل النزاع اليمني الجاري عند عتبة باب المملكة نفسها تهديدًا مباشرًا للأمن السعودي. فقد شنّ الحوثيون (وهم حلفاء إيران في اليمن) هجماتٍ بالطائرات المسيّرة والصواريخ على المدن السعودية وبنيتها التحتية.[3] وكان يمكن لتقدُّم الحوثيين في محافظة مأرب الاستراتيجية في اليمن أن يمنح الحوثيين وإيران الأفضلية في المفاوضات حول مستقبل اليمن وأن يترك الرياض مهزومةً وذليلة. من جهةٍ أخرى، كشفت إيران بحلول عام 9102 امتلاكها تقنيات صاروخية متقدمة بعد أن أنزلت طائرة مراقبة أمريكية مسيّرة[4] واستهدفت البنية التحتية النفطية السعودية.[5]

وفاقمت سياسة الضغط الأقصى التي انتهجتها أمريكا ضد إيران التهديدات الأمنية على المملكة ولم تقدّم أي ضماناتٍ أمنية بالمقابل. ونتيجة انسحاب ترامب من الاتفاق النووي، تم رفع الحد الأقصى لتخصيب اليورانيوم الإيراني. ولم يردّ ترامب على الهجوم الإيراني بالطائرة المسيّرة على البنية التحتية النفطية في المملكة مع أنها أوقفت نصف إنتاج المملكة للنفط الخام. إلا أن ظروف الرياض لم تتحسن مع استلام بايدن سدة الرئاسة، بل كانت علاقة هذا الأخير بولي العهد السعودي سيئةً منذ البداية. فاستكمالًا لعمل سلفه، خفّض بايدن بصمة الجيش الأمريكي في المنطقة وسحب العديد والعتاد من قواعد عسكرية استراتيجية.[6] وكان خروج الولايات المتحدة من أفغانستان علامةً أخرى تدلّ على استمرار رغبة واشنطن في الانسحاب وتحويل تركيزها نحو

1 إنغلاند 2021.
2 يونس 2021.
3 حنا 2019.
4 ذا وول ستريت جورنال 2019.
5 مجموعة الأزمات الدولية 2019.
6 لوبولد ويوسف وغوردن 2021.

شرق آسيا بهدف احتواء الصين.[1]

وقد بدّل هذا التغيير في العلاقات الاستراتيجية بين السعودية والولايات المتحدة حساباتِ المملكة في ما يخص إيران. فالأمن هو أولوية المملكة العربية السعودية.[2] ولم يبدُ أن أمريكا كانت ملتزمةً في الدفاع عن أمن المملكة، ولم تكن التقنيات الدفاعية السعودية قادرةً على حفظ الأمن وحدها، خصوصًا في ظل امتلاك إيران القدرات النووية والتقنيات الصاروخية المتقدمة.[3] وقد يكون الحوار مع خصمها القديم، أو حتى صورة هذا الحوار، قد أقنع إيران بكبح حلفائها من جهة، وساعد السعودية على كسب الوقت بينما تعزز جهازها الدفاعي من جهةٍ أخرى.

وكانت الدوافع المحلية أيضًا حافزًا للرياض لإعادة النظر في مواقفها. فقد أطلق ولي العهد خطةً اجتماعيةً واقتصاديةً طموحةً تُعرف باسم رؤية 2030.[4] وقدّمت الرؤية للأجيال الجديدة من السعوديين الوعود بالفرص الاقتصادية وبعض الحريات الشخصية مقابل الإذعان السياسي إلى الوضع الراهن. وحذا ولي العهد السعودي حذو الإمارات العربية المتحدة، إذ التزم بهذه الخطة الإصلاحية الطموحة ورقّى الأصغر سنًا في صفوف الإدارة السعودية ونشّط القطاع الخاص بهدف تحويل المملكة إلى مركزٍ إقليمي للصناعة والابتكار والتكنولوجيا. وربطت رؤية 2030 الاستقرار المحلي في المملكة باستقرار جوارها، غلا أن هذه الخطة الطموحة كانت بحاجة لبيئةٍ إقليميةٍ مستقرة. وكان بذلك من الضروري لَأم الروابط مع الأخصام (قطر وتركيا) والتعامل مع المنافسة مع الإمارات العربية المتحدة المجاورة والتخفيف من حدّة التوترات مع الجمهورية الإسلامية.

وسعت إيران أيضًا من جهتها إلى إصلاح الأخطاء السابقة. وقد ساعد الحوار مع الرياض الجمهورية الإسلامية على الخروج من عزلتها. فطوال عقدٍ من الانتفاضات، عززت إيران نفوذها في عددٍ كبير من الدول العربية ولكن عادت عددًا كبيرًا منها أيضًا. فقد عمدت شبكة حلفاء إيران في العراق وسوريا ولبنان واليمن إلى مضاعفة التهديدات الأمنية الهجينة للبنية التحتية النفطية والبحرية الخاصة بمعظم الأنظمة الملكية العربية ومنعت عنها التجارة وأضعفت العلاقات معها. وجاءت العقوبات الأمريكية لتزيد الطين بلةً، إذ منعت القنوات الاقتصادية الرسمية وعززت شبكات التهريب بشكلٍ غير مباشر. واستلم الرئيس الإيراني المنتخب حديثًا إبراهيم رئيسي سدة الرئاسة في آب/أغسطس 2021 وجعل من العلاقات مع الدول المجاورة أولويةً جديدةً لإيران.[5] فقد شكّل توسُّع العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي مصدر قلقٍ متنامٍ في طهران. فعلى مر السنوات، كانت إسرائيل قد استغلّت المخاوف الأمنية لدى الأنظمة الملكية العربية لتطبيع العلاقات الدبلوماسية، وبناء تحالفاتٍ دفاعيةٍ بحريةٍ مشتركة، وتوسيع نطاق مشاركة المعلومات الاستخبارية، وعزل الجمهورية الإسلامية عن الدول الخليجية المجاورة لها بشكلٍ أكبر.[6] واعتبرت طهران إبرام إسرائيل اتفاقيات إبراهيم وتحسين علاقاتها مع الدول العربية تضييقًا عليها. ومن خلال بدء المحادثات مع الرياض، أرادت الجمهورية الإسلامية قطع أجنحة التطبيع الإسرائيلي مع العالم العربي وبسط جناحيها هي.

التزامٌ ضعيف

لم تفضِ الجولات الأولى من الحوار إلا إلى نتائج ضئيلة. فقد توخّت الرياض وطهران الحذر في ظلِ جوٍّ من عدم الثقة بينهما. فلم تكن إيران جاهزةً للاتفاق على الخطوط الحمر الأمنية، في حين لم تكن المملكة مستعدةً لقبول استئناف العلاقات الدبلوماسية. فبينما تناول السعوديون المسائل الأمنية، حوّل الإيرانيون الحوار نحو التطبيع الدبلوماسي مع الرياض، وهو أمرٌ لم يكن السعوديون على استعدادٍ للقبول به من دون ضماناتٍ أمنية.

وأرجأت السعودية المفاوضات حول إعادة إرساء الروابط الدبلوماسية، إذ رأت أن إيران تزداد عزلةً وضعفًا. وبحلول حزيران/يونيو 2022، بدا أن استراتيجية التضييق الإسرائيلية كانت تنجح. فكانت إسرائيل قد ضاعفت وجودها عند حدود إيران، من أذربيجان إلى إقليم كردستان العراق والخليج العربي كما في الداخل الإيراني من خلال تنفيذ عددٍ من عمليات القتل الموجهة لعلماءٍ نوويين إيرانيين وعمليات التخريب داخل الحدود الإيرانية. وكانت تتم المماطلة في المحادثات النووية بين الولايات المتحدة وإيران في الموازاة.[7] وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 2022، أدى توفير الطائرات المسيّرة الإيرانية إلى روسيا لتستخدمها هذه الأخيرة ضد المدنيين الأوكرانيين إلى عزل النظام الإيراني حتى من قِبل العواصم الأوروبية.[8] هذا وساهم اندلاع الاحتجاجات الشعبية ضد نظام الجمهورية الإسلامية في تعزيز عَزل إيران وأكّد الرأي السعودي بأن الثقل الاستراتيجي لإيران آخذٌ في التدهور.[9] وتمثّل التكتيك السعودي آنذاك في انتظار أن تبلغ إيران المكانة الاستراتيجية الأضعف من أجل إبرام الصفقة الأكثر ملاءمةً للمملكة. وحتى تحقُّق ذلك، كان الحوار مفيدًا لكسب الوقت فيما تعمل السعودية على تدعيم دفاعاتها العسكرية بينما تكشف إسرائيل عن مكامن الضعف الإيرانية. وفي الموازاة، نجحت الرياض في الدخول إلى دائرة النفوذ الإيرانية التقليدية، إذ تواصلت مع عددٍ من رجال الدين من الطائفة الشيعية والمجموعات السياسية في العراق ولبنان،[10] وانخرطت في المفاوضات المباشرة مع الحوثيين في اليمن،[11] وأوعزت إلى التطبيع مع الرئيس السوري بشار الأسد.[12]

ولم تكن إيران من جهتها على استعدادٍ لتقديم أي ضماناتٍ

1 البيت الأبيض 2021.
2 جيكوبز 2023.
3 ديفسلار 2023.
4 الحكومة السعودية، رؤية المملكة 2030؛ بيانكو 2023.
5 رويترز 2021.
6 مراجعة صحيفة تايمز أوف إسرائيل 2020.
7 فانتابيه ونصر 2022.
8 ذا وول ستريت جورنال 2022.
9 مراجعة رويترز 2022 أ.
10 أمواج 2021.
11 رويترز 2022 ب.
12 تشولوف 2021.

أمنية للسعودية، بل اتخذ النظام الإيراني موقفًا دفاعيًا في هذا الصدد في ظل وجود المحافظين في السلطة. وأحكمت قبضتها على تكنولوجيا الصواريخ والطائرات المسيّرة الخاصة بها واستخدمتها لتعزيز قوة الردع لديها، ما أدى إلى تأخير إبرام اتفاقٍ نووي مع الولايات المتحدة. فاعتبر المحافظون أن الاتفاق كان يُضعف قوة الردع الإيرانية وشكّل جزءًا من سياسة التضييق الإسرائيلية. وردّ الرئيس الإيراني إبراهيم الرئيسي على عزل الغرب من خلال الالتفات شرقًا، فعزز التجارة مع الصين[1] وأبرم اتفاقيةً دفاعيةً مع روسيا.[2] وفي هذا الوقت، واصلت طهران جهود التقرب من العالم العربي بالطرق الدبلوماسية. فقد أكّد المسؤولون الإيرانيون مرارًا على التزامهم بمواصلة الحوار مع السعودية من خلال "قناة بغداد". وشارك وزير الخارجية الإيراني بحماسة في مؤتمرين عُقدا في بغداد حيث أعلن استعداده للقاء نظيره السعودي وزير الخارجية فرحان.[3]

بحلول عام 2022، وبعد عقد خمس جولات حوار، تم تحقيق تقدّمٍ ضئيل في ما يخص مجالات المواجهة الرئيسية. ففي اليمن، وربما نتيجة الضغط الإيراني، وافق الحوثيون على وقف إطلاق النار مقابل تخفيف القيود على المطار الموانئ الخاضعة لسيطرتها. أما في العراق، فأوقفت الميليشيات التابعة لإيران هجماتها على الأراضي السعودية كما على القواعد العسكرية الغربية داخل العراق. إلا أن المحادثات السعودية-الإيرانية سعت إلى تعزيز الروابط بين البلدين حتى على أبسط المسائل. فقد تمحورت المناقشات الثنائية الأولية حول السماح للحجاج الإيرانيين بأداء مراسم الحج في جدة واستئناف التمثيل الإيراني في منظمة التعاون الإسلامي في جدة.[4] إلا أنه لم يتم تحقيق إلا تقدّمٍ ضئيل حتى في هذه المسائل الرمزية. وفي آذار/مارس 2022، هدد القرار السعودي بإعدام أكثر من 41 سجين، والعديد منهم من الطائفة الشيعية، استمرار هذا الحوار، كما ساهم تمويل السعودية لإحدى القنوات التي كانت تغطي الاحتجاجات الجارية في إيران في إضعاف الثقة بين البلدين.[5]

واتضح مع الوقت أنه لن تتم إعادة إرساء العلاقات السعودية-الإيرانية على أساس استعادة الثقة وحدها، بل سيتعين على البلدين دمج مصالحهما الاستراتيجية ضمن رؤية مشتركة لنظامٍ عالمي متعدد الأقطاب.

إتمام الصفقة

جمعت الرياض وطهران رؤيةٌ واحدة تقضي بتجاوُز الشرق الأوسط مجرد اعتماده على الغرب عامةً والولايات المتحدة خصوصًا. وكان هدف الجمهورية الإسلامية الأقدم إرغام الولايات المتحدة على الانسحاب من الشرق الأوسط لتحلّ روسيا والصين مكانها. أما المملكة العربية السعودية فقد حافظت على الروابط التي تجمعها بالولايات المتحدة، ولكن ضاعفت في الوقت نفسه خياراتها الاستراتيجية من خلال تطوير الروابط مع الصين وتوسيع نطاقها. وجاءت الحرب في أوكرانيا لتؤجّج وتُسرّع المنافسة العالمية على السلطة بين الغرب وروسيا والصين. وحاولت القوى الإقليمية في الشرق الأوسط أن توفّق بين علاقاتها مع الجهتين. وتم إبرام الاتفاق السعودي-الإيراني في آذار/مارس 2023 نتيجة هذه الرؤية المشتركة حول النظام العالمي متعدد الأقطاب.

وأخذت الرؤيتان الأمريكية والسعودية تفترقان أكثر فأكثر. فكان الرئيس الأمريكي جو بايدن قد تحدّث في الخطاب الذي ألقاه في القمة الأمريكية-الخليجية المنعقدة في حزيران/يونيو 2022 عن احتمال تشكيل تحالف بين الدول الخليجية وإسرائيل ضد إيران. كما أنه دعا السعودية إلى خفض أسعار النفط لديها للمساهمة في إمدادات الطاقة في ظل العقوبات المفروضة على روسيا، وتناول الشراكة القديمة القائمة بين الولايات المتحدة والسعودية ضد الصين وروسيا. وكانت هذه الرؤية مستقطبة أيضًا، إلا أنها لم تتماشَ وطموحات المملكة. فأصبحت هذه الأخيرة تعتبر نفسها المركز الإقليمي للشرق الأوسط. فقد أصبحت على مر السنوات الشريك التجاري الرئيسي للصين والمدخل الاستثماري للصين في الخليج العربي. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، عقدت المملكة أول قمةٍ عربية-صينية وحضرها الرئيس الصيني شي جين بينغ وعددٌ من القادة من مختلف الدول العربية.[6] وحافظت السعودية أيضًا على علاقاتها مع روسيا، إذ تعاونت معها في ما يخص صيغة "أوبك بلس" ومقاومة الضغوط لخفض أسعار النفط.[7] وسعت الرياض إلى تعزيز استقلاليتها الاستراتيجية من خلال التحول إلى مدخل الصين إلى تحقيق النفوذ في الشرق الأوسط من جهة، ومدخلًا لجهود الولايات المتحدة الرامية إلى احتواء النفوذ الصيني من جهةٍ أخرى. فسيساهم ذلك في تحويل الرياض إلى المركز الاقتصادي للمنطقة بما يتماشى مع رؤية 2030.

أما على المستوى الإقليمي، فسعت الرياض إلى تحقيق التوازن في العلاقات مع إيران وإسرائيل المتخاصمتين، على أمل إبرام اتفاق مع كلٍ منهما. إلا أن التعاون مع إسرائيل ضد إيران كان سيفاقِم التهديدات التي تتعرض لها المملكة. وهنا أيضًا، كانت هذه الأخيرة في موقفٍ دقيق. فكان يمكن للخوف الإيراني من إبرام صفقة سعودية-إسرائيلية أن يحث طهران على التوصل إلى اتفاق مع السعودية حول الخطوط الحمر الأمنية، في حين كانت المخاوف الإسرائيلية إزاء التقارب السعودي-الإيراني ستدفع الحكومة الإسرائيلية إلى القبول بالمطالب السعودية المتعلقة بفلسطين مقابل التطبيع. وكانت الحسابات السعودية في هذا السياق واضحة، إذ سعت إلى استغلال علاقتها بالصين لحثّ إيران على الموافقة على الضمانات الأمنية مقابل استئناف الروابط الدبلوماسية في ظل السعي إلى تحقيق هدفها الأوسع المتمثل بالتحول إلى مركزٍ إقليمي. فكانت بكين تتحلى بالنفوذ اللازم على إيران، على عكس الولايات المتحدة، وكان بإمكانها أن تراقب الالتزام

1 الجزيرة 2022 أ.
2 غريزيه وإيفنز 2023.
3 رويترز 2021؛ الجمهورية الإسلامية الإيرانية 2022.
4 الجزيرة 2022 ب.
5 غامبرل 2022.
6 عرب نيوز 2022.
7 رويترز 2022 د.

الإيراني بتنفيذ الصفقة.[1]

وكان آذار/مارس 2023 الوقت المناسب للمضي قُدُمًا بالصفقة. فكان النظام الإيراني في المكانة الأضعف من الناحية الاستراتيجية، إذ كان خاضعًا للعقوبات الأمريكية ومعزولًا من الأوساط الدبلوماسية الأوروبية نتيجة قمعه للاحتجاجات المحلية وتوفيره الطائرات المسيّرة إلى روسيا، كما أنه كان عرضةً للهجمات الإسرائيلية. هذا ولم تؤثر الصين على جوهر الصفقة، بل كانت تتمتع بالأهمية الاستراتيجية الكافية للتوسط فيها. وكان من مصلحة جميع الأطراف الفاعلة أن تطوّر الصين دورها في الشرق الأوسط من دورٍ اقتصادي إلى دورٍ دبلوماسي. وعاد الاتفاق بالفائدة على الأطراف الثلاثة المعنية. واعتبرت إدارة شي جين بينغ الصفقة خطوةً نحو تنفيذ مبادرة الحزام والطريق الطموحة، والتصدّي لمحاولات الولايات المتحدة لاحتواء الصين في شرق آسيا في ظل تنامي الدور الصيني في غرب آسيا والشرق الأوسط. وخدمت الصفقة أيضًا طموحات المملكة العربية السعودية على الساحتين العالمية والإقليمية، في حين ساعدت الجمهورية الإسلامية على الخروج من عزلتها.

والأهم من كل ذلك أن توسُّط الصين للسلام بين أكبر دولتين متنافستين في المنطقة نسف جهود السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. فقد اعترضت الصفقة رؤية الولايات المتحدة للشرق الأوسط، إذ عرقلت عملية التطبيع بين دول الخليج وإسرائيل من جهة، وعززت حظوظ إيران في استئناف العلاقات الدبلوماسية مع العالم العربي من جهةٍ أخرى.

الحقائق الثابتة

على الرغم من الهواجس الأولية التي شغلت الطرفين، تحوّلت الالتزامات المكتوبة والشفهية إلى حقائق ثابتة. فبعد مرور بضعة أشهر فحسب على الإعلان الثلاثي، أعادت إيران فتح سفارتها في الرياض وبادرت السعودية بالمِثل في طهران[2] واستقبل ولي العهد السعودي وزير الخارجية الإيراني وتناقشا في العلاقات الثنائية وتعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين.[3] وتم استئناف العلاقات الدبلوماسية مقابل الاحترام المتبادل للخطوط الحمر. فعدم التدخل بالشؤون المحلية هو خطٌ أحمر قائم بالنسبة لإيران. وابتداءً من آذار/مارس، أوقفت المملكة تمويلها لإحدى وسائل الإعلام الإيرانية المعارِضة، وامتنعت عن توجيه الانتقادات العلنية إلى الجمهورية الإسلامية، واستقبلت وزير الخارجية الإيراني في الرياض. ومن الجهة المقابِلة، كان عدم الاعتداء على المملكة هو الخط الأحمر الذي رسمته الرياض، وقد احترمته إيران. وبعد إبرام صفقة آذار/مارس، أوقفت المجموعات شبه العسكرية في اليمن والعراق هجماتها على الأراضي السعودية. وبدا أن الصفقة صمدت حتى مع اندلاع الأعمال العدائية بيت إسرائيل و"حماس". وشكّل الاتفاق السعودي-الإيراني معلمًا رئيسيًا في تطوّر نظامٍ إقليمي محتمل. إلا أن هذا الاتفاق ليس كافيًا بمفرده لضمان تحقيق الاستقرار. فلا تزال مسألة تخصيب اليورانيوم الإيراني عالقةً، شأنها شأن حرب الظل بين إسرائيل وإيران التي تنتشر من خلال العمليات الإسرائيلية الموجّهة من جهة، وشنّ المجموعات التابعة لإيران الهجمات من العراق واليمن ولبنان على الأهداف الأمريكية والإسرائيلية من جهةٍ أخرى.

وجاء هجوم حركة "حماس" في 7 تشرين الأول/أكتوبر ليعترض النظام الإقليمي الذي كان يمكن للتطبيع بين السعودية وإسرائيل أن يرسيه. فقد نفّذت "حماس" هجومها على إسرائيل بينما كانت الرياض على وشك التفاوض على التقارب مع إسرائيل على أساس اتفاق لتعزيز الدفاع مع الولايات المتحدة كان يمكن أن يساعد السعوديين على موازنة الطموحات الإيرانية النووية. واعتبرت طهران أن إبرام اتفاق دفاعي سعودي-أمريكي وتطبيع السعودية مع إسرائيل بمثابة تهديد، إذ يفتح المجال أمام حصارٍ أمني أكبر ويعزز الأهداف الإسرائيلية في العالم العربي والإسلامي.[4]

ويبدو أن النزاع الناجم قد قرّب بين السعوديين والإيرانيين وقد رسّخت الصفقة على حساب إسرائيل. ففي إطار اجتماعٍ تاريخي، التقى الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في قمة جدة لمناقشة الخيارات الدبلوماسية المتاحة لحلّ النزاع.[5] إلا أن حدّة حرب الظل بين إسرائيل وإيران لا تزال تتصاعد، إذ يهاجم الحوثيون السفن التجارية المتجهة إلى إسرائيل، في حين تنفّذ إسرائيل عمليات اغتيال موجهة لعدد من الشخصيات المرتبطة بإيران في سوريا ولبنان والعراق.[6] ولكن تجدر الإشارة إلى أن الهجمات الحوثية لم تستهدف المنشآت السعودية، في حين لاقت الدعوات الأمريكية إلى تنفيذ ردّ هجومي ضد الحوثيين في البحر الأحمر ردًا باردًا من الرياض.[7]

وباتت الكرة اليوم في ملعب الولايات المتحدة. فيمكن تجنُّب النزاع ما إذا عرضت واشنطن على المملكة العربية السعودية حزمةً أمنيةً والدعم الدبلوماسي في وضع خطة لإنشاء دولة فلسطينية. فهذه هي الأهمية العسكرية والسياسية التي تحتاجها المملكة لتصبح مركزًا إقليميًا قادرًا على موازنة المخاوف الأمنية الإيرانية والإسرائيلية وتجنُّب اندلاع حربٍ إقليمية أوسع.

1 ديسفلار والغنام 2023.
2 رويترز 2023؛ سعودي جازيت 2023.
3 مواج 2023.
4 فانتابيه ونصر 2023.
5 فرانس 24 2023.
6 مراجعة رويترز 2024 ب.
7 رويترز 2024 أ.

المراجع

الجزيرة. 2022 أ. "إيران تقول إن اتفاقًا لمدة 25 عامًا مع الصين يدخل مرحلة التنفيذ". 51 كانون الثاني/يناير 2202. الرابط: https://www.aljazeera.com/news/2022/1/15/iran-says-25-year-china-agreement-enters-implementation-stage (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

_____. 2022 ب. "إيران ستعيد فتح المكتب التمثيلي لمنظمة التعاون الإسلامي في المملكة العربية السعودية". 17 كانون الثاني/يناير. الرابط: https://www.aljazeera.com/news/2022/1/17/iran-to-reopen-oic-representative-office-in-saudi-arabia (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

أمواج. 2021. "رحلة الكاظمي إلى الرياض تعزز العلاقات الثنائية". 1 نيسان/أبريل 2021. الرابط: https://amwaj.media/ar/media-monitor/kadhimi-trip-riyadh-ties (بالعربية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

أمواج. 2023. "تحليل معمق: الزيارة الإيرانية إلى المملكة العربية السعودية". 21 آب/أغسطس 2023. الرابط: https://amwaj.media/ar/article/deep-dive-the-iranian-visit-to-saudi-arabia (بالعربية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

عرب نيوز. 2022. "ولي العهد السعودي يستضيف قمةً مع الرئيس الصيني شي جين بينغ والقادة الخليجيين". 10 كانون الأول/ديسمبر 2022. الرابط: https://www.arabnews.com/node/2212881/saudi-arabia(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

شينتسيا بيانكو. 2023. "المملكة الانتقامية: معنى نهوض السعودية بالنسبة إلى أوروبا". المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. 14 شباط/فبراير 2023. الرابط: https://ecfr.eu/article/the-comeback-kingdom-what-a-resurgent-saudi-arabia-means-for-europe/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

مارتن تشولوف. 2021. "اللقاء بين رؤساء الاستخبارات السعوديين والسوريين يشير إلى الانفراج". صحيفة "ذا غارديان"، 1 أيار/مايو 2021. الرابط: https://www.theguardian.com/world/2021/may/04/meeting-between-saudi-and-syrian-intelligence-chiefs-hints-at-detente (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

عبد الرسول ديفسلار. 2023. "إضفاء الطابع العسكري على نظرة إيران إلى السعودية". مجلة العالم الإسلامي (The Muslim World)، العدد 113(1-2): ص 192-177. الرابط: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/muwo.12465 (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

عبد الرسول ديفسلار وهشام الغنام. 2023. "الحسابات الاستراتيجية خلف الاتفاق السعودي-الإيراني". مجلة القاهرة للشؤون العالمية (The Cairo Review of Global Affairs). 9 نيسان/أبريل 2023. الرابط: https://www.thecairoreview.com/essays/the-strategic-calculus-behind-the-saudi-iranian-agreement/(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

أندرو إنغلاند. 2021. "مسؤولون سعوديون وإيرانيون يعقدون المحادثات لإصلاح العلاقات بين البلدين". صحيفة "فاينانشل تايمز". 18 نيسان/أبريل 2021. الرابط: https://www.ft.com/content/852e94b8-ca97-4917-9cc4-e2faef4a69c8 (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 11 كانون الثاني/يناير 2024.

ماريا فانتابييه وفالي نصر. 2023. "الحرب التي أعادت صياغة الشرق الأوسط". مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs). 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. الرابط: https://www.foreignaffairs.com/middle-east/war-remade-middle-east-fantappie-nasr(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

فرانس 24. 2023. "الرئيس الإيراني رئيسي سيشارك في القمة حول غزة في المملكة العربية السعودية". 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. الرابط: https://www.france24.com/en/middle-east/20231106-iranian-president-raisi-to-attend-gaza-summit-in-saudi-arabia (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

جون غامبرل. 2022. "السعودية تُعدم 81 شخصًا في أكبر عملية إعدام جماعي لها". مجلة "ذا أسّوشييتد برس". 12 آذار/مارس 2022. الرابط: https://apnews.com/article/islamic-state-group-saudi-arabia-al-qaida-dubai-united-arab-emirates-a1984eab0faadefa0152d5c138525d80 (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

الحكومة السعودية. التاريخ غير محدد. رؤية المملكة 2030. الرابط: https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/content/saudivision/?lang=en (بالعربية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

ميشال غريزيه وألكزاندريا إيفنز. 2023. "نظرة إلى التعاون الروسي-الإيراني وحوافزه". 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023. الرابط: https://www.rand.org/pubs/perspectives/pea2829-1.html (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

أندرو حنا. 2019. "الجدول الزمني للهجمات الحوثية على السعودية". منشور "ذا إيران برايمر". مركز ذا ويلسون. 16 أيلول/سبتمبر 2019. الرابط: https://iranprimer.usip.org/blog/2019/sep/16/timeline-houthi-attacks-saudi-arabia(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 11 كانون الثاني/يناير 2024.

مجموعة الأزمات الدولية. 2019. "بعد هجوم أرامكو: الشرق الأوسط أقرب إلى مرحلة عام 1914". 20 أيلول/سبتمبر 2019. الرابط: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/saudi-arabia-yemen-iran-united-states-united (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 11 كانون الثاني/يناير 2024.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية. 2022. "وزير الخارجية الإيراني في الأردن سيشارك في الجولة الثانية من مؤتمر بغداد". 12 كانون الأول/ديسمبر 2022. الرابط: https://en.mfa.ir/portal/newsview/703519/iran's-foreign-minister-in-jordan-to-join-second-round-of-baghdad-conference (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

آنا جيكوبز. 2023. "فهم السياسة الخارجية السعودية المعدّلة". مجموعة الأزمات الدولية. 14 أيلول/سبتمبر 2023. الرابط: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/saudi-arabia/understanding-saudi-arabias (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

غوردن لوبولد ونانسي يوسف ومايكل غوردن. 2021. "الولايات المتحدة سوف تسحب مئات الجنود والطائرات والآليات المضادة للصواريخ من الشرق الأوسط". صحيفة "ذا وول ستريت جورنال". 18 حزيران يونيو 2021. الرابط: https://www.wsj.com/articles/u-s-military-to-withdraw-hundreds-of-troops-aircraft-antimissile-batteries-from-middle-east-11624045575 (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 11 كانون الثاني/يناير 4202.

ناصر كريمي وجون غامبرل. 2019. "إيران تسقط طائرة استطلاعية مسيّرة أمريكية وارتفاع في حدة التوترات". صحيفة "أسّوشييتد برس". 20 حزيران/يونيو 9102. الرابط: https://apnews.com/article/e4316eb989d-5499c9828350de8524963 (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 11 كانون الثاني/يناير 2024.

رويترز. 2021. "الرئيس المنتخَب رئيسي: أولوية إيران هي تحسين الروابط مع الدول المجاورة الإقليمية". 21 حزيران/يونيو 2021. الرابط: https://www.reuters.com/world/middle-east/president-elect-raisi-irans-priority-is-improving-ties-with-regional-neighbours-2021-06-21/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

رويترز. 2022 أ. "ألمانيا تلغي التدابير الرامية إلى تعزيز الأعمال التجارية مع إيران". 23 كانون الأول/ديسمبر 2022. الرابط: https://www.reuters.com/world/germany-suspends-measures-promote-business-with-iran-2022-12-23/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29كانون الثاني/يناير 2024.

رويترز. 2022 ب. "السعودية وحوثيو اليمن يستأنفون المحادثات المباشرة، بحسب مصادر". 14 حزيران/يونيو 2022. الرابط: https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-arabia-yemens-houthis-resume-direct-talks-sources-say-2022-06-14/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير .2024

رويترز. 2022 ج. "لقاء بين مسؤولين إيرانيين وخليجيين في بغداد". 28 آب/أغسطس 2021. الرابط: https://www.reuters.com/world/middle-east/mideast-leaders-plus-france-meet-baghdad-talk-security-diplomacy-2021-08-28/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

رويترز. 2022 د. "خلاف بين السعودية والولايات المتحدة حول سبب خفض إنتاج النفط في الأوبك بلس". 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022. الرابط: https://www.reuters.com/business/energy/saudi-arabia-rejects-statements-critical-opec-oil-cut-2022-10-12/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

رويترز. 2023. "إعادة فتح السفارة الإيرانية في السعودية للمرة الأولى منذ سبع سنوات". 6 حزيران/يونيو 2023. الرابط: https://www.reuters.com/world/middle-east/irans-embassy-reopens-saudi-capital-riyadh-al-arabiya-tv-2023-06-06/#:~:text=iran's%20embassy%20reopens%20in%20saudi%20arabia%20for%20first%20time%20in%20seven%20years,-by%20mohammed%20benmansour&text=riyadh%2c%20june%206%20(reuters),conflicts%20across%20the%20middle%20east (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

رويترز. 2024 أ. "السعودية تحث الولايات المتحدة على ضبط النفس في ظل قصف الحوثيين للسفن في البحر الأحمر". 7 كانون الأول/ديسمبر 2024. الرابط: https://www.reuters.com/world/middle-east/edge-over-red-sea-attacks-riyadh-seeks-contain-fall-out-2023-12-06/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

رويترز. 2024 ب. "الهجمات المدعومة من إيران على الجنود الأمريكيين في الشرق الأوسط منذ 7 أكتوبر". 28 كانون الثاني/يناير 2024. الرابط: https://www.reuters.com/world/middle-east/iran-backed-attacks-us-troops-middle-east-since-oct-7-2024-01-28/(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

سعودي جازيت. 2023. "السفارة السعودية تعيد فتح أبوابها في إيران بشكلٍ رسمي". 10 آب/أغسطس 2023. الرابط: https://www.saudigazette.com.sa/article/634833 (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 92 كانون الثاني/يناير 2024.

تايمز أوف إسرائيل. 2020. "النص الكامل لـ"معاهدة السلام" الموقّعة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة". 16 أيلول/سبتمبر 2020. الرابط: https://www.timesofisrael.com/full-text-of-the-treaty-of-peace-signed-by-israel-and-the-united-arab-emirates/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

ذا وول ستريت جورنال. 2019. "ما نعرفه حول الهجمات على منشآت النفط السعودية". 20 أيلول/سبتمبر 2019. الرابط: https://www.wsj.com/articles/what-we-know-about-the-saudi-oil-attacks-11568991017(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 24 نيسان/أبريل 2024.

ذا وول ستريت جورنال. 2022. "إيران تعترف بتزويد روسيا بالطائرات المسيرة". 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. الرابط: https://www.wsj.com/articles/iran-acknowledges-supplying-drones-to-russia-11667650978 (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 24 نيسان/أبريل 2024.

جوبي ووريك وسعاد مخنّت وإيلن ناكاشيما. 2022. "إيران ستساعد روسيا على بناء طائرات مسيرة لحربها مع أوكرانيا، بحسب مسؤولين غربيين". صحيفة "ذا واشنطن بوست". 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. الرابط: https://www.washingtonpost.com/national-security/2022/11/19/russia-iran-drones-secret-deal/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 29 كانون الثاني/يناير 2024.

البيت الأبيض. 2021. ملاحظات الرئيس بايدن حول انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان. 8 تموز/يوليو 2021. الرابط: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2021/07/08/remarks-by-president-biden-on-the-drawdown-of-u-s-forces-in-afghanistan/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 11 كانون الثاني/يناير 2024.

نسيبة بونس. 2021. "دولة الوساطة: الدور الجديد للعراق في المحادثات الإيرانية-السعودية". المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. 14 أيار/مايو 2021. الرابط: https://ecfr.eu/article/mediation-nation-iraqs-new-role-in-iranian-saudi-talks/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 11 كانون الثاني/يناير 2024.

تقارب الإيراني-السعودي: المشهد من طهران

حامد رضا عزيزي

شهد الشرق الأوسط تطوّرًا ملحوظًا في آذار/مارس 2023 عندما اتفقت إيران والمملكة العربية السعودية، وهما قوتان إقليميتان بارزتان، على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما. ووضع هذا القرار التاريخي المتّخذ بوساطة صينية الحدّ لقطيعةٍ دبلوماسيةٍ بدأت في عام 2016 ودامت سبع سنوات. فكان قد تم قطع[1] العلاقات بين إيران والسعودية على إثر هجومٍ نفّذته مجموعةٌ من المتشددين الإيرانيين على السفارة السعودية في طهران والقنصلية السعودية في مشهد، ما أدخل البلدين في "حربٍ باردة" كانت الأطول في تاريخهما.

واتّسمت هذه الفترة المديدة من التوتر في العلاقات بين البلدين بأشكالٍ متنوعة من العدائية تراوحت بين النزاعات بالوكالة، وأهمها في اليمن، والحروب الإعلامية العلنية، إذ اتّضح الخلاف بين طهران والرياض في عدة ساحات. أما في عام 1202، فبدا التغيير في هذا الوضع يلوح في الأفق. فتم إطلاق المفاوضات بين البلدين في نيسان/أبريل من ذلك العام بهدف إعادة إحياء العلاقات الدبلوماسية في بغداد.[2] إلا أنه وفي نهاية المطاف، كانت الوساطة الصينية هي التي يسّرت إعادة إرساء العلاقات بشكلٍ نهائي.

وشهدت الفترة التي تلت إعلان الاتفاق تقدّمًا ملحوظًا في العلاقات الإيرانية-السعودية. فبحلول أيلول/سبتمبر 2023، كان كل من البلدين قد أعاد فتح سفارته في عاصمة البلد الآخر. وجاءت الزيارات رفيعة المستوى بين البلدين للتشديد بشكلٍ أكبر على إصلاح العلاقات. فقد عقد وزيرا الخارجية السعودي والإيراني الاجتماعات[3] وتبادلا الزيارات. وصدرت بيانات عن السلطات الأعلى في البلدين،[4] بما في ذلك بيانات صادرة عن المرشد الأعلى ورئيس الجمهورية الإيرانيين وولي العهد السعودي أعلنوا من خلالها عن بدء مرحلة جديدة من الدعم السياسي القوي بهدف تحسين الروابط الثنائية بين إيران والسعودية.

ومن الأحداث البارزة التي طبعت هذا التقارب في العلاقة كان اللقاء المنعقد بين الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في تشرين الثاني/نوفمبر على هوامش قمةٍ للدول الإسلامية في الرياض.[5] وبرز هذا اللقاء على ضوء تاريخ البلدين الحافل بالانتقادات القاسية والتهديدات المتبادلة بين المسؤولين الإيرانيين والمملكة.

يتناول هذا الفصل المنظور الإيراني لهذا التقارب. وفي حين أن الاعتراف بإعادة إحياء أي علاقة دبلوماسية يقتضي وجود الإرادة السياسية واتخاذ الخطوات اللازمة من قِبل الطرفين، يركّز التحليل الوارد أدناه على فهم الدوافع والاستراتيجيات التي حملت إيران على تغيير موقفها. وسوف تسعى في ما يلي إلى الكشف عن العوامل التي دفعت إيران إلى الدخول في مفاوضات، ومن ثمّ إلى التوصل إلى اتفاق مع الرياض. تنقسم هذه العوامل إلى ثلاثة مجالات رئيسية، وهي السياسة والأمن والاقتصاد. ويجدر ذكر أن التطوّرات في هذه المجالات حصلت نتيجة تغيير في سياسات إيران الداخلية من الخلاف الداخلي خلال عهد روحاني إلى نهجٍ مبني على التوافق بشكلٍ أكبر في ظل القيادة الحالية المحافِظة. ويشير التوافق بالفعل إلى زيادة التناغم في أنشطة المؤسسات المختلفة ضمن الحكومة الإيرانية أكثر منه إلى وجهات النظر الاستراتيجية على مستوى الطيف السياسي ككل. وإنّ هذه الفئات المذكورة مترابطة في ما بينها، إذ ترسم مجتمعةً معالم الحسابات الإيرانية في ما يخص علاقتها بالمملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، سوف نبحث في كيفية تأثير النزاع الجاري في غزة على العلاقات بين طهران والرياض. وأخيرًا، سوف ننظر في المسار المستقبلي لهذه العلاقة، بما في ذلك التحديات وأوجه عدم اليقين المحتملة التي قد تعطّل التوازن الدقيق القائم في العلاقات بين طهران والرياض من جديد.

العوامل المحفزة الداخلية

من المهمّ التنبّه إلى أن التغيير في المسار الإيراني باتجاه المصالحة مع السعودية يستند إلى تغييراتٍ ملحوظة في المشهد السياسي الداخلي في إيران. فمنذ انتخاب رئيسي في عام 2021، أدت سيطرة المحافظين/المتشددين إلى اعتماد سياسة خارجية مبنية على التوافق بشكلٍ أكبر، وغالبًا ما يُشار إليها في إيران بـ"التنسيق بين الدبلوماسية وساحة المعركة"، في تلميحٍ إلى المواءمة الأكبر بين وزارة الخارجية والحرس الثوري. فخلال عهد الرئيس حسن روحاني، أضعف عددٌ من العناصر المتشددة في أنشطة وكلاء الحكومة الإيرانية والحرس الثوري في المنطقة المبادراتِ الإيجابية تجاه السعودية وغيرها من الدول العربية المجاورة بشكلٍ متكرر، ومنها مبادرة "هرمز للسلام". أما البيئة السياسية الحالية في ظل القيادة المحافِظة فتعتمد نهجًا أكثر التحامًا للدبلوماسية الإقليمية، وقد تؤدي إلى التزامٍ أكثر استدامةً مع المملكة.

الاعتبارات الجيوسياسية

تؤدي الاعتبارات الجيوسياسية دورًا محوريًا في الاستراتيجية التي تعتمدها إيران لتطبيع العلاقات مع السعودية، إذ تسعى طهران إلى إرساء نظام إقليمي جديد يبتعد عن الإطار السابق الخاضع لسيطرة الولايات المتحدة لوضع نظام متعدد الأقطاب والقوى الموجّهة.

تعارض الجمهورية الإسلامية منذ أكثر من 40 عامًا الولايات

---

1 بيترسون 2016.

2 معتمدي 2022.

3 معتمدي 2023.

4 مكتب إيران إينترنشنال الإخباري 2023.

5 "العربية" بالإنجليزية 2023 أ.

المتحدة ودورها القيادي في النظام العالمي. ويعود هذا الموقف إلى تشرين الثاني/نوفمبر 9791 عندما استولى عدد من الطلاب الثوريين على السفارة الأمريكية في طهران،[1] ما أدى إلى اعتبار إيران دولة تحريفية تنوي اعتراض المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وخارجه.

إلا أنه في السنوات الأخيرة، تحدّث مسؤولون إيرانيون، ومن بينهم المرشد الأعلى خامنئي، بشكلٍ متزايد عن تراجع دور الولايات المتحدة على الساحة العالمية،[2] في إشارةٍ إلى نشأة نظام دولي جديد غير غربي. وتفترض وجهة النظر هذه وجود عالم تكتسب في قوى مثل الصين وروسيا أهميةً تتحدى النفوذ الأمريكي. فتعتبر إيران أن الأحداث على غرار الحرب في أوكرانيا وتصاعد حدة المنافسة بين الولايات المتحدة والصين هي عوامل مسرِّعة لهذا التغيير العالمي، مع تداعياتٍ ملحوظة على "غرب آسيا"، وهو المصطلح الذي يفضّل القادة الإيرانيون استخدامه بدل "الشرق الأوسط".[3]

وقد راقبت إيران عن كثب كيف تعدّل الدول العربية في المنطقة، بما في ذلك السعودية، سياساتها الخارجية استجابةً لهذه الوقائع الجيوسياسية المتغيرة.[4] فلم تعُد هذه الدول تتوافق مع الولايات المتحدة فحسب، بل تتواصل أيضًا مع القوى العالمية الأخرى مثل الصين وروسيا. ويشكّل هذا التعديل في المواقف أحد الأوجه الرئيسية لما يسمّيه المحللون "الشرق الأوسط متعدد التحالفات"،[5] خصوصًا على ضوء تطوّرات مثل الغزو الروسي لأوكرانيا والاستجابة الفاترة من جانب الدول العربية إلى جهود الولايات المتحدة لعزل روسيا.

ويشير تعميق العلاقات بين بلدان مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة والصين إلى الاتجاه نحو نظام إقليمي ذي تحالفاتٍ متنوعة. وتشكّل الاستقلالية المتنامية للدول الإقليمية من حيث النفوذ الأمريكي عاملًا بارزًا في الديناميات الإقليمية الجديدة. وترى إيران ذلك كفرصة للمشاركة بشكلٍ فعال في النظام "ما بعد الأمريكي" الناشئ،[6] ما يقتضي التعاون الإقليمي وحل النزاعات. وإنّ مصالح شركاء إيران، أي روسيا والصين، في الاستقرار الإقليمي من أجل السعي وراء مصالحهما الخاصة في المنطقة تدفع طهران في ذلك الاتجاه.

تكتسي الوساطة الصينية في الاتفاق الإيراني-السعودي أهميةً خاصةً في هذا السياق. فترى إيران الصين كوسيط حيادي نظرًا للعلاقات الودية التي تجمعها ببكين وللدور المتنامي الذي تؤديه الصين على مستوى المنطقة.[7] والعكس صحيح بالنسبة للولايات المتحدة، إذ تعتبر إيران أن هذه الأخيرة تعتمد نهجًا أكثر إقصاءً في الشؤون الإقليمية.

1 مكتب المؤرخ.
2 خامنئي 2022.
3 مركز الدراسات الأمريكية 2023.
4 ألترمان 2022.
5 كافاناغ وويري 2023.
6 المؤتمر الثالث حول انحدار الولايات المتحدة 2023.
7 فارس نيوز 2023 أ.

هذا وتبدّلت نظرة إيران للسعودية على أنها وكيلة للولايات المتحدة نظرًا للتغيرات العالمية الأخيرة.[8] وبات الإيرانيون يفهمون أنه ونتيجة تغيُّر الديناميات العالمية، تعدّل الرياض مقاربتها تجاه الولايات المتحدة بحيث تخفف من اعتمادها على واشنطن. ويشير هذا التغيير، الذي اتضح بشكلٍ خاص على إثر النزاع في اليمن وغياب الدعم الأمريكي المباشر خلال أحداث مثل الهجوم الحوثي على منشآت أرامكو النفطية عام 2019،[9] إلى أن المملكة مستعدة للمشاركة في الحوار مع إيران وللتوصل إلى اتفاقاتٍ معها على قدم المساواة، وبالتالي للابتعاد عن الاعتماد حصرًا على سياسة الضغط الأقصى الأمريكية.

وقد عبّد هذا الفهم الجديد الطريق أمام إيران لتتصوّر نظامًا إقليميًا مبنيًا على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة يكون فيه "محور المقاومة"، بما في ذلك إيران وحلفاؤها، معترفًا به إلى جانب الجهات المعنية الأخرى.[10] وتفسّر إيران تعاوُن المملكة مع أطرافٍ فاعلة مثل الحوثيين[11] وتحاورها مع حلفاء إيران الآخرين مثل حركة "حماس"[12] على أنه اعترافٌ بشرعية "محور المقاومة". وتشير الوساطة الإيرانية لتحسين العلاقات بين السعودية وسوريا أيضًا إلى رغبتها في أداء دور فعال في رسم معالم النظام الإقليمي الجديد.

الاعتبارات الأمنية

تتّسم الاعتبارات الأمنية الإيرانية ذات الصلة بتطبيع العلاقات مع السعودية بجانبين رئيسيين يتأثران بشكلٍ كبير بالديناميكيات والتهديدات الإقليمية القائمة.

يرتبط الجانب الأول بتطوّر العلاقات بين إسرائيل والدول الإسلامية والمجاورة لإيران منذ عام 2020. فقد شكّلت اتفاقيات إبراهيم التي تم من خلالها استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين مصدر قلق استراتيجي بالنسبة إلى إيران.[13] فقد أشار هذا الاتفاق إلى توسّع رقعة انتشار الاستخبارات الإسرائيلية ونفوذها في المناطق المجاورة للحدود الجنوبية لإيران. بالموازاة، عززت إسرائيل روابطها مع أذربيجان، وقد اتضح ذلك بشكلٍ خاص منذ حرب كاراباخ الثانية عام 2020، ما فاقم شعور إيران بأنها محاصرة من التحالفات التي تقودها إسرائيل في المناطق المجاورة.[14] بالإضافة إلى ذلك، تتخوف إيران مما تعتبره النفوذ الإسرائيلي المتنامي في إقليم كردستان العراق،[15] إذ يزعم المسؤولون الإسرائيليون أن إسرائيل قد استخدمت أراضي الإقليم لشنّ عملياتٍ تخريبية في الداخل الإيراني. وقد نفّذت إيران بدورها هجماتٍ صاروخية على

8 إكنا 2023.
9 كرين وفينلي 2019.
10 كالهور 2016.
11 برقيات الأخبار 2023.
12 إبراهيم 2023.
13 بهرافيش وعزيزي 2020.
14 عزيزي وإساشينكو 2023.
15 كاظمي ورستمي ومالكي 2018.

أهدافٍ داخل الإقليم ردّا على هذه العمليات.[1]

وقد فاقم احتمال انضمام السعودية إلى اتفاقيات إبراهيم وتطبيع العلاقات مع إسرائيل هذا الشعور بالحصار لدى إيران.[2] فاعتبرت إيران أن هذه التطورات هي بوادر نشوء جبهة عربية-إسرائيلية-تركية/أذرية ضد إيران. ونظرًا للأهمية الدينية المركزية التي تكتسيها المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي، يمكن لتطوّرٍ كهذا أن يدفع دولًا إسلاميةً أخرى نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل وبالتالي عزل إيران.

يدرك الإيرانيون أن الدول العربية المجاورة تميل إلى إسرائيل بسبب التهديد المتصوّر من إيران وحلفائها في محور المقاومة. وقد تفاقم هذا التصوّر إثر أحداث مثل الهجمات على منشآت أرامكو عام 2019، ما دفع هذه الدول إلى البحث عن بدائل للضمانات الأمنية الأمريكية ضد إيران. وعليه، توقّعت إيران أنّ الإعلان الرسمي للتطبيع بين السعودية وإسرائيل ليس إلا مسألة وقت، واتخذت التدابير الاستراتيجية اللازمة لتأخير هذه العملية أو على الأقل منع المملكة من العمل ضد المصالح الإيرانية. فيشكّل إنشاء تحالف أمني مناهض لإيران في منطقة الخليج العربي أحد أهم المخاوف بالنسبة لطهران، وتعتبر أن طمأنة الدول المجاورة لها قادرة على منع تشكيل هذا التحالف.

وبعيدًا عن الضمانات وحدها، تسعى إيران إلى تحسين علاقاتها مع الدول المجاورة من خلال إقناعها باختيار التعاون الأمني مع إيران بدلًا من واشنطن أو تل أبيب. وقد تجسّد هذا الهدف في اقتراح إيران إنشاء تحالف بحري في الخليج العربي.[3] ويحاول القادة الإيرانيون، بمن فيهم المرشد الأعلى آية الله خامنئي، بجهد ثني الدول المجاورة عن التعاون مع إسرائيل، محذرين من الرهان على ما يعتبرونه "الحصان الخاسر".[4]

أما الجانب الثاني للاعتبارات الأمنية الإسرائيلية فيتمحور حول قدرة السعودية على إبراز نفوذها باستخدام الأدوات الإعلامية والهجينة والمالية. واتّضح ذلك بشكلٍ خاص في خلال احتجاجات عام 2022 في إيران. فعلى الرغم من الموقف الحذر الذي تتخذه المملكة وامتناعها عن دعم المتظاهرين بشكلٍ مباشر، اتهم القادة الإيرانيون الرياض بإشعال الفتنة.[5] فالواقع أن تأثير وسائل الإعلام المتحدثة باللغة الفارسية والمدعومة من السعودية في إيران – والعائد أيضًا جزئيًا على فشل الجمهورية الإسلامية في استخدام وسائل الإعلام بفعالية لاستمالة عامة الجمهور – أدى إلى نشأة مخاوف كبيرة لدى السلطات الإيرانية.[6] وتفاقمت هذه المخاوف نظرًا للموارد المالية الضخمة التي تتمتع بها وسائل الإعلام المدعومة من السعودية، ما يمكّنها من الوصول إلى جمهورٍ واسعٍ خارج إيران أيضًا.

هذا وسرّعت الاحتجاجات التي اندلعت على المستوى الوطني في إيران في عام 2022 إنجاز الاتفاق مع المملكة، إذ هدف جزئيًا إلى التخفيف من الأثر السلبي المحتمل للرياض على الوضع الداخلي في إيران. أما في السياق الأوسع للاعتبارات الأمنية، فتعتبر إيران أن إسرائيل هي عدوها الإقليمي الأكبر، ولذا يُنظر إلى إرساء الاستقرار في العلاقات مع المملكة كخطوة استراتيجية، إذ يسمح للجمهورية الإسلامية بالتركيز بشكلٍ أكبر على صياغة استراتيجيات طويلة الأمد ضد إسرائيل والسعي لتنفيذها. وأشار بعض المحللين إلى أن خفض التصعيد بين إيران والسعودية قد يكون بادرة تصعيد على جبهاتٍ أخرى، خصوصًا ضد إسرائيل.[7]

الاعتبارات الاقتصادية

تشكّل الاعتبارات الاقتصادية جانبًا محوريًا آخر من قرار إيران بتطبيع علاقاتها مع السعودية وتضمّ ثلاثة أبعاد.

يرتبط البُعد الأول والأهم بالوضع الاقتصادي المحلي، والمتدهور في السنوات الأخيرة، في إيران. فأشارت الإحصاءات الرسمية إلى تسجيل معدل تضخّم مقلق بلغ 5.64 في المئة للسنة الإيرانية المنتهية في 20 آذار/مارس 2023،[8] إلا أن هناك اعتقادٌ سائد بأن معدل التضخم الفعلي أعلى بكثير. بالموازاة، شهدت العملة الإيرانية تراجعًا هائلًا في سعر الصرف بالمقارنة مع الدولار الأمريكي في السنوات الأخيرة. وتشمل العوامل المساهمة في هذه الأزمة الاقتصادية انعدام الكفاءة في الحكومة والعلاقات الاقتصادية الأجنبية المحدودة. وقد فاقمها العجز عن إعادة إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة المبرمة عام 2015 وبالتالي استمرار العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران. فقد أدّت هذه العقوبات إلى تقويض التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي في إيران بشكلٍ كبير. وفي هذا السياق، تأمل إيران ان تعزز اقتصادها من خلال جذب الاستثمارات من السعودية ودول الخليج الأخرى.[9] وجاء البيان الصادر عن وزير المالية السعودي على ضوء الاتفاق الذي أشار فيه إلى عدم وجود أي عقبات أمام الاستثمار السعودي في إيران ليغذّي هذه الطموحات.[10]

أما البُعد الثاني فيركّز على الترابط بين التنمية الاقتصادية والاستقرار الإقليمي. فقد منعت التوترات المستمرة مع الدول المجاورة في الخليج العربي هذه الأخيرة من تطوير العلاقات التجارية مع طهران، باستثناء دبي التي بقيت مركزًا بارزًا للأنشطة الاقتصادية الإيرانية، مما رفع مخاطر الاستثمار في إيران. وعلى الرغم من إبرام اتفاق للتعاون الاستراتيجي مع الصين،[11] لم يتم تنفيذ عدد من الاستثمارات الصينية الكبرى في إيران، ويعود ذلك جزئيًا إلى عدم اليقين إزاء الاستقرار المحلي في إيران. وتدرك إيران أنها تحتاج إلى الاستقرار الإقليمي وحل الخلافات مع الدور المجاورة إذا ما أرادت

1 خاطري 2022.
2 وكالة فرانس برس 2022.
3 أمواج 2023.
4 رويترز 2023 أ.
5 فرارو 2022.
6 راديو فردا 2022.
7 باكير 2023.
8 فارس نيوز 2023 ب.
9 دنيا اقتصاد 2023.
10 أوبال واليعقوبي 2023.
11 رويترز 2021.

المشاركة بفعالية في المبادرات الجغرافية والاقتصادية البارزة مثل مبادرة الحزام والطريق[1] وممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب.[2] فمن غير المرجح أن تستثمر القوى العظمى مثل روسيا والصين والهند في مشاريع كبرى للبنية التحتية والنقل في ظل المنافسة بين إيران والسعودية وانعدام الاستقرار في المنطقة.

أما البُعد الثالث فيتمحور حول قدرة البيئة الإقليمية المستقرة وتراجُع حدة المنافسة على خفض تكاليف السياسات الإيرانية الإقليمية، وعلى وجه الخصوص النفقات المرتبطة بالنزاعات بالوكالة مع المملكة العربية السعودية. ولا تتوافر أرقامٌ دقيقة حول النفقات الإقليمية التي تتكبدها إيران على المستوى الإقليمي، إلا أن التقديرات تشير إلى تكاليف سنوية تتجاوز 4 إلى 5 مليارات دولار.[3] وإن هذه المصاريف ضخمة، ولو أنها ليست مرتفعةً بشكلٍ استثنائي بالمقارنة مع تلك التي تتكبدها الدول المجاورة مثل السعودية، وذلك نظرًا للاقتصاد الإيراني القابع تحت العقوبات. وتتكبد إيران أيضًا بعض التكاليف غير المباشرة كتلك المرتبطة بانخراطها في سوريا، وتشمل على سبيل المثال إمدادات النفط المجانية أو المدعومة بشكلٍ كبير.[4] ويمكن للاتفاق المبرم مع السعودية أن يساهم في خفض هذه التكاليف بعض الشيء، ولو أنه لا يغيّر انخراط إيران في بلدان مثل سوريا أو دعمها للمجموعات المسلحة غير الحكومية في العراق ولبنان واليمن.

باختصار، إن الاعتبارات الاقتصادية التي تنظر فيها إيران في ما يخص تحسين علاقاتها مع السعودية هي اعتبارات متعددة الأبعاد وتركز على التخفيف من الأزمة الاقتصادية المحلية، وتحسين فرص الاستثمار الأجنبي والتجارة، وخفض العبء المالي المرتبط بالسياسات الإقليمية. وتشكّل هذه الاعتبارات أساسًا لفهم الدوافع الإيرانية الكامنة وراء التقارب مع السعودية، إذ تعكس حساباتٍ استراتيجيةٍ رامية إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتعاون الإقليمي.

نظرة إلى المستقبل: الفرص والتحديات

نظرًا للعوامل المختلفة التي تناولناها أعلاه، يمكن القول إن لدى إيران نية حقيقية بتحسين علاقاتها مع المملكة العربية السعودية والانتقال من التوتر إلى التعاون.

في الموازاة، لقد تبدّلت الديناميات الراهنة بشكلٍ ملحوظ إثر الهجوم الذي شنّته حركة "حماس" على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والحرب الإسرائيلية التالية له في غزة. فقد عزز هذا النزاع التطلعات الإيرانية إلى تحسين العلاقات مع الرياض والبلدان الإسلامية الأخرى. فتأمل إيران أن تدفع الحرب الجارية في غزة الرياض إلى إعادة النظر في موقفها إزاء التطبيع مع إسرائيل، إلى جانب الدعم واسع النطاق الذي تلقاه القضية الفلسطينية من الجمهور العام. وتسعى إيران في الوقت عينه إلى الاستفادة من هذه التطورات لتوسيع نطاق وصولها الدبلوماسي إلى المملكة ولكن أيضًا إلى غيرها من الدول العربية البارزة مثل مصر. والدليل على أهمية هذه الخطوة زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى الرياض في تشرين الثاني/نوفمبر في إطار القمة الطارئة المنعقدة لقادة الدول الإسلامية،[5] حيث التقى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

إلا أن التطورات الفعلية على الأرض لا تتماشى تمامًا مع التوقعات الإيرانية. فتشير التقارير إلى أنه في حين أن عملية التطبيع السعودية-الإسرائيلية قد تأخرت بشكلٍ مؤقت، لم يتم التخلي عنها تمامًا ومن المتوقع أن يتم استئنافها بعد انتهاء الحرب في غزة.[6] ويعترف الداخل الإيراني بوجهة النظر هذه أيضًا، إذ ينعكس ذلك في آراء السفير الإيراني السابق في السعودية سيد محمد حسيني الذي يعتبر أنه من غير المرجح أن يتم وقف عملية التطبيع السعودية-الإسرائيلية بشكلٍ نهائي، ولو أنها مؤجلة في الوقت الحالي.[7]

والواقع أن التأثير الملحوظ الذي حملته حركة "حماس" الحليفة لإيران على أمن إسرائيل قد يعيد إحياء المخاوف لدى المملكة ودول عربية أخرى بشأن التهديد الإيراني. ويمكن أن يشجّع ذلك هذه الدول بشكلٍ أكبر على النظر في تشكيل تحالف دفاعي مع إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، تواصل السعودية تعاونها مع الولايات المتحدة بشكلٍ استراتيجي في مجالاتٍ معينة على غرار قيادة التحالف البحري بقيادة الولايات المتحدة في الخليج العربي[8] والمشاركة في الأنشطة المشتركة المضادة للمسيرات،[9] مما قد يعزز التهديد الذي تشكّله المملكة من وجهة النظر الإيرانية.

ويطرح البُعد الاقتصادي عددًا من التحديات أيضًا. فإن الاستثمار السعودي في إيران في ظل العقوبات الغربية على طهران محفوفٌ بالصعوبات. والواقع أن غياب الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين البلدين يُضعِف أسس هذه العلاقة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لانخراط المملكة في الممر الهندي-العربي-المتوسطي المقترح[10] أن يطرح تهديدًا تنافسيًا للخطط الإيرانية في مجالي الاقتصاد والنقل، وخصوصًا ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب الذي قد يضم الهند أيضًا.

وعلى الرغم من هذه التحديات، يبقى هناك ما يدعو للتفاؤل. فيمكن لعضوية إيران والسعودية في مجموعة البريكس[11] أن توفر منصةً لتحسين العلاقات بينهما. ويمكن لاستعداد المملكة الظاهر لخفض حدة التوترات من أجل التركيز على الأهداف التنموية أن يساهم في إدارة التوترات بفعاليةٍ أكبر.

وستشكّل نتيجة النزاع في اليمن عاملًا محوريًا في المسار

1 غلوبال تايمز 2023.
2 سيلكرود بريفنغ 2023.
3 راديو فردا 2020.
4 صوت العاصمة 2023.
5 دويتشه فيله 2023.
6 رافيد 2023.
7 خبر فوري 2023.
8 حلو 2023.
9 العربية 2023 ب.
10 سليمان 2023.
11 رويترز 2023 ب.

المستقبلي للعلاقات بين طهران والرياض. فيمكن لحلّ يقبله الطرفان لهذه الحرب أن يوفر دعمًا ملحوظًا في هذا الصدد. ففي الوقت الحالي، يبدو أن السعوديين والحوثيين ملتزمين بالسير نحو إنهاء الحرب. وعلى الرغم من ضلوع الحوثيين بنشاط في الأعمال العدائية ضد إسرائيل، بما في ذلك الحصار البحري ضد السفن المتوجهة إليها، نلاحظ أنهم امتنعوا عن توجيه التهديدات إلى المملكة العربية السعودية. ويستمرّ هذا التحفّظ من الجانب الحوثي رغم صدور تقارير تشير إلى أن المملكة استمرت بالتواصل مع إسرائيل من خلف الكواليس خلال المعركة. بالإضافة إلى ذلك، إن قرار السعودية بعدم الانضمام إلى التحالف البحري الذي تقوده الولايات المتحدة ضد التهديدات الحوثية في البحر الأحمر خشية الإضرار بالمسار الدبلوماسي مع الحوثيين[1] يعكس مقاربةً سعوديةً متغيرةً لهذا النزاع. فبعد إبرام الاتفاق الإيراني-السعودي، وخصوصًا منذ اندلاع الحرب في غزة، تغيّر دور الحوثيين في استراتيجية إيران الإقليمية وباتوا يوجهون تهديداتهم اليوم نحو إسرائيل أكثر منه نحو المملكة.[2] فمن جهة، يبرهن هذا التغيير قدرات الحوثيين كجهة فاعلة بارزة في مساعدة إيران وحلفائها على مواجهة إسرائيل. ومن جهةٍ أخرى، يُظهر أن السعوديين قد بدأوا بالاعتراف بالحوثيين كشريكٍ مستقل في الحوار، وهذا تطوّرٌ يرضي الطرف الإيراني. وتدل هذه الدينامية المتغيرة على استعداد كل من إيران والسعودية لتعديل استراتيجيتهما في اليمن، وربما للتمهيد لمستقبلٍ أكثر استقرارًا.

باختصار، في حين أن إيران والمملكة العربية السعودية منخرطتان في عملية لفض النزاع، لا تزال الطريق نحو تحقيق المصالحة التامة طويلة. فيعتمد تحويل سنواتٍ من العداوة إلى علاقةٍ مبنية على التعاون على مجموعةٍ معقّدة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية. وسيتطلّب هذا التحول بذل جهودٍ حذرة واستراتيجية من الجانبين من أجل تجاوُز المظالم السابقة والتوافق على المصالح المشتركة لبناء مستقبلٍ أكثر استقرارًا وتعاونًا.

1 شاير 2023.

2 الدهان 2023.

المراجع

وكالة فرانس برس. 2022. "هل تدل الإشارات على صفقة تطبيع إسرائيلية-سعودية؟". فرانس 24. 26 حزيران/يونيو. الرابط: https://www.france24.com/en/live-news/20220626-do-signs-point-to-an-israel-saudi-normalisation-deal (بالإنجليزية).

"العربية" بالإنجليزية. 2023 أ. "محمد بن سلمان يلتقي رئيسي الإيراني على هامش القمة العربية الإسلامية المشتركة". العربية. 11 تشرين الثاني/نوفمبر. الرابط: https://english.alarabiya.net/news/saudi-arabia/2023/11/11/mbs-meets-iran-s-raisi-on-sidelines-of-joint-arab-islamic-summit (بالإنجليزية).

_____.2023 ب. "السعودية والولايات المتحدة تنجزان أول عملية مضادة للمسيرات". الدفاعية. 28 آذار/مارس. الرابط: https://www.defaiya.com/news/regional news/ksa/2023/03/28/saudi-arabia-us-complete-first-counter-drone-exercise(بالإنجليزية).

جون ألترمان. 2022. "أوكرانيا والشرق الأوسط والاحتماء". مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. 1 آذار/مارس. الرابط:https://www.csis.org/analysis/ukraine-middle-east-and-hedging(بالإنجليزية).

مركز الدراسات الأمريكية. (2023). "استكشاف المكونات الأساسية للعالم ما بعد أمريكا والنظام العالمي الجديد". 1 تموز/يوليو. الرابط: https://ascenter.ir/1402/04/10/%d8%a8%d8%b1%d8%b3%db%8c-%d9%85%d8%a4%d9%84%d9%81%d9%87%d9%87%d8%a7%db%8c-%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%b3%d-b%8c-%d8%ac%d9%87%d8%a7%d9%86%d8%8c-%d9%be%d8%b3%d8%a7%d8%a2%d9%85%d8%b1%db%8c%da%a9/(بالفارسية).

أمواج. 2023. " الحديث الإيراني عن تحالف بحري جديد يطرح تساؤلات حول القبول الإقليمي". 6 حزيران/يونيو. الرابط: https://amwaj.media/ar/media-monitor/iranian-talk-of-new-naval-alliance-puts-focus-on-region-al-buy-in(بالعربية).

حامد رضا عزيزي وداريا إساشينكو. 2023. "العداوة بين تركيا وإيران في ظل التغيرات الجيوسياسية في جنوب القوقاز". منشور للمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (PWS). 27 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://www.swp-berlin.org/en/publication/turkey-iran-rivalry-in-the-changing-geo-politics-of-the-south-caucasus (بالإنجليزية).

علي باكير. 2023. "الاتفاق الإيراني-السعودي.. مؤشر تصعيد قادم!". عربي 21. 18 آذار/مارس. الرابط: https://arabi21.com/story/1500445/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa%d9%81%d8%a7%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%8a%d8%b1%d8%a7%d9%86%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%b9%d9%88%d8%af%d9%8a-%d9%85%d8%a4%d8%b4%d8%b1-%d8%aa%d8%b5%d8%b9%d9%8a%d8%af-%d9%82%d8%a7%d8%af%d9%85 (بالعربية).

ميسم بهرافيش وحامد رضا عزيزي. 2020. "صفقات السلام الإسرائيلية كابوسٌ استراتيجي بالنسبة لإيران". مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy). 14 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://foreignpolicy.com/2020/09/14/israels-peace-deals-are-a-strategic-nightmare-for-iran/ (بالإنجليزية).

دنيا اقتصاد. 2023. "هل يجب أن نأخذ العرض الاقتصادي السعودي لإيران على محمل الجد؟". 2 أيار/مايو. الرابط: https://donya-e-eqtesad.com/%d8%a8%d8%ae%d8%b4-%d8%ae%d8%a8%d8%b1-64/4025379-%d9%be%db%8c%d8%b4%d9%86%d9%87%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%db%8c-%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d8%b3%d8%aa%d8%a7%d9%86-%d8%a8%d9%87-%d8%a7%d8%b8%c%d8%b1%d8%a7%d9%86-%d8%b1%d8%a7-%d8%ac%d8%af%d8%b8c-%d8%a8%da%af%db%8c%d8%b1%db%8c%d9%85 (بالفارسية).

دويتشه فيله. 2023. "الرئيس الإيراني رئيسي في السعودية لحضور قمة غزة". 11 تشرين الثاني/نوفمبر. الرابط: https://www.dw.com/en/iranian-president-raisi-in-saudi-arabia-for-gaza-summit/a-67374940 (بالإنجليزية).

مها الدهان. 2023. "من هم حوثيو اليمن ولماذا يهاجمون إسرائيل؟". رويترز. 1 تشرين الثاني/نوفمبر. الرابط: https://www.reuters.com/world/middle-east/who-are-yemens-houthis-why-did-they-attack-israel-2023-11-01/ (بالإنجليزية).

فـــرارو. 2022. "رئيس الاستخبارات السعودي يحذر من عدم وجود ضمانات للصبر الاستراتيجي لدى إيران". 9 تشرين الثاني/نوفمبر. الرابط: https://fararu.com/fa/news/585533/%d9%87%d8%b4%d8%af%d8%a7%d8%b1-%d9%88%d8%b2%d8%b8%d8%b1-%d8%a7%d8%b7%d9%84%d8%a7%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a8%d9%87-%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d8%b3%d8%aa%d8%a7%d9%86-%d8%aa%d8%b6%d9%85%d8%b8%c%d9%86%db%8c-%d8%a8%d8%b1%d8%a7%d8%b8%c-%d8%aa%d8%af%d8%a7%d9%88%d9%85-%d8%b5%d8%a8%d8%b1-%d8%b1%d8%a7%d9%87%d8%a8%d8%b1%d8%af%d8%b8c-%d8%a7%d8%b6%d8%b7%d8%b1%d8%a7%d8%a8-%d9%86%d8%af%d8%a7%d8%b1%d8%af (بالفارسية).

فارس نيوز. 2023 أ. "الصين في لعبة إيجابية بين إيران والسعودية". 13 آذار/مارس. الرابط: https://farsnews.ir/news/14011222000255/%da%86%d8%b8%c%d9%86-%d8%af%d8%b1-%d8%a8%d8%a7%d8%b2%d8%b8c-%d8%ad%d8%a7%d8%b5%d9%84%e2%80%8c%d8%ac%d9%85%d8%b9-%d9%85%d8%ab%d8%a8%d8%aa-%d8%a7%d8%b8%c%d8%b1%d8%a7%d9%86-%d9%88-%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d8%b3%d8%aa%d8%a7%d9%86(بالفارسية).

_____. 2023 ب. "معدل التضخم في العام الماضي بلغ 5.64 في المئة". 26 آذار/مارس. الرابط: https://farsnews.ir/news/14020106000383/%d9%86%d8%b1%d8%ae-%d8%aa%d9%88%d8%b1%d9%85-%d8%b3%d8%a7%d9%84-%da%af%d8%b0%d8%b4%d8%aa%d9%87-%d8%af%d8%b1%d8%b5%d8%af-%d8%b4%d8%af465(بالفارسية).

غلوبال تايمز. 2023. "السعودية تسعى إلى المزيد من التعاون حول مبادرة الحزام والطريق لمواجهة الهيمنة والانفراد الأمريكيين". 6 آب/أغسطس. الرابط: https://www.globaltimes.cn/page/202308/1295757.shtml (بالإنجليزية).

آغنس حلو. 2023. "السعودية تتولى قيادة فرقتي عمل بحريتين بعد أشهر من الانفراج في العلاقات مع إيران". موقع "بريكنغ ديفنس" الإخباري (Breaking Defense). 29 آب/أغسطس. الرابط: https://breakingdefense.com/2023/08/saudi-arabia-takes-command-of-2-maritime-task-forces-months-after-detente-with-iran/ (بالإنجليزية).

سالي إبراهيم. 2023. ""حماس" تسعى إلى تعزيز الروابط مع السعودية، بحسب محللين فلسطينيين". العربي الجديد. 18 نيسان/أبريل. الرابط: https://www.newarab.com/news/hamas-seeks-strengthen-ties-saudi-arabia-analysts (بالإنجليزية).

إكنا. 2022. "السعودية هي القوة الوكيلة لإسرائيل والولايات المتحدة في الحرب الهجينة ضد إيران+صوت". 13 تشرين الثاني/نوفمبر. الرابط: https://iqna.ir/fa/news/4099083/%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d8%b3%d8%aa%d8%a7%d9%86-%d9%86%db%8c%d8%b1%d9%88%db%8c-%d9%86%db%8c%d8%a7%d8%a8%d8%aa%db%8c-%d8%a7%d8%b3%d8%b1%d8-%a7%d8%a6%db%8c%d9%84-%d9%88-%d8%a2%d9%85%d8%b1%d-b%8c%da%a9%d8%a7-%d8%af%d8%b1-%d8%ac%d9%86%da%af-%d8%aa%d8%b1%da%a9%db%8c%d8%a8%db%8c-%d8%b9%d9%84%db%8c%d9%87-%d8%a7%d-b%8c%d8%b1%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d8%b3%d8%aa-%d8%b5%d9%88%d8%aa (بالفارسية).

إيران إينترنشنال. 2023. "إيران تواصل الإشادة بالعلاقات الجيدة مع الدول العربية المجاورة". إيران إينترنشنال. 17 آذار/مارس. الرابط: https://www.iran-intl.com/en/202303175269 (بالإنجليزية).

محمد رضا كلهور. 2016. "خمس مؤشرات على تفوّق إيران على الولايات المتحدة على الساحة الإقليمية". مكتب حفظ ونشر كتابات سماحة آية الله علي خامنئي – معهد الأبحاث الثقافية للثورة الإسلامية. 8 تشرين الثاني/نوفمبر. الرابط: https://farsi.khamenei.ir/others-note?id=34852 (بالفارسية).

جينيفر كافاناغ وفريديريك ويري. 2023. "الشرق الأوسط متعدد التحالفات. كيف يتعين على أمريكا التكيّف مع النفوذ الصيني المتنامي في المنطقة". مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs). 17 تموز/يوليو. الرابط: https://www.foreignaffairs.com/united-states/multialigned-middle-east-china-influence (بالإنجليزية).

مسعود إخوان كاظمي وفرزاد رستمي وحامد شاه ملكي. 2018. "تحليل للعلاقة بين إسرائيل وإقليم كردستان العراق وتداعياتها الأمنية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية". مقالات سياسية معاصرة من الشتاء الثامن 2018 رقم 4. الرابط: https://ensani.ir/fa/article/382920/%d8%aa%d8%ad%d9%84%db%8c%d9%84-%d8%b1%d8%a7%d8%a8%d8%b7%d9%87-%d8%a7%d8%b3%d8%b1%d8%a7%d8%a6%db%8c%d9%84-%d9%88-%da%a9%d8%b1%d8%af%d8%b-3%d8%aa%d8%a7%d9%86-%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%82-%d9%88-%d9%be%db%8c%d8%a7%d9%85%d8%af%d9%87%d8%a7%db%8c-%d8%a7%d9%85%d9%86%db%8c%d8%aa%d-b%8c-%d8%a2%d9%86-%d8%a8%d8%b1%d8%a7%d-b%8c-%d8%ac%d9%85%d9%87%d9%88%d8%b1%d-b%8c-%d8%a7%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%db%8c-%d8%a7%db%8c%d8%b1%d8%a7%d9%86 (بالفارسية).

خبر فوري. 2023. "السعودية لا توقف خطة التطبيع مع إسرائيل / إعادة بناء قبور الأئمة السعوديين / السعودية تسعى إلى خطة الدولتين في فلسطين". 28 تشرين الثاني/نوفمبر. الرابط: https://www.khabarfoori.

com/%d8%a8%d8%ae%d8%b4-%d8%b3%db%8c%d8%a7%d8%b3%d-b%8c-59/3041860-%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d8%b3%d8%aa%d8%a7%d9%86-%d8%b7%d8%b1%d8%ad-%d8%b9%d8%a7%d8%af-%db%8c-%d8%b3%d8%a7%d8%b2%db%8c-%d8%a8%d8%a7-%d8%a7%d8%b3%d8%b1%d8%a7%d8%a6%db%8c%d9%84-%d8%b1%d8%a7-%d9%85%d8%aa%d9%88%d9%82%d9%81-%d9%86%d9%85%db%8c-%da%a9%d9%86%d8%af-%d8%a7%d8%ad%d8%aa%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%a8%d8%a7%d8%b2%d8%b3%d8%a7%d8%b2%db%8c-%d9%82%d8%a8%d9%88%d8%b1-%d8%a7%d8%a6%d9%85%d9%87-%d8%aa%d9%88%d8%b3%d8%b7-%d8%b3%d8%b9%d9%88%d8%af%db%8c-%d9%87%d8%a7-%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d8%b3%d8%aa%d8%a7%d9%86-%d8%a8%d9%87-%d8%af%d9%86%d8%a8%d8%a7%d9%84-%d8%b7%d8%b1%d8%ad-%d8%af%d9%88%d8%af%d9%-88%d9%84%d8%aa%db%8c-%d8%af%d8%b1-%d9%81%d9%84%d8%b3%d8%b7%db%8c%d9%86-%d8%a7%d8%b3%d8%aa (بالفارسية).

علي خامنئي. 2022. "انحدار الولايات المتحدة واضح". 2 تشرين الثاني/نوفمبر. الرابط: https://english.khamenei.ir/news/9257/us-decline-is-ob-vious (بالإنجليزية).

سوران خاطري. 2023. "السفير الإيراني في العراق: هجوم الحرس الثوري الإيراني على إربيل هو ردٌ على العمليات الإسرائيلية داخل إيران". صوت أمريكا (AOV). 16 نيسان/أبريل. الرابط: https://ir.voanews.com/a/irani-an-ambassador-defends-missile-attack-erbil/6532260.html(بالفارسية).

جيم كرين ومارك فينلي. 2019. "ردّ الولايات المتحدة على الهجمات على البنية التحتية النفطية في الخليج العربي والتداعيات الاستراتيجية على الدول النفطية". مقالة موجزة. مركز دراسات الطاقة في معهد بيكر في جامعة رايس. 29 تشرين الأول/أكتوبر. الرابط: https://www.bakerinstitute.org/re-search/us-response-attacks-persian-gulf-oil-infrastructure (بالإنجليزية).

مازيار معتمدي. 2022. "إيران والسعودية تعقدان الجولة الخامسة من المحادثات في بغداد". الجزيرة. 23 نيسان/أبريل. الرابط: https://www.al-jazeera.com/news/2022/4/23/iran-and-saudi-arabia-hold-stalled-5th-round-of-talks-in-baghdad (بالإنجليزية).

_____. 2023. "وزيرا الخارجية السعودي والإيراني يلتقيان في طهران في ظل توطيد العلاقات". الجزيرة. 17 حزيران/يونيو. الرابط: https://www.al-jazeera.com/news/2023/6/17/saudi-foreign-minister-arrives-in-tehran-amid-warming-ties (بالإنجليزية).

برقيات الأخبار. 2023. "السعودية تشيد بـ"النتائج الإيجابية" المحققة في محادثات السلام مع الثوار الحوثيين في اليمن". فرانس 24. 20 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://www.france24.com/en/middle-east/20230920-saudi-arabia-praises-positive-results-of-peace-talks-with-yemen-s-houthis (بالإنجليزية).

مكتب المؤرخ. "أزمة الرهائن الإيرانية". وزارة الخارجية الأمريكية. الرابط: https://history.state.gov/departmenthistory/short-history/iraniancrises (بالإنجليزية).

سكوت بيترسون. 2016. "المتشددون الإيرانيون يعتبرون الهجوم على السفارة السعودية صفقة مربحة. فهل هم مخطئين؟" مجلة "ذا كريستشن ساينس مونيتور" (The Christian Science Monitor). 4 كانون الثاني/يناير. الرابط: https://www.csmonitor.com/world/middle-east/2016/0104/iran-hard-liners-see-saudi-embassy-attack-as-a-win-win.-are-they-wrong (بالإنجليزية).

راديو فردا. 2022. "يحيى رحيم صفوي: على دول الخليج العربي أن تختار بين الإعلام وأمنها". 10 تشرين الثاني/نوفمبر. الرابط: https://www.radio-farda.com/a/ali-khamenei-military-advisor-threatens-saudi-arabia-me-dia/32123908.html (بالإنجليزية).

_____. 2020. "تكلفة الحرب التي دامت 8 سنوات ونزاعات إيران الإقليمية". 26 تشرين الأول/أكتوبر. الرابط: https://www.radiofarda.com/a/30861061.html (بالفارسية).

باراك رافيد. 2023. "البيت الأبيض: السعودية لا تزال مهتمة بإبرام صفقة ضخمة". أكسيوس. 31 تشرين الأول/أكتوبر. الرابط: https://www.axios.com/2023/10/31/saudi-megadeal-normalization-israel-biden (بالإنجليزية).

رويترز. 2023 أ. "خامنئي الإيراني يقول إن التطبيع مع إسرائيل رهانٌ خاسر – وسائل إعلام حكومية". 3 تشرين الأول/أكتوبر. الرابط: https://www.reuters.com/world/middle-east/irans-khamenei-says-normalising-ties-with-israel-is-betting-losing-horse-state-2023-10-03/(بالإنجليزية).

رويترز. 2023 ب. "البريكس تدعو ستّ دول منها السعودية وإيران إلى الانضمام إليها". 24 آب/أغسطس. الرابط: https://www.reuters.com/world/brics-invites-six-countries-including-saudi-arabia-iran-be-new-members-2023-08-24/ (بالإنجليزية).

_____. 2021. "إيران والصين توقعان اتفاقية تعاون لمدة 25عامًا". 29 آذار/مارس. الرابط: https://www.reuters.com/article/us-iran-china-iduskb-n2bj0ad/ (بالإنجليزية).

صوت العاصمة. 2023. "خط الائتمان الإيراني يقدم لسوريا مليوني برميل من النفط في الشهر". موقع "ذا سيريان أوبزرفر" (The Syrian Observer). 3 آب/أغسطس. الرابط: https://syrianobserver.com/news/84350/irans-credit-line-provides-syria-with-two-million-barrels-of-oil-per-month.html (بالإنجليزية).

كاثرين شاير. 2023. "هجمات البحر الأحمر: السبب وراء عدم انضمام الدول العربية إلى التحالف البحري". دويتشه فيله. 21 كانون الأول/ديسمبر. الرابط: https://www.dw.com/en/red-sea-attacks-why-arab-nations-wont-join-naval-coalition/a-67790545(بالإنجليزية).

سيلك رود بريفنغ. 2023. "المقاربة الإيرانية للعوائق والفرص المستقبلية لممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب". 19 حزيران/يونيو. الرابط: https://www.silkroadbriefing.com/news/2023/06/19/irans-approach-to-the-north-and-south-transport-corridors-obstacles-future-prospects/ (بالإنجليزية).

محمد سليمان. 2023. "ممر الهند الاقتصادي إلى أوروبا عبر السعودية: صفقة مربحة للولايات المتحدة وغرب آسيا". أل مونيتور. 11 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://www.al-monitor.com/originals/2023/09/indias-economic-

corridor-europe-saudi-uae-win-us-west-asia(بالإنجليزية).

المؤتمر الثالث حول انحدار الولايات المتحدة. 2023. "أمريكا وغرب آسيا: المتغيرات والاتجاهات السائدة". 8 تموز/يوليو. "الرابط: https://usdecline.ir/fa/news.php?rid=60 (بالفارسية).

راشنا أوبال وعزيز اليعقوبي. 2023. "السعودية قد تستثمر "بسرعة كبيرة" في إيران بعد الاتفاق – بحسب أحد الوزراء". رويترز. 15 آذار/مارس. الرابط: https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-investment-iran-could-happen-very-quickly-after-agreement-minister-2023-03-15/ (بالإنجليزية).

علاقة السعودية بإيران: من تشويه السمعة إلى المصالحة

سيباستيان سونز

شكّل استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إيران في آذار/مارس 2023 خطوةً مهمةً في مصالحة المملكة العربية السعودية التكتيكية مع الجمهورية الإسلامية. فتودّ المملكة الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، ويتعين عليها لذلك التوصل إلى آلية عمل مع خصمها الإقليمي من أجل تحقيق هدفها الطموح المتمثل بالتنويع الاقتصادي. ويفتح الاتفاق مع إيران أيضًا المجال أمام إدارة النزاع في اليمن. إلا أنه سيكون من الصعب تحقيق التعاون الأوثق بين البلدين، إذ لا يزالان يفتقران إلى الثقة المتبادلة اللازمة على مستوياتٍ عدة. ويمكن للحرب المستمرة في غزة على وجه الخصوص أن تزعزع الاستقرار الإقليمي بشكلٍ أكبر وأن تلحق الضرر بالعلاقات الإيرانية-السعودية.

إيران والسعودية: علاقةٌ قديمة معقّدة ومحلّ نزاع

اتّسمت العلاقات بين السعودية وإيران منذ الثورة الإيرانية عام 1979 بالكثير من النفور والتضارب والفتور.[1] إلا أنها شهدت أيضًا فتراتٍ من التعاون الثنائي والتبادُل البراغماتي في التعاملات المعقّدة والمغايرة في العقود الأخيرة.[2] إلا أن المملكة تعتبر عمومًا أن ظهور الجمهورية الإسلامية الشيعية ونيتها الإيديولوجية بنشر أفكارها حول الإسلام السياسي التوسّعي في المنطقة يشكّلان تهديدًا مباشرًا لاستقرارها، وسيادتها الدينية كون سمو ملكها خادم الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وشرعية آل سعود كأسرة حاكمة.

تتجذر الحوافز الرئيسية للمزاحمة المتنامية بين إيران والسعودية في عددٍ من العوامل الجيوستراتيجية والسياسية والاقتصادية. فتعتبر الدولتان أنهما من القوى العظمى على الساحة الديموغرافية والجغرافية الإقليمية، وتسعيان إلى دخول أسواق أفريقيا وجنوب آسيا وآسيا الوسطى، وتؤديان دورًا مهمًا في إنتاج النفط لسوق النفط العالمي، وتسعيان إلى بناء الشراكات الدولية. ومنذ غزو الولايات المتحدة للعراق وخلع صدام حسين عام 2003، نجحت إيران في أداء دور القوة الأهم في الدولة المجاورة. أما "حزب الله" المدعوم بقوة من إيران فهو الحليف الأبرز لإيران في لبنان، شأنه شأن حركة "حماس" في غزة وبشار الأسد في سوريا. وقد نما نفوذ إيران في اليمن أيضًا في السنوات الأخيرة، وقد انعكس هذا النفوذ في الدعم العسكري واللوجستي الذي قدّمته للحوثيين المتنازعين مع السعودية منذ آذار/مارس 2015.[3] أما في المملكة العربية السعودية، فقد تنامت المخاوف المرتبطة بوكلاء إيران المحيطين بها باطّراد على مدى السنوات الأخيرة، ما أدى إلى فترة من "الإيرانويا" السعودية المتزايدة.[4] ويأتي برنامج الصواريخ الإيرانية، إلى جانب دور "الحرس الثوري الإيراني" في توجيه السياسة الخارجية في إيران ليفاقم القلق السعودي. كما أن التهديد المتزايد من جانب الحوثيين الذين أطلقوا 439 صاروخًا بالستيًا وشنّوا 851 هجومًا بالطائرات المسيرة على أهدافٍ سعودية بين عامَي 2015 و2021 قد دفع الأمن القومي السعودي إلى شفير الهاوية.[5]

في عام 2016، قطعت السعودية العلاقات الدبلوماسية مع إيران ردًا على الهجوم الذي شنّه محتجّون إيرانيون غاضبون على القنصلية السعودية في طهران بعد إعدام الشيخ السعودي الشيعي البارز نمر النمر.[6] واتّسمت المرحلة التالية من العلاقات الإيرانية-السعودية بالاستفزاز العلني وتشويه السمعة. واستخدم ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إيران على وجه الخصوص كعدو مشترك من توحيد السلطة المحلية في قبضته بعد فترةٍ وجيزة من تبوّئه الحكم الفعلي في عام 2016. فكانت عملية وضع السياسات الخارجية السعودية في تلك الفترة تستند بشكلٍ أساسي إلى نهجٍ من المواجهة والتدخل.[7] وظهر خطاب محمد بن سلمان المعادي لإيران بقوة في أجندته الرامية إلى الترويج للقومية المفرطة[8] تحت شعار "السعودية أولًا"[9]. فقد صرّح في إحدى المقابلات التلفزيونية في عام 2017: "لن ننتظر إلى أن تصل المعركة إلى السعودية(...)، بل سوف نعمل على أن تكون المعركة لديهم في إيران، وليس في السعودية".[10] وبعد مرور عامٍ واحد، شبّه المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي بهيتلر.[11] ونبعت هذه التصريحات المعادية لإيران أيضًا من الرغبة في تصوير محمد بن سلمان على أنه "مدير التحديث"[12] من خلال الترويج للتحول الملحوظ في الاقتصاد السعودي المتعمد على النفط والاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل الترفيه أو السياحة أو الرياضة وتمكين الشباب السعودي والمرأة السعودية.[13] وكانت سياسة "الضغط الأقصى"[14] التي انتهجتها إدارة ترامب آنذاك تشجّع هذا النهج السعودي المعادي لإيران. فمن خلال الانسحاب من

1 سونز 2021.
2 منشاوي وميبون 2021؛ ميبون 2018.
3 روبنسون 2024.
4 سونز 2016.
5 رويترز 2021.
6 هابرد 2016.
7 سونيك 2018.
8 بلومبرغ 2020.
9 الحسين 2019.
10 خان 2017.
11 غولدبرغ 2018.
12 ديركس وديملهوبر 2014، 184.
13 الشريف 2019.
14 أريبيان بزنس 2019.

اتفاق عام 2015 مع إيران حول برنامجها النووي (خطة العمل الشاملة المشتركة) بعد ثلاث سنواتٍ على إبرامها[1] و(إعادة) فرض عقوباتٍ صارمة على الجمهورية الإسلامية، لقي صدّ إدارة ترامب لإيران استحسان الرياض وجاء جزئيًا نتيجة الضغط السعودي في واشنطن. وبعد أن اختار الرئيس ترامب الرياض كوجهة زيارته الدولية الأولى في عام 2017،[2] تشجّع محمد بن سلمان لمواصلة سياسته الخاصة المعادية لإيران. وشمل ذلك الحصار المفروض على قطر التي كانت تتعاون مع إيران على المستوى الاقتصادي، والاستقالة القهرية لرئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري الذي اتهمه السعوديون بالتقرّب بشكلٍ زائد من "حزب الله" الموالي لإيران.[3]

السبيل إلى التطبيع: الدوافع والتحديات

إلا أنه في عام 2019، تراجعت حدة التصعيد في التوترات بين إيران والسعودية نتيجة إعادة تقييم المملكة لسياستها الخارجية. وقد دفع حادثٌ واحدٌ مهم القيادة السعودية إلى تكييف سياستها الإقليمية الحالية بحسب الوضع العالمي والإقليمي المتغير والتركيز بشكلٍ أكبر على البراغماتية السعودية التقليدية. ففي 14 أيلول/سبتمبر 2019، قادت إيران هجومًا بالطائرات المسيرة والصواريخ على مصافي النفط السعودية في بقيق وخريص.[4] وأدّى الهجوم الذي صُوّر على أنه "11 سبتمبر" السعودية[5] إلى تدهور بنسبة 50 في المئة في إنتاج النفط السعودي.[6] وقد صدم جانبان من هذا الهجوم القيادة السعودية على وجه الخصوص. أولًا، شكّل الهجوم عرضًا مؤلمًا للقوة التي يمكن لإيران أن تضرب في صميم الاقتصاد السعودي. وثانيًا، عجز ترامب عن الأمر بتوجيه ضرباتٍ انتقامية كبيرة ضد إيران.[7] وقد أدى الجانب الثاني إلى تفاقُم خيبة السعوديين بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ليس في عهد ترامب وباراك أوباما فحسب، بل أيضًا في عهد جو بايدن. وقد عمّق التزام أوباما بتوقيع خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران عدم ثقة السعودية في الولايات المتحدة بشكلٍ أكبر، إذ لم يتم إشراك المملكة في المفاوضات ذات الصلة. واعتبرت هذه الأخيرة بذلك أن خطة العمل الشاملة المشتركة هي بمثابة ورقة بيضاء تسمح لإيران بتعزيز دعمها لوكلائها الإقليميين وتُضعف مصالح المملكة الأمنية.[8] ويتنامى مذّاك انعدام الثقة بالولايات المتحدة كشريكٍ أمني موثوق ويؤثر في الخطاب العام والسياسي في أجزاءٍ كبرى من منطقة الخليج. فيتم اتهام الغرب باعتماد معايير مزدوجة بعد إهماله مخاوف أمنية رئيسية في الخليج. وليس ذلك بالجديد، وليس هذا الاتهام بالجديد، إلا أنه يتسارع بشكلٍ أكبر منذ اندلاع الحرب في غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023.[9]

الحاجة إلى تنويع اقتصادي أكبر

اعتمدت القيادة السعودية منذ ذلك الحين نهجًا براغماتيًا وتصالحيًا بشكلٍ أكبر مع إيران إذ تحافظ على الحياد في نظامٍ عالمي متعدد الأقطاب.[10] وعلى ضوء الضغط المتنامي من أجل التنويع الاقتصادي، تُعتبر الروابط التوفيقية مع إيران خطوةً ضروريةً في إعادة تقييم لعبة القوة السعودية في المنطقة. وعليه، يُعتبر الاستقرار الإقليمي شرطًا مسبقًا للازدهار الاقتصادي والأمن القومي في المملكة وخارجها.[11] فتسعى المملكة في ظل حكم محمد بن سلمان إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع الاقتصاد المعتمد على النفط وتحريره بهدف استحداث المزيد من الوظائف والفرص التجارية للشباب السعودي. ففي عام 2022، بلغت نسبة البطالة لدى الأشخاص من عمر 15 إلى 24 عامًا 15.9 في المئة.[12] ويبقى لذلك استحداث فرص العمل الأولوية الأكبر بالنسبة للقيادة السعودية كما ورد في الأجندة التنموية لرؤية المملكة 2030 من أجل تجنُّب حالات الإحباط الاجتماعي في المستقبل.[13] ومع أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 2.3 في المئة في عام 2021،[14] لا تزال هذه النسبة متأخرةً عن المستهدف الطموح البالغ 5.1 في المئة بحلول نهاية العقد الجاري. ولذلك، من الضروري إرساء بيئة أعمال إقليمية مستقرة لتحقيق الأهداف الوطنية الطموحة لتنويع الاقتصاد. وكان التقدّم المحرَز في آذار/مارس 2023 في إعادة إرساء العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران ثمرةَ عمليةٍ طويلة الأمد[15] بدأت عام 2020 وتألفت من خمس جولاتٍ من المحادثات والمفاوضات المباشرة شارك فيها عددٌ من الأطراف الفاعلة الإقليمية مثل سلطنة عُمان والعراق.[16] ويجب أن يُعتبر هذا التقدّم أحد الأنماط الأساسية في تنويع الاقتصاد ومحفزًا للمصالح السعودية التجارية الوطنية.[17]

الصين كالعامل المُبدِّل

من خلال استضافة الجولة الأخيرة من المحادثات، نسبت الصين الفضل لها في إبرام الصفقة ويتوقّع منها السعوديون أن تحافظ على هذه الصفقة في المستقبل.[18] وتشير الوساطة الصينية أيضًا إلى التزام السعودية بالتوافق مع شركاء غير غربيين مثل الصين في مجالات المصالح المشتركة.

---

1 سميث 2019.
2 شير وبيكر 2017.
3 بيرنغتون وماكدونالد 2017.
4 هابرد وكاراز وريد 2019.
5 بوستوك 2019.
6 غامبرل 2019.
7 بيريز-بينيا وكيركباتريك وكرولي 2019.
8 سونز 2016.
9 سونز 2024.
10 بيانكو 2022.
11 كوخ 2023.
12 البنك الدولي 2024 أ.
13 كلية هارفارد كندي 2019.
14 البنك الدولي 2024 ب.
15 إبيش 2021.
16 الألوسي 2022.
17 سونز 2023 أ.
18 خطيب 2023.

[1] فعلى سبيل المثال، أعلنت السعودية وإيران في عام 2023 أنهما سوف تنضمان إلى منظمة شنغهاي للتعاون التي تقودها الصين. [2] أما على المستوى الاقتصادي، فقد سبق للصين أن حلّت مكان الولايات المتحدة كالشريك التجاري الأبرز للمملكة، بما في ذلك في قطاعاتٍ مثل الطاقة والبنية التحتية والمالية. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الصين منطقة الخليج ركنًا مهمًا في مبادرة الحزام والطريق. وتحاول بكين أيضًا بناء علاقاتٍ جديدة وأكثر عمقًا في مجال السياسات الأمنية. ووقّعت الصين اتفاقًا للشراكة الاستراتيجية مع المملكة في عام 2016. وفي زيارةٍ للرئيس الصيني شي جين بينغ إلى السعودية في كانون الأول/ديسمبر 2022، تم التوقيع على خارطة طريق لتطوير اتفاقيات أمنية استراتيجية جديدة بحلول عام 2027 من أجل تعزيز التعاون المتبادل على المدى البعيد. هذا وارتفع عدد الزيارات السعودية إلى الصين أيضًا في السنوات الأخيرة، والدليل على ذلك زيارة الملك سلمان في عام 2017 وولي العهد في عام 2014 و2016 و2019. وقد أظهرت مشاركة الصين الوثيقة في الاتفاق السعودي-الإيراني أن بكين تودّ المشاركة أيضًا في الشؤون السياسية الإقليمية بصورةٍ أوسع.

التحرر من الولايات المتحدة

تُبيّن العلاقات السعودية-الصينية الوطيدة أن المملكة تسعى إلى اعتماد مقاربة موازِنة تجاه القوى العالمية غير الغربية من جهة، الولايات والمتحدة وأوروبا من جهةٍ أخرى. وأظهرت المملكة بذلك اهتمامًا أكبر في تنويع شراكاتها الأجنبية، إذ سعت إلى بناء تحالفاتٍ أقرب مع مجموعةٍ متنوعة من الشركاء وألمحت عمومًا إلى أنها لا تريد الانحياز أو الانضمام إلى معسكرٍ أو آخر. وعلى المنوال نفسه، انضمت المملكة أيضًا إلى ما يُسمّى بدول البريكس خلال قمتها الخامسة عشرة المنعقدة في جوهانسبرغ. وباتت هذه المجموعة تشمل منذ كانون الثاني/يناير 2024 البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى أثيوبيا والأرجنتين، وإنما أيضًا الإمارات العربية المتحدة وإيران. [3] وبيد أن دول البريكس لا تتبع استراتيجيةً متّسقة متعددة الأطراف يتم تنسيقها بين كافة الدول الأعضاء، تمثّل هذه المجموعة التأثير المتنامي لدول ما يُسمّى "الجنوب العالمي". وتوفر أيضًا منصةً أخرى للحوار بين السعودية وإيران. [4] وجاءت سياسة الاحتماء هذه المبنية على التعاون الأوثق مع الصين نتيجة هجمات عام 2019، إلا أنها تسارعت خلال فترة انتشار جائحة كوفيد-19. [5]

وقد بعثت الصفقة مع إيران رسالةً إلى المزود الأمني التقليدي للمملكة، ألا وهي الولايات المتحدة، تقول فيها إن المملكة لم تعد تعتبر نفسها "الشريك الأصغر". [6] فالعكس صحيح، إذ تتّجه نحو اعتماد مقاربة غير منحازة [7] أو متعددة التحالفات [8] لدى صنع سياساتها الخارجية. وعليه، تنوي المملكة استخدام المشاركة الصينية القوية في إبرام الصفقة مع إيران كورقة مساومة لتأمين المزيد من الضمانات الأمنية من جانب الولايات المتحدة. فمن خلال الموازنة الحذرة بين الصين والولايات المتحدة حول المسألة الإيرانية، قد تكون السعودية تسعى إلى الحصول على صفقاتٍ أفضل مع الجانبين من حيث الدعم الاقتصادي والعسكري. علاوةً على ذلك، تتوقع السعودية من الصين أن تستخدم نفوذها على إيران خلال فترةٍ من الاستفزاز الإيراني المتزايد في المنطقة. وتعتبر المملكة بذلك أن الاتفاق هو بمثابة بوليصة تأمين تكتيكية أكثر منها تحوّلًا استراتيجيًا في صنع السياسات الإقليمية. فعلى الرغم من التوجه السعودي نحو تعدُّد التحالفات في إطار نظامٍ عالمي متعدد الأقطاب، يتعين على المملكة الموازنة بين علاقاتها مع الصين والولايات المتحدة وعدم الانحياز لمعسكرٍ واحدٍ فقط بهدف الحفاظ على أكبر عدد ممكن من الخيارات الأمنية والاقتصادية والسياسية. وعلى الرغم من ارتفاع حدة التوترات في العلاقة السعودية-الأمريكية، من المتوقع أن تبقى الولايات المتحدة شريكًا مقرّبًا وموثوقًا. ففي عامَي 2021 و2022، قدّم واشنطن للسعودية أكثر من 50 في المئة من إجمالي المساعدة العسكرية إلى المملكة وبلغت قيمتها 2.6 مليار دولار أمريكي، في حين كانت المملكة العربية السعودية الشاري الأبرز للأسلحة الأمريكية بين عامَي 2013 و2017.

المرحلة القادمة: استمرار انعدام الثقة وإمكانية التعاون الأوثق

بعد مرور أكثر من سنة على استئناف العلاقات الدبلوماسية، يبدو أن إيران والسعودية لا تزالان تنويان الحفاظ على الاتفاق المبرم بينهما. فقد أعادت السفارتين فتح أبوابهما، والتقى وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان نظيره السعودي فيصل بن فرحان في مناسباتٍ عدة، [9] واستقبل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان الوزير أمير عبد اللهيان في جدة في آب/أغسطس 2023. [10] وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، دعت القيادة السعودية الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي للمشاركة في قمة منظمة التعاون الإسلامي في سياق الحرب المتأججة بين إسرائيل وحركة "حماس". [11]

إلا أن احتمال التوصل إلى تعاون فعلي بين البلدين محدود. فالأكيد أن إيران قد أعربت عن اهتمامها بتعزيز التجارة مع المملكة وبالاستثمار السعودي من أجل معالجة الأزمة الاقتصادية المنهجية التي تشهدها. وفي هذا السياق، صرّح وزير المالية السعودي محمد الجدعان في آذار/مارس 2023 أن الاستثمارات السعودية في إيران قد تتم "بسرعة كبيرة"،

1 موغلنيكي 2023.
2 أرديماني 2023.
3 هانكوك وكوهن 2024.
4 سونز 2023 ب.
5 ديملهوبر وغورول وتسومبريغل 2022.
6 صدّيقي 2023.
7 لوكاس وسونز 2023.
8 سونز 2023 ب.
9 الشرق الأوسط 2023؛ وزارة الخارجية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية 2023.
10 رويترز 2023.
11 أمواج ميديا 2023.

إذ قال: "لا نرى أي مانع لذلك طالما أنه يتم احترام شروط أي اتفاق". [1] ويردّد هذا التصريح صدى مزاعم عام 2021 بأن تطبيع العلاقات بين البلدين قد يفضي إلى استثمارات سعودية تصل إلى 20 مليار دولار أمريكي في إيران. [2] وعلى الرغم من رغبة الطرفين المتنامية في تحسين العلاقات التجارية، لا يزال اعتماد الاقتصاد السعودي على الشراكة مع الولايات المتحدة كبيرًا، وبالتالي لا يمكن للمملكة تعريض هذه الشراكة للخطر من خلال خرق نظام العقوبات. وعليه، يبدو أن هذا السيناريو غير مرجّح في الوقت الحالي. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال الطرفان يفتقران إلى الثقة المتبادلة الكافية، بحسب ما قال الصحافي السعودي فيصل عباس: "في حين أن الشخص المتفائل في داخلي يودّ أن يرى هذا التقارب يتحقق وأن يترافق بوقف الأنشطة الخبيثة المدعومة من إيران في أماكن مثل العراق ولبنان وسوريا، على الشخص الواقعي في داخلي أن يقول إن سجل إيران في الالتزام بالاتفاقات غير مطمئن". [3] فلا يزال يتم تصوير إيران على أنها صدر العدوان والتدخل وانعدام الاستقرار. فأضاف عباس: "لا يمكننا أن نتوقع من أربعة عقود من العدائية الإيرانية والاستثمار في إضعاف الأمن الإقليمي أن تختفي بين ليلةٍ وضحاها". وشاركه المحلل السياسي السعودي محمد السلامي هذا الرأي عندما قال: "المشكلة مع إيران ليست في الحوار، بل في حسن النية". ونتيجةً لذلك، سيتم تصوير الصفقة بشكلٍ أساسي على أنها أداة تكتيكية ودرع حماية ضد الهجمات الإيرانية، وكخطوة احتواء ذكية و"مؤشر على امتلاك زمام السلطة بدلًا من الاضطرار إلى القيام بتنازلات"، بحسب السلامي. [4]

ولا يزال اليمن أيضًا ساحةً حاميةً للتصعيد الإقليمي. فقد أوضح الحوثيون أنهم ليسوا مرؤوسون من إيران. [5] فمنذ الهجمات التي نفذوها على السفن الدولية في البحر الأحمر بعد اندلاع الحرب في غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، اكتسب الحوثيون نفوذًا سياسيًا وعسكريًا وحظوا بتعاطف البعض من خلال إظهار "التضامن السيادي" مع غزة. [6] وقد مارست ضرباتهم في البحر الأحمر إذًا المزيد من الضغط على السعودية التي يتعين عليها توخي الحذر في ما يخص المحادثات مع الحوثيين منذ اندلاع الحرب في غزة. فمن جهة، لدى القيادة السعودية مخاوف من أن يطرح الوضع الهش في البحر الأحمر خطرًا مباشرًا على طموحاتها الاقتصادية. فلدى المملكة، كونها إحدى أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، مصلحةً كبيرةً في المسالك البحرية الحرة وسلاسل الإمداد العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الاستثمارات السعودية الكبيرة في مشاريع ضخمة مثل "نيوم" و"ذا لاين" أيضًا إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويل المملكة إلى مركزٍ جديد للأعمال العالمية والتكنولوجيات الذكية والمعارف. وتقوّض الهجمات الحوثية هذين الهدفين معًا. ومن جهةٍ أخرى، تجد السعودية نفسها في موقفٍ دقيقٍ في ما يخص اليمن. فبعد تنفيذها حملة عسكرية مدمّرة دامت أكثر من تسع سنوات ضد الحوثيين، تبحث القيادة السعودية عن استراتيجية تحافظ فيها على ماء الوجه من أجل الحفاظ على أمنها القومي، وتفادي حصول هجماتٍ حوثية على أهدافٍ سعودية، وخفض التكاليف السياسية والمالية المرتبطة بالحملة العسكرية [7] التي بلغت 200 مليون دولار أمريكي في اليوم [8] بعد فترةٍ وجيزة من إطلاق الحملة. وشاركت السعودية في محادثاتٍ مباشرة مع الحوثيين بتيسيرٍ من سلطنة عُمان بهدف التوصل إلى اتفاق ووقفٍ مستدام لإطلاق النار. [9] وتشكّل الصفقة مع إيران في هذا السياق إنجازًا تكتيكيًا مهمًا بالنسبة للمملكة، إذ تقلّص الدعم الإيراني للحوثيين من حيث تسليم الأسلحة والتدريب. وبالفعل، بدأت إيران بخفض عدد شحنات الأسلحة السرية إلى اليمن على ضوء إبرام الاتفاق الثنائي مع المملكة. [10]

على الرغم من هذه التحديات، هناك إمكانية كبيرة للتعاون السعودي-الإيراني طويل الأمد في عددٍ من المجالات. فيمكن لزيادة حصة الحجاج الإيرانيين، أو الجهود الدبلوماسية الرياضية في الفترة السابقة لبطولة كأس العالم لكرة القدم التي من المرجح أن تجري في السعودية في عام 2034، أو أشكال متنوعة من برامج التبادل الطلابي [11] أن تعود كلها بمكاسب سريعة على الطرفين. وقم تم الحوار حتى تاريخه على مستوىً رفيع بشكلٍ أساسي، وشارك فيه ممثلون حكوميون واستخباريون بارزون. إلا أن منصات التواصل بين الشعبين نادرة، وذلك لأن الحكومتين لم تبذلا في السابق الجهود الكافية لتعزيز هذا الحوار. كما أن المبادرات الدولية الرامية إلى تسهيل التبادل متعدد المسارات ومتعدد الأبعاد الشامل محدودة أيضًا. بيد أن رواد الأعمال من الشباب ورجال ونساء الأعمال والعلماء والفنانين من البلدين قد أبدوا اهتمامهم بتعزيز خيارات الحوار الثقافي [12] حول مواضيع تحظى بالاهتمام المتبادل، مثل التحديات الاجتماعية الناشئة، وتغير المناخ، والوعي البيئي، والتعاون في مجال الرياضة، والثقافة والسياحة. وتشكّل آثار تغير المناخ على وجه الخصوص، مثل ارتفاع درجات الحرارة ومستويات سطح البحر وشح المياه، تحدٍ كبير بالنسبة إلى السعودية وإيران على السواء. [13] فإن موقعهما الجغرافي ومناخهما الجاف واعتمادهما على الوقود الأحفوري يجعل منهما عرضةً لآثار تغير المناخ. وهناك مخاوف من أن تصبح المنطقة غير قابلة للسكن [14] بحلول عام 2075 نتيجة ارتفاع درجة الحرارة بواقع 4 درجات مئوية. وعليه، أصبح العمل المناخي والتحول في الطاقة حجر أساس في جهود تنويع الاقتصاد في منطقة الخليج. [15] فعلى سبيل المثال، وضعت السعودية مستهدفاتٍ طموحة للطاقة المتجددة، ومنها تركيب 58.7 جيجاواط من الطاقة الشمسية، وتسعى إلى توليد 50 في المئة من طاقتها من مصادر متجددة بحلول

1 أوبال ويعقوبي 2023.
2 خواجه بور .2023
3 عباس 2023.
4 السلامي 2023.
5 خالد 2023.
6 ياداف 2024.
7 علي-خان 2023.
8 أوتاواي 2015.
9 ناجي 2023.
10 نيسنباوم وسعيد وفوكون 2023.
11 هانراث 2018.
12 شميت وكاسترز 2022.
13 تسومبغيغل 2022.
14 تسومبغيغل 2020، 29.
15 الصايغ وكوتس أولغيشن وكرين وجيل 2023.

عام 2030. بالإضافة إلى ذلك، تريد المملكة أن تتحول إلى مركز إقليمي لإنتاج الهيدروجين. [1] وتعتبر أن الاستدامة هي من محفزات تنويع الاقتصاد و"مجال متخصص أخضر". [2] هذا ويعمل مقدمو الخدمات للشركات الإقليمية الرائدة في مجال الطاقة، مثل أرامكو السعودية، على إعداد دورات تدريبية ومناهج للتدريب المهني للمهندسين الشباب من أجل استحداث "وظائف خضراء". [3] وعلاوةً على التحول الاقتصادي والتعاون في مجال الكهرباء، ساهمت تداعيات تغير المناخ في تحفيز الجهود لإعداد مبادرات بيئية إقليمية متعددة الأطراف. فمن خلال إطلاق "مبادرة الشرق الأوسط الأخضر"، تسعى المملكة إلى الاستفادة من سردية التعافي الأخضر كدافعٍ للتنمية الإقليمية. وتبرز إمكانية في هذا المجال للتعاون الأوثق العابر للمنطقة مع إيران من حيث التنموية الخضراء، مما قد يعزز أيضًا التعاون الإيراني-السعودي في مجال نقل المعرفة والدراية في مجال التعليم البيئي وتبادل البيانات أو الدورات التدريبية وتنمية القدرات. وفي هذا الصدد، تدفع المنظمات الإقليمية متعددة الأطراف على غرار البنك الإسلامي للتنمية نحو التعاون الثلاثي بشأن العمل المناخي. وقد أطلق البنك خطة عمل تغير المناخ (2020-2025) في عام 2020. ونظرًا لعضوية السعودية وإيران في البنك الإسلامي للتنمية، يمكن لهذا الأخير أن يشكّل منصةً للجهود الملموسة بين الدولتين بهدف تعزيز التعاون الإقليمي في مجال العمل المناخي وتنويع مصادر الطاقة.

الخلاصة

يتعين على المملكة العربية السعودية إذا ما أرادت تحقيق أهدافها الجيوستراتيجية للتنوع الاقتصادي ونشر السلطة السياسية وتحقيق الاستقرار المحلي أن تتكيّف مع بيئةٍ عالميةٍ أكثر سيولةً. وفي هذا السياق، تسعى المملكة إلى إبرام تحالفاتٍ متعددة وتلجأ إلى المصالحة الإقليمية وإدارة النزاعات. ويشكّل استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إيران في آذار/مارس 2023 بذلك حافزًا للتنمية الوطنية وإدارة النزاعات الإقليمية. وفي ظل التصعيد الإقليمي المتنامي نتيجة الحرب الجارية في غزة، تنظر المملكة في إيجاد آلية عمل مع إيران، وهي ضرورية لضمان مصالحها من حيث الأمن القومي ونموذج أعمالها المحلي. وتبرز مسألة اليمن بقوة في هذا السياق. فعلى الرغم من الاتجاه السائد نحو المصالحة السياسية، لم تتم معالجة الأسباب الجذرية للمخاصمة السعودية-الإيرانية، ومنها انعدام الثقة الحقيقية المتبادلة، أو الطموح إلى النفوذ الإقليمي، أو الروابط الوطيدة بين إيران ووكلائها الإقليميين، أو النزاع الإيراني مع إسرائيل. وتقوّض هذه المسائل كلها التقارب الاستراتيجي بين البلدين. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال المجال أمام العمل الفعلي والمتبادل على المستوى الاقتصادي أو التعليمي أو الثقافي محدودًا في ظل غياب منصات الحوار الشامل. وعليه، تتّسم العلاقة الثنائية بصيغتها الحالية بالتعاملية، وليس بالتفكير الاستراتيجي طويل الأمد. وفي حال تفاقم الوضع الإقليمي بشكلٍ أكبر نتيجة الحرب في غزة ودخلت إيران وإسرائيل في مواجهةٍ مباشرة، و/أو في حال ازداد الدعم العسكري لـ"حزب الله" أو الحوثيين، فمن المرجح أن تعيد الرياض النظر في مصالحتها الهادفة مع طهران. فمع أنها تعتبر المصالحة مع إيران شرطًا أساسيًا للأمن القومي والإقليمي، لا ترغب في هذه المصالحة بأي ثمن.

1 أنصاري 2022.

2 تسومبغيغل 2020، 32.

3 موليغان 2023.

المراجع

فيصل ج. عباس. 2023. "إلى أي مدى يجب أن نتفاءل بالتقارب السعودي-الإيراني؟". عرب نيوز.13 آذار/مارس. الرابط: https://www.arabnews.com/node/2267941(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

مصعب الأدلوسي. 2022. "المفاوضات السعودية-الإيرانية: إدارة النزاع وتقييم الأثر الإقليمي الأوسع". معهد دول الخليج العربية في واشنطن. 18 أيار/مايو. الرابط: https://agsiw.org/saudi-iranian-negotiations-managing-the-conflict-and-gauging-broader-regional-impact/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 20 آذار/مايو 2024.

محمد السلامي. 2023. "سبع سنواتٍ من الجفاء والمخاصمة الشديدة بين السعودية وإيران تشهد نهايةً مفاجئة". عرب نيوز. 11 آذار/مارس. الرابط: https://www.arabnews.com/node/2266801/%7b%7b(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

إيمان الحسين. 2019. "السعودية أولًا: كيف تغيّر القومية المفرطة المملكة العربية السعودية". المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. 19 حزيران/يونيو. الرابط: https://ecfr.eu/publication/saudi_first_how_hyper_nationalism_is_transforming_saudi_arabia/(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

فينا علي-خان. 2023. "مجلس القيادة الرئاسي المرتبك في اليمن". مجموعة الأزمات الدولية. 4 أيار/مايو. الرابط: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/yemens-troubled-presidential-leadership-council(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

أسامة الصايغ وكريستيان كوتس وجيم كرين وآنا مارتن جيل. 2023. "استكشاف تحوّل الطاقة واستراتيجيات صافي الانبعاثات الصفري لدى منتجي النفط الخليجيين". معهد بيكر. 11 أيار/مايو. الرابط: https://www.bakerinstitute.org/research/exploring-energy-transition-and-net-zero-strategies-gulf-oil-producers(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

فهد الشريف. 2019. " تمكين المرأة: البرامج التعليمية والإصلاحات في اقتصاد سعودي متنوع". مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. الرابط: https://www.kfcris.com/ar/view/post/239 (بالعربية). تمت زيارة الصفحة في 31 آذار/مايو 2024.

أمواج ميديا. 2023. " تحليل معمق: الرئيس الإيراني يلتقي محمد بن سلمان والسيسي للمرة الأولى". 14 تشرين الثاني/نوفمبر. الرابط: https://am-waj.media/ar/media-monitor/deep-dive-iran-s-president-meets-mbs-si-si-for-the-first-time (بالعربية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

داوود أنصاري. 2022. "طموحات الهيدروجين لدى الدول الخليجية". المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية. 21 تموز/يوليو. الرابط: https://www.swp-berlin.org/en/publication/the-hydrogen-ambitions-of-the-gulf-states (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

أريبيان بزنس. 2019. "السعودية تقول إنها تدعم "حملة الضغط الأقصى" الأمريكية على إيران". 23 حزيران/يونيو. الرابط: https://www.arabianbusiness.com/gcc/saudi-arabia/saudi-arabia-politics-economics/422684-saudi-arabia-says-it-supports-us-maximum-pressure-campaign-on-iran (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

إليونورا أرديمانيي. 2023. "السعودية تنضم إلى منظمة شنغهاي للتعاون: ليس هذا عاملًا مبدلًا في العلاقات السعودية-الأمريكية". المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية. 31 آذار/مارس. الرابط: https://www.ispionline.it/en/publication/saudi-arabia-joins-the-sco-it-is-not-a-game-changer-for-saudi-us-relations-123365(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

الشرق الأوسط. 2023. "وزير الخارجية السعودي يلتقي نظيره الإيراني". 24 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://english.aawsat.com/gulf/4564556-saudi-foreign-minister-meets-iranian-counterpart(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

ليزا بارينغتون وأنغوس مكداول. 2017. "لبنان يتهم السعودية باختطاف رئيس وزرائه". رويترز. 15 تشرين الثاني/نوفمبر. الرابط: https://www.reuters.com/article/us-lebanon-politics-iduskbn1df18a/(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

شينتسيا بيانكو. 2022. "الأنظمة الملكية الخليجية تلتزم الحياد في ظل النزاع في أوكرانيا". ذا واشنطن بوست. 14 آذار/مارس. الرابط: https://www.washingtonpost.com/politics/2022/03/14/ukraine-russia-saudiarabia-oil/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 23 آذار/مارس 2022.

فابيان بلامبرغ. 2020. "أهي قومية مفرطة؟ النقاش حول الهوية والقومية في الخليج. مؤسسة كونراد أديناور. 6 تموز/يوليو. الرابط: https://www.kas.de/en/web/auslandsinformationen/artikel/detail/-/content/hypernationalism (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 3 آذار/مارس 2021.

بيل بوستوك. 2019. "تقارير تشير إلى أن السعودية تعتبر أن الهجوم بالطائرات المسيّرة على قطاع النفط، التي لم ينجم عنها أي ضحايا، هي بمثابة "11 سبتمبر" سعودي". بزنس إنسايدر. 17 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://www.businessinsider.com/saudi-arabia-considers-drone-attack-their-911-reports-2019-9 (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 23 أيلول/سبتمبر 2019.

توماس ديملهوبر وجوليا غورول وتوبياس تسومبغيغل. 2022. "شبكات النخبة والبُعد العابر للمناطق للحكم الاستبدادي: العلاقات الصينية-الإماراتية في زمن الجائحة العالمية". مجلة الصين المعاصرة (Journal of Contemporary China)، 32 (139): 151-138 (بالإنجليزية).

كلوديا ديركس وتوماس ديملهوبر. 2014. "الأنظمة الملكية والجمهوريات، الدولة والنظام، الصلابة والهشاشة على ضوء الربيع العربي". مجلة الدراسات العربية (Journal of Arabian Studies) (2)4: 94-180 (بالإنجليزية).

جون غامبرل. 2019. "السعودية: الهجمات بالطائرات المسيرة أوقفت نصف إمدادات النفط". إي بي نيوز. 15 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://apnews.com/article/d20f80188e3543bfb36d512df7777cd4(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

جيفري غولدبرغ. 2018. "ولي العهد السعودي: المرشد الأعلى الإيراني " يجعل هتلر يظهر كشخصٍ جيدٍ مقارنةً به". ذا أتلانتك. 2 نيسان/أبريل. الرابط: https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/04/mohammed-bin-salman-iran-israel/557036/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة

في 5 نيسان/أبريل 2024.

توم هانكوك ومايكل كوهن. 2024. "كيف تضاعف حجم البريكس". بلومبرغ. 4 كانون الثاني/يناير. الرابط: https://www.bloomberg.com/news/articles/2024-01-04/brics-now-includes-saudi-arabia-iran-uae-ethiopia-egypt (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

جان هانراث. 2018. "المعرفة في الحوار. دور التبادل الأكاديمي في التخفيف من حدة النزاعات بين إيران والسعودية". مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO). 19 كانون الأول/ديسمبر. الرابط: https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2019/07/carpo_brief_11_printer-friendly.pdf (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

كلية هارفارد كندي. 2019. "سوق العمل في السعودية: الخلفية ومجالات التقدّم والمرئيات للمستقبل". آب. الرابط: https://epod.cid.harvard.edu/sites/default/files/2019-08/epd_report_digital.pdf (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 21 أيلول/سبتمبر 2021.

بن هابرد وبالكو كاراز وستانلي ريد. 2019. "هجوم بالطائرات المسيرة على منشأتين سعوديتين للنفط، والولايات المتحدة تلقي اللوم على إيران". ذا نيويورك تايمز. 14 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://www.nytimes.com/2019/09/14/world/middleeast/saudi-arabia-refineries-drone-attack.html (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 15 أيلول/سبتمبر 2019.

بن هابرد. 2016. "السعودية تقطع الروابط مع إيران في ظل تدهور العلاقة بين البلدين على إثر إعدام أحد الشيوخ". ذا نيويورك تايمز. 3 كانون الثاني/يناير. الرابط: https://www.nytimes.com/2016/01/04/world/middleeast/iran-saudi-arabia-execution-sheikh-nimr.html (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

حسين إبيش. 2021. "الحوار السعودي الإيراني الجديد في طور الإعداد منذ فترة طويلة". معهد دول الخليج العربية في واشنطن. 4 أيار/مايو. الرابط: https://agsiw.org/ar/saudi-arabias-new-dialogue-with-iran-was-long-in-the-making-arabic/ (بالعربية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

بيجن خواجه بور. 2023. "مخطط تفصيلي: ماذا يعني التطبيع مع الرياض للاقتصاد الإيراني؟". أمواج ميديا. 28 آذار/مارس. الرابط: https://amwaj.media/ar/article/what-does-the-iran-saudi-agreement-mean-for-the-iranian-economy (بالعربية). تمت زيارة الموقع في 5 نيسان/أبريل.

تيمور خان. 2017. "إنذار الأمير السعودي محمد بن سلمان إلى إيران". ذا ناشونال. 3 آذار/مارس. الرابط: https://www.thenationalnews.com/world/saudi-prince-mohammed-bin-salman-s-warning-to-iran-1.1616(بالإنجليزية). تمت زيارة الموقع في 5 نيسان/أبريل.

توكا خالد. 2023. "الحوثيون: لا تأثير للصفقة السعودية-الإيرانية على حرب اليمن، فنحن لسنا مرؤوسين من إيران". "العربية" بالإنجليزية. 12 آذار/مارس. الرابط: https://english.alarabiya.net/news/saudi-arabia/2023/03/13/houthis-saudi-iran-deal-has-no-impact-on-yemen-war-we-are-not-subordinate-to-tehran (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 9 نيسان/أبريل.

لينا خطيب. 2023. "السعودية وإيران والصين تلقّن الولايات المتحدة درسًا في البراغماتية". مجلة وورلد بوليتيكس ريفيو. 14 آذار/مارس. الرابط: https://www.worldpoliticsreview.com/saudi-arabia-iran-relations-yemen-war-china-us/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 17 آذار/مارس 2023.

كريستيان كوخ. 2023. "فوزٌ للدبلوماسية الإقليمية: العلاقات السعودية الإيرانية تأخذ خطوةً مهمةً، ولو أنها صغيرة وأولية". مركز الخليج للأبحاث. 12 آذار/مارس. الرابط: https://www.grc.net/single-commentry/83(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 14 آذار/مارس 2023.

ستيفان لوكاس وسيباستيان سونز. 2023. "الصين وكورونا وتغيّر المناخ. ثلاثة عوامل مبدّلة لدول الخليج العربية". مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO). 27 حزيران/يونيو. الرابط: https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2023/06/carpo_report_11_27-06-23.pdf (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 15 نيسان/أبريل 2024.

سايمون ميبون. 2018. "السعودية وإيران. السلطة والمخاصمة في الشرق الأوسط" (Saudi Arabia and Iran. Power and Rivalry in the Middle East). لندن/نيويورك: أ. ب. توريس.

مصطفى منشاوي. وسايمون ميبون. 2021. "السعودية وإيران لم تكونا دائمًا عدوّتين". الجزيرة. 13 آذار/مارس. الرابط: https://www.aljazeera.com/opinions/2021/3/13/sectarianism-and-saudi-iranian-relations(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

وزارة الخارجية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. 2023. "وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان يلتقي نظيره السعودي فيصل بن فرحان في جنيف". 13 كانون الأول/ديسمبر. الرابط: https://en.mfa.ir/portal/newsview/736322/iranian-foreign-minister-hossein-amirabdollahian-meets-with-his-saudi-counterpart-faisal-bin-farhan-in-geneva (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

روبرت موجيلنيكي. 2023. "العلاقات الصينية-الخليجية: مزيد من التدابير الصعبة بعد العرض الناجح". معهد دول الخليج العربية في واشنطن. الرابط: https://agsiw.org/ar/china-gulf-ties-tougher-acts-to-follow-successful-show-arabic/ (بالعربية). تمت زيارة الصفحة في 1 نيسان/أبريل 2023.

كيان موليغان. 2023. " إمكانات الطاقة المتجددة لتوفير فرص عمل في المملكة العربية السعودية: تحليل سلسلة القيمة". مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية. 22 تشرين الأول/أكتوبر. الرابط: https://www.kapsarc.org/ar/research/publications/employment-potential-of-renewable-energy-in-saudi-arabia-a-value-chain-analysis/ (بالعربية). تمت زيارة الصفحة في 9 نيسان/أبريل 2024.

أحمد ناجي. 2023. "إحاطة بمحادثات السلام الخلفية في اليمن". مجموعة الأزمات الدولية. 10 تشرين الأول/أكتوبر. الرابط: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/catching-back-channel-peace-talks-yemen (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

ديون نيسنباوم وسمر سعيد وبينوا فوكون. 2023. "إيران توافق على وقف تسليح الحوثيين في اليمن كجزءٍ من الاتفاق مع السعودية". ذا وول ستريت جورنال. 16 آذار/مارس. الرابط: https://www.wsj.com/articles/iran-agrees-to-stop-arming-houthis-in-yemen-as-part-of-pact-with-saudi-arabia-6413dbc1 (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

ديفيد ب. أوتاواي. 2015. "المأزق السعودي في اليمن". مركز ويلسون.

كانون الأول/ديسمبر. الرابط: https://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/media/documents/publication/saudi_arabia_yemen_quagmire.pdf (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

ريتشارد بينيا-بيريز وديفيد د. كيركباتريك ومايكل كرولي. 2019. "ترامب يقول إن إيران تبدو مسؤولةً عن الهجوم على السعودية ولكنه يريد تفادي الحرب". ذا نيويورك تايمز. 16 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://www.nytimes.com/2019/09/16/world/middleeast/saudi-oil.html (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

رويترز. 2021. "الحوثيون أطلقوا 430 صاروخًا و851 طائرة مسيرة نحو السعودية منذ عام 2015 – التحالف بقيادة السعودية". 26 كانون الأول/ديسمبر. الرابط: https://www.reuters.com/world/middle-east/houthis-have-fired-430-missiles-851-drones-saudi-arabia-since-2015-saudi-led-2021-12-26/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

_____. 2023. "ولي العهد السعودي يلتقي وزير الخارجية الإيراني لتدفئة العلاقات بين البلدين". 18 آب أغسطس. الرابط: https://www.reuters.com/world/middle-east/irans-foreign-minister-meets-saudi-crown-prince-press-tv-2023-08-18/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

كالي روبنسون. 2024. "الدعم الإيراني للحوثيين: ما يجب معرفته". مجلس العلاقات الخارجية. 1 آذار/مارس. الرابط: https://www.cfr.org/in-brief/irans-support-houthis-what-know (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

ميريام شميت وديزيريه كاسترز. 2022. "التبادل الثقافي والعلاقات ما بين الاجتماعية المحتملة بين السعودية وإيران". مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO). 15 كانون الأول/ديسمبر. الرابط: https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2022/12/carpo_brief_23_15-12-22_en.pdf (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

مايكل د. شير وبيتر بيكر. 2017. "السعوديون يرحبون برفض ترامب لآراء أوباما حول الشرق الأوسط". **ذا نيويورك تايمز.** 20 أيار/مايو. الرابط: https://www.nytimes.com/2017/05/20/world/middleeast/donald-trump-saudi-arabia.html (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

سابينا صدّيقي. 2023. "لماذا تنضم السعودية إلى منظمة شنغهاي للتعاون التي تقودها الصين". العربي الجديد. 3 نيسان/أبريل. الرابط: https://www.newarab.com/analysis/why-saudi-arabia-joining-china-led-sco (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

دان سميث. 2019. "عامٌ على انسحاب الولايات المتحدة من الصفقة الإيرانية. معهد ستوكهولم العالمي للسلام. 7 أيار/مايو. الرابط: https://www.newarab.com/analysis/why-saudi-arabia-joining-china-led-sco (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

سيباستيان سونز. 2016. "ضائعة في الإيرانويا: الكفاح السعودي من أجل النفوذ الإقليمي في أوقات النزاع"

"Lost in Iranoia: Saudi Arabia's Struggle for Regional Hegemony in Times of Crisis). أورينت 21-7 :4.

_____. 2021. "انعدام الثقة والبراغماتية الجديدة: السعودية والانتخابات الإيرانية". مؤسسة فريدريش إيبرت. 8 حزيران/يونيو. الرابط: sptth://www.fes.de/en/referat-naher-mittlerer-osten-und-nordafrika/iran-elections/artikelseite-iranelections/misstrauen-und-neuer-pragmatismus-saudi-arabien-und-die-wahlen-in-iran (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

_____. 2023 أ. "المصالحة في منطقة الخليج: تعزيز العمل المناخي والتعاون في مجال الطاقة". مركز بروكسل الدولي. حزيران/يونيو. الرابط: https://www.bic-rhr.com/sites/default/files/inline-files/bic june 2023 policy brief - gulf reconciliation boosting climate action and energy cooperation%2c dr sebastian sons.pdf (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

_____ . 2023 ب. "تنويع الاقتصاد وتعدُّد التحالفات السياسية: السعودية والإمارات والبريكس". مركز بروكسل الدولي. 91 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://www.bic-rhr.com/research/economic-diversification-and-political-multi-alignment-saudi-arabia-united-arab-emirates (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

_____ . 2024. "في أوقات تصعيد النزاع: كيف يمكن اجتياز الاستقطاب بين منطقة الخليج وأوروبا؟". مركز بروكسل الدولي. 20 آذار/مارس. الرابط: https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-investment-iran-could-happen-very-quickly-after-agreement-minister-2023-03-15/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

آنا سونيك. 2018. "القيادة الإقليمية في السياقات الاستبدادية – التدخلية العسكرية السعودية الجديدة كجزءٍ من محاولتها استلام زمام القيادة في الشرق الأوسط" (– Regional Leadership in Authoritarian Contexts Saudi Arabia's New Military Interventionism as Part of Its Leadership Bid in the Middle East). مجلة رايزنغ باورز كوورترلي (Rising Powers Quarterly) 1(3): 85-65.

راشنا أوبال وعزيز اليعقوبي. 2023. "السعودية قد تستثمر في إيران "بسرعة كبيرة" بعد إبرام الاتفاق، بحسب أحد الوزراء". رويترز. 15 آذار/مارس. الرابط: https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-investment-iran-could-happen-very-quickly-after-agreement-minister-2023-03-15/(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

البنك الدولي. 2024 أ. "بطالة، إجمالي الشباب (% من إجمالي القوة العاملة من الشريحة العمرية 24-15 عامًا) (التقديرات الوطنية) – المملكة العربية السعودية. 6 شباط/فبراير. الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/sl.uem.1524.ne.zs?locations=sa (بالعربية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

_____ . 2024 ب. " الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) – المملكة العربية السعودية". الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/bx.klt.dinv.wd.gd.zs?locations=sa (بالعربية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل 2024.

ستيسي فلبريك يـاداف. 2024. ""التضامن السـيادي" للحوثيين مع فلسطين". مشروع الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات. 24 كانون الثاني/يناير. الرابط: https://merip.org/2024/01/the-houthis-sovereignity-with-palestine/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 نيسان/أبريل

.2024

توبياس تسومبغيغل. 2020. "أبعد من الغسل الأخضر: الحفاظ على السلطة من خلال الاستدامة في الأنظمة الملكية في الخليج العربي" (Beyond greenwashing: Sustaining power through sustainability in the Arab Gulf monarchies). أورينت 1:35-28 .

_____ . 2022. "السلطة السياسية والاستدامة البيئية في الأنظمة الملكية الخليجية" (Political Power and Environmental Sustainability in Gulf Monarchies). سنغافورة: بالغريف ماكميلان.

دور الصين في تيسير التقارب بين السعودية وإيران: التفكير الاستراتيجي والأهداف

موريتز رودولف

يؤكد انخراط الصين في تيسير التقارب الدبلوماسي بين السعودية وإيران على أولويات السياسة الخارجية الصينية من حيث الموقع الجغرافي والمضمون على السواء. فقد عززت جمهورية الصين الشعبية موطئ قدمها في المنطقة على مدى العقد الماضي. وتعتمد نهجًا استباقيًا بشكلٍ أكبر للسياسة الخارجية في ظل عهد الرئيس شي جين بينغ. فتسعى بكين إلى أن يُنظر إليها كقوة عظمى مسؤولة تقدّم نموذجًا بديلًا للعالم.

ومن الأوجه الرئيسية لهذا المسعى هو هدف بكين بتعزيز دورها كدولة ميسِّرة للسلام من خلال المشاورة والحوار بدلًا من نشر قوتها العسكرية في الخارج. ويعكس انخراط الصين في الشرق الأوسط هذا الهدف.

وبيد أن سلطنة عُمان والعراق بذلا معظم الجهود الأولية نحو هذا التقارب السعودي-الإيراني، شكّل يوم 10 آذار/مارس انتصارًا دبلوماسيًا للرئيس الصيني. فلم تكن الصين مستعدةً أو قادرةً على التوسط في صفقةٍ بارزة بين قوتين إقليميتين كبيرتين في المراحل السابقة. وعلى الرغم من اعتمادها المتزايد على الطاقة ومصلحتها في إرساء الاستقرار في الشرق الأوسط، تعمل الصين بحذر إذ لا تودّ الانجراف إلى تعقيدات المنطقة. فلا تسعى بكين لأن تحلّ مكان الولايات المتحدة كالقوة العسكرية المهيمنة في الشرق الأوسط، إذ تعتمد على وجودها كخصمٍ لها.

تنامي المصالح الصينية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية في المنطقة

يتحوّل الشرق الأوسط منذ عقدٍ من الزمن إلى منطقةٍ ذات أولوية بالنسبة للصين نظرًا لتنامي مصالحا الاستراتيجية وذات الصلة بالطاقة. وقد تسارع هذا الاتجاه السائد بشكلٍ ملحوظ منذ انتشار جائحة كورونا.

وتشكّل وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية [1] الصادرة في كانون الثاني/يناير 2016 المرجع الرئيسي الذي يمكن من خلاله تقييم المصالح الصينية في المنطقة. فتشير الوثيقة المذكورة إلى أن العلاقات الصينية-العربية تعمل بشكلٍ أساسي ضمن إطار ما يُعرَف بصيغة 3+2+1 التي بموجبها يكون هناك مجال تركيز واحد (التعاون في مجال الطاقة)، ومجالا أولوية (البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار)، وثلاثة قطاعات في التكنولوجيا المتطورة تسعى الصين إلى تحقيق التقدم فيها (الطاقة الذرية والأقمار الصناعية للطيران والطاقة الجديدة). ومع أن الوثيقة لا تأتي على ذكر طبيعة العلاقات بين الصين وإيران، تنطبق صيغة 3+2+1 في المبدأ على علاقة بكير بطهران أيضًا.

هذا وتنامت المصالح الصينية في المنطقة بشكلٍ ملحوظ بالموازاة مع الصيغة المذكورة. [2] فقد أصبحت بكين الشريك التجاري والاستثماري الأبرز في معظم دول الشرق الأوسط.

فإن الصين على سبيل المثال الشريك الأكبر للاستيراد والتصدير بالنسبة إلى كل من السعودية وإيران. وقد زادت الصين على مدى السنوات العشرين السابقة حجم المعاملات التجارية مع السعودية بواقع أكثر من 20 مرة (فقد ارتفعت قيمة التجارة بين البلدين من 5.1 مليار دولار أمريكي في عام 2022 [3] إلى 106 مليارات دولار أمريكي في عام 2022) [4]. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن حجم التجارة بين الصين والسعودية أكبر بكثير من حجم التجارة بين السعودية والولايات المتحدة (55 مليار دولار أمريكي في عام 2022) [5] والسعودية والاتحاد الأوروبي (76 مليار دولار أمريكي في عام 2022).[6] ويمكن ملاحظة نمطٍ مشابه على مستوى المنطقة بأسرها. فقد أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر وأحد أبرز مصادر الاستثمار في مصر والعراق وقطر والأردن والكويت واليمن والإمارات العربية المتحدة. [7] ويتم توجيه معظم الاستثمار الصيني نحو قطاعَي الطاقة والبنية التحتية. وقد ركّزت بكين بشكلٍ متزايد على التعاون المالي في المنطقة ومع الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص. [8]

ومن غير المفاجئ أن تكون المنطقة العربية، وأيضًا إيران ولو أنها تكتسي أهميةً أدنى في هذا الصدد، أحد مجالات تركيز مبادرة الحزام والطريق، وهي البرنامج الأهم للرئيس شي جين بينغ في مجال السياسة الخارجية. فتسعى بكين من خلال المبادرة المذكورة إلى إنشاء شبكات ترابُط مركزها الصين. وتشمل المشاريع البارزة في المنطقة مدينة "نيوم" في المملكة العربية السعودية، ومطار الملك عبدالعزيز الدولي، والمرحلة الثانية من مطار آل مكتوم في دبي، ومشروع السكك الحديدية المتكامل في قطر، وعدة مشاريع للطاقة الشمسية في سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة والعراق.[9][10] وتسعى مبادرة الحزام والطريق أيضًا

1 مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية 2016.

2 تشاينا مد لبيانات الشرق الأوسط.

3 القنصلية العامة الصينية في جدة 2004.

4 مارتن 2023.

5 المرجع نفسه.

6 المفوضية الأوروبية 2023.

7 شاينا مد لبيانات الشرق الأوسط.

8 وزارة الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة 2023.

9 منتدى الحزام والطريق 2023.

10 ليو 2020.

إلى توليد "الترابُط الناعم"، بما في ذلك التعاون في مجال إنفاذ القانون، والتبادل الثقافي، والتعاون في مجال الصحة والتدريب المهني. وتعطي الصين الأولوية للشرق الأوسط في جميع هذه المجالات وتعمّق موطئ قدمها في المنطقة باطّراد. وتحتاج الجمهورية الشعبية إلى الاستقرار الإقليمي لإنجاح هذه المشاريع، ولذلك لديها دافع كبير للانخراط في عملية التخفيف من حدة التوترات بين إيران والسعودية.

اتفقت السعودية والصين كجزءٍ من شراكتهما الاستراتيجية الثنائية في عام 2022 على "خطة مواءمة" بين مبادرة الحزام والطريق وجدول أعمال رؤية المملكة 2030. [1] ويشدّد رفع العلاقات الثنائية إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" على الأهمية التي توليها بكين إلى علاقتها مع الرياض. وبالموازاة، وفي حين أن العلاقات الصينية-الإيرانية قد ازدهرت على مدى عقود، تجدر الإشارة إلى أن اتفاق التعاون لمدى 25 عامًا المبرم بين إيران والصين في عام 2021 قد رفع أيضًا أهمية هذه العلاقة بالنسبة إلى بكين. والأهم أن هذه الوثيقة تتناول طموحات البلدين في التعاون مع بكين تحت مظلة مبادرة الحزام والطريق. [2]

وبعيدًا عن التعاون الثنائي، تدفع الصين باتجاه ضم دول من الشرق الأوسط في مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون في محاولةٍ منها لتعزيز المؤسسات غير الخاضعة لسيطرة الولايات المتحدة. فكانت بكين من أهم الجهات المحفزة لعملية توسيع البريكس. وفي كانون الثاني/يناير 2024، انضم كل من السعودية وإيران وإثيوبيا والإمارات العربية المتحدة ومصر إلى مجموعة البريكس بلس بشكلٍ رسمي. [3] وفي عام 2022، انضمت إيران إلى منظمة شنغهاي للتعاون، في حين تؤدي السعودية دور "شريك حوار" منذ عام 2021. [4]

ومن المؤشرات القوية الأخرى على تنامي الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها المنطقة بالنسبة إلى بكين كانت القمة العربية الصينية المنعقدة في عام 2022. [5] ففي حين أن عمليات التواصل والآليات على المستوى الوزاري تتوسع وتنمو من حيث المضمون بين الصين والدول العربية على مدى العقد السابق، وخصوصًا خلال فترة انتشار الجائحة (وركّزت على سبيل المثال على التعاون في مجال الصحة [6] أو المعارض التجارية)، [7] يشير رفع هذه العلاقات إلى مستوى رؤساء الدول إلى التحول في استراتيجية بكين تجاه المنطقة.

تجدر الإشارة أيضًا إلى أن شي جين بي اختار المملكة العربية السعودية وجهةً لزيارته الرسمية الثالثة بعد جائحة كورونا عندما شارك في القمة العربية الصينية المنعقدة في كانون الأول/ديسمبر 2022. [8] ويؤكد ذلك على أن الرئيس الصيني يولي منطقة الشرق الأوسط الأولوية الثالثة بعد جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى. فكان شي جين بينغ لاختار في السابق روسيا أو أوروبيا وجهةً للزيارة الرسمية الثالثة.

وساهمت جائحة كورونا في تسريع الوصول الدبلوماسي الصيني إلى الشرق الأوسط. [9] ففي حين أن الجهود الدبلوماسية الصينية في المجال الصحي كانت عالميةً، وفي حين أن التعاون الصحي بين الصين والشرق الأوسط يسبق الجائحة، تم توجيه نسبةً كبيرةً من الهبات الصينية من لقاحات وكمامات إلى المنطقة. والجدير بالذكر أنه غالبًا ما تم إرسال الهبات من منطقة سنجان أويغور ذات الحكم الذاتي، على ما يبدو في محاولةٍ لتحسين العلاقات مع البلدان الإسلامية البارزة على الرغم من المزاعم بانتهاكاتٍ صينية بالغة لحقوق الإنسان ضد شعب الأويغور. [10]

ويبدو أن الصين لديها هدف استراتيجي بتوليد الدعم لطموحاتها ومواقفها المستقبلية لدى الدول الشرق أوسطية. فقد نجحت على سبيل المثال في جمع الدعم من الدول الإسلامية البارزة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في ما يخص الوضع في سنجان [11] أو الاتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في هونغ كونغ. [12]

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الصين أن الشرق الأوسط منطقة أساسية لدعم جهود وضع المعايير العالمية (مثلًا، وضع معايير قطاع التكنولوجيا المتطورة أو في ما يخص توليد الأكثريات ضمن مؤسسات الأمم المتحدة). وفي إطار مسعاها بأن تصبح جهةً تضع المعايير في العالم (مثلًا، في ما يخص تنظيم الذكاء الاصطناعي أو الاقتصاد الرقمي)، تعمل الصين على توليد الدعم من الجنوب العالمي [13] بشكلٍ أساسي، وتحديدًا من دول الشرق الأوسط.

الانخراط الجديد في حل النزاعات الدولية

تعمل الصين في عهد شي جين بينغ على الترويج لمفهوم "مجتمع المستقبل المشترك". [14] ويشكّل هذا المفهوم في جوهره رؤية بكين حول النظام العالمي المصلّح من دون ما تسمّيه بـ"التحيزات الغربية". [15] وتسعى الصين بهذه الطريقة إلى بناء "نوع جديد من العلاقات الدولية". وفي عام 2022، أطلقت الصين "مبادرة الأمن العالمي" الذي تزعم أن مبدأها الأساسي هو السعي إلى "حل الاختلافات الخلافات بين الدول بالسبل المسالمة من خلال الحوار والتشاور". [16] وتحمل

1 شيفيس وميلر وجيغن – برينر 2023.
2 رويترز 2021.
3 رحمن 2024.
4 الأمم المتحدة 2022.
5 وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية 2022.
6 رضوان 2022.
7 وونغ 2023.
8 الجزيرة 2022.
9 رودولف 2022.
10 المرجع نفسه.
11 باتز 2020.
12 رودولف 2020.
13 رودولف 2023 أ.
14 وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية 2023 ز.
15 رودولف 2023 ب.
16 وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية 2023 د.

مبادرات بكين العالمية في صميمها انتقادًا للدور الأمريكي على الساحة العالمية، وتشدد على أهمية الحوار في ما يخص ممارسة القوة العسكرية. ويتمثل هدف الصين هنا في إضعاف سمعة الولايات المتحدة العالمية في الجنوب العالمي.

وعليه، يجدر أيضًا فهم التزام بكين في تيسير التقارب الدبلوماسي بين السعودية وإيران في سياق طموح الصين العالمي بأن تصبح جهةً فاعلةً رئيسيةً في حل النزاعات الدولية. فعلى سبيل التوضيح، تعمل الصين في الوقت الحالي على إنشاء "المنظمة الدولية للوساطة" التي ستكون أول منظمة قانونية بين الحكومات في العالم مكرسة لتسوية النزاعات الدولية من خلال الوساطة.[1]

وبدأت الصين أيضًا في السنوات الأخيرة بإرسال موفدين خاصين إلى مناطق النزاع من أجل تأكيد موقفها في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، زار الموفد الصيني الخاص إلى القرن الأفريقي شو بينغ أثيوبيا في كانون الأول/ديسمبر 2023،[2] وزار الموفد الصيني الخاص لشؤون أوراسيا لي هوي أوكرانيا في أيار/مايو 2023،[3] في حين أجرى "الموفد الخاص للحكومة الصينية بشأن مسألة الشرق الأوسط" جاي جون جولةً في الشرق الأوسط في تشرين الأول/أكتوبر 2023.[4] بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الصين فاعلةً أكثر في تقديم اقتراحات السلام. ففي شباط/فبراير 2023، أصدرت موقفًا مؤلفًا من 12 نقطةً حول التسوية السياسية للأزمة في أوكرانيا.[5] وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أصدرت اقتراح سلام للوضع في الشرق الأوسط.[6] وفي حين أن اقتراحات الصين تميل إلى النظرية، يشكّل إصدار الصين وترويجها لها على الساحة الدولية تطوّرًا مهمًا بحد ذاته. فكان انخراط بكين في السابق يقتصر على الاستناد إلى الشؤون المحلية ولم تكن تنشر وجهة نظرها إزاء الحلول المحتملة.

دور الصين في تيسير التقارب السعودي-الصيني

في 10 آذار/ مارس 3202، أصدرت الصين والسعودية وإيران بيانًا ثلاثيًا مشتركًا يفيد بإبرام صفقة تطبيع العلاقات بين الرياض وطهران.[7] فكانت قد انعقدت المحادثات في بكين بين 6 و10 آذار/مارس 2023. واستندت هذه المحادثات إلى الجهود السابقة المبذولة من جانب سلطنة عُمان والعراق في هذا الصدد من خلال استضافتهما عدة جولات مفاوضة في عامَي 2021 و2022. ويبدو أن الجانب الاحتفالي لهذه الصفقة كان مهمًا بشكلٍ خاص بالنسبة إلى بكين.

1 وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية 2023 ب.
2 وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية 2023 ي.
3 رويترز 2023.
4 وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية 2023 ح.
5 وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية 2023 هـ.
6 وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية 2023 ط.
7 وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية 2023 و.

ففي حين وضع العراق وسلطنة عُمان أساس الصفقة، تمكّنت الصين من استخدام نفوذها والاستناد إلى الثقة التي تجمعها بالبلدين لإيصال الصفقة إلى خط النهاية. ففي كانون الأول/ديسمبر 2022، سافر شي إلى السعودية لتوقيع مجموعة من الاتفاقات البارزة بين البلدين. وفي شباط/فبراير 2023، قام الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بزيارةٍ إلى بكين[8] كانت الأولى التي يجريها قائد إيراني منذ أكثر من 20 عامًا. ويبدو أن هذه الزيارات رفيعة المستوى قد سهّلت التوقيع على اتفاقية بكين في آذار/مارس 2023.

وكان لدى بكين أيضًا إرادة سياسية كبيرة بالتوسط في هذه الصفقة. وكان التوقيت مهمًا جدًا في ظل انتخاب شي جين بينغ رئيسًا للجمهورية لولايةٍ ثالثة غير مسبوقة في اليوم نفسه الذي تم فيه إعلان إبرام الصفقة.[9] والجدير بالذكر أن شي يسعى إلى تحقيق هدف ما يُدعى بـ"حلم الصين" الذي يقضي بـ"التجديد العظيم للأمة الصينية" بحلول عام 4202.[10] فخدم توقيع الصفقة أيضًا جدول الأعمال المحلي للقيادة الصينية.

والمُلفت أن متابعة الصين لهذه الصفقة كانت ضعيفة. ففي 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، اختتمت اللجنة الإيرانية-الصينية السعودية المشتركة اجتماعها الأول في بكين.[11] وتُعنى هذه الصيغة بمناقشة تنفيذ اتفاق 10 آذار/مارس، ويبدو أن الهدف منها هو توفير منصة للحوار السياسي بين البلدان الثلاثة. وتستخدم الصين هذه الصيغة أيضًا للترويج لفكرة إضعاف دور "القوات الخارجية" (وتعني بها الولايات المتحدة) في المنطقة وتعزيز حسن الجوار والعلاقات الاقتصادية الجيدة. هذا ولم تضطلع الصين في السابق بدورٍ كبير في عدة لقاءات إيرانية-سعودية. ويبدو أن بكين مهتمة بشكلٍ خاص بالتداعيات الأكبر لتعزيز الاستقرار في العلاقات الإيرانية-السعودية (مثلًا، ضمان تدفقات الطاقة إلى بكين والظروف التي تعزز الجهود الصينية في المنطقة).

تقييم

يسلّط انخراط جمهورية الصين الشعبية في تيسير الصفقة الرامية إلى إعادة إرساء العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران الضوءَ على اتساع رقعة وصول الصين في المنطقة وعلى طموحاتها على الساحة العالمية.

وتتمحور إحدى المسائل الرئيسية حول التداعيات الفعلية للدور الصيني في المنطقة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه في حين أن بكين قادرة على الحفاظ على علاقاتٍ جيدة مع السعودية وإيران، لا يعني ذلك أنه مستعدة أو قادرة على أن تحلّ مكان الولايات المتحدة كالدولة الإقليمية المهيمنة الضامنة للاستقرار والأمن.

8 وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية 2023 أ.
9 إي بي نيوز 2023.
10 نيكي آسيا 2021.
11 غلوبال تايمز 2023.

وإن موقف الصين من الحرب الجارية في غزة دليلٌ على ذلك، إذ تعتمد نهجًا حياديًا إلى حدٍ كبير في هذه المسألة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نشرت بكين وثيقة موقف لوضع حدٍ للنزاع. وتعيد هذه الوثيقة ذكر الموقف الصيني القائم منذ زمنٍ طويل إزاء هذه المسألة (ألا وهو حل الدولتين، وحدود عام 1967، ومؤتمر السلام الدولي، والتركيز على الوضع الإنساني في غزة). [1] وكانت هذه الوثيقة نظريةً للغاية، إذ عكست الموقف الصيني الاستراتيجي إلى جانب العالم العربي وانتقدت بصورةٍ ضمنية المعايير الغربية المزدوجة. إلا أنها لم تشر إلى أي استعدادٍ لبكين للمشاركة بصورةٍ استباقية بشكلٍ أكبر في المنطقة. كما أن بكين غير مشاركة في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الحوثيين، على الرغم من اعتمادها الاقتصادي على التجارة البحرية من خلال البحر الأحمر. [2] بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من دعوتها إلى تكثيف المساعدات الإنسانية إلى غزة، لا تزال المساهمة الصينية فيها صغيرةً نسبيًا. [3] فتركز الجمهورية الشعبية بدلًا من ذلك على الأمم المتحدة باعتبارها المنصة الرئيسية وعلى الحوار باعتباره الآلية الرئيسية لحل النزاع. ويعكس هذا السلوك مستوى مشاركة الصين قبل انخراطها في إبرام الصفقة الإيرانية-السعودية.

ويجد في هذا السياق الأخذ في عين الاعتبار أن السياسة الخارجية الصينية منشغلة بالمنافسة الناشئة مع الولايات المتحدة. لذلك، يجب أن يُنظر إلى انخراط بكين في المنطقة من عدسة العلاقات الأمريكية-الصينية. فيشير الانخراط الصيني المتنامي في الشرق الأوسط إلى تراجع نسبي في النفوذ الأمريكي في المنطقة. إلا أن بكين تودّ أن تحدد الطريقة التي توسّع بها نفوذها الإقليمي فيما تواصل توخي الحذر الشديد، إذ لا يمكنها عرض أي قوة عسكرية في الشرق الأوسط.

هذا ويخدم وجود الولايات المتحدة كالقوة العسكرية المهيمنة والخصم الإيديولوجي الأهداف الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط. فمن جهة، تخفف القوة العسكرية الأمريكية من انكشاف الصين وتحدّ من مخاطر انجراف هذه الأخيرة إلى الديناميات الإقليمية المعقدة. وفي الوقت عينه، يوفر التفوّق العسكري الأمريكي ظروفًا بحريةً مستقرةً تعتمد عليها الجمهورية الشعبية لاستيراد الطاقة. ويمكن بذلك للصين أن تصبّ تركيزها على تنمية العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية وتوسيع نطاق وصولها بشكلٍ تدريجي، في حين تتحمل الولايات المتحدة التكاليف ذات الصلة. ومن جهةٍ أخرى تسمح القوة العسكرية الأمريكية للصين بتحميل المسؤولية للمعايير الأمريكية المزدوجة فيما تروّج لرؤيتها لـ"مجتمع المستقبل المشترك" والحوار. ويبدو أن الأهم بالنسبة لبكين هو تسليط الضوء على الاختلاف بين نهج الولايات المتحدة ونهج الصين كجهة فاعلة عالمية. فتعتمد الولايات المتحدة على القوة العسكرية وعرض السلطة، في حين تسعى بكين إلى بناء "مجتمع المستقبل المشترك". ومن المفترض أن يشكّل ذلك إشارةً إلى دول الجنوب العالمي وسرديةً تعمل الصين على تعزيزها في المنطقة. فعلى سبيل التوضيح، أصدرت بكين في شباط/فبراير 2023 وثيقة موقف بعنوان "الهيمنة الأمريكية ومخاطرها". [4] وتم نشر هذه الوثيقة وغيرها من الوثائق المشابهة باللغة الإنجليزية للتوجه إلى الجنوب العالمي والشرق الأوسط على وجه الخصوص.

وإنّ الصين في موقع مريح بعض الشيء. فبإمكانها انتقاد الولايات المتحدة كمتفرّجة (على الساحة العسكرية) بينما تعزز موطئ قدمها الاقتصادي والدبلوماسي والاستراتيجي في المنطقة.

وتبقى إمكانية تطبيق رؤية بكين النظرية حول مجتمع المستقبل المشترك موضع تساؤل فيما المصالح الصينية تقف على المحكّ في حال اندلاع أزمة حقيقية. فيوضح التصعيد الأخير في الشرق الأوسط أن الصين ما زالت تعتمد على ممارستها السابقة المتمثلة في الدعوة إلى السلام ولكن مع الامتناع عن المشاركة الفاعلة. كما أنها لا تزال تفتقر إلى أي نفوذ مهم من حيث الأمن الصلب.

في حين يبدو هذا النهج ناجحًا على المدى القريب، يبدو أن الاستراتيجية الصينية غير مستدامة على المدى البعيد. فمع خفض الولايات المتحدة انخراطها في المنطقة، سوف تأتي نقطة تحوّلٍ ستضطر فيها الصين إلى التدخل لحماية مصالحها. وطالما أن الولايات المتحدة تؤدي دورًا مهمًا في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، من المرجح أن تواصل الصين التزامها بالترويج للوساطة في حل النزاعات بشكلٍ أساسي كاستراتيجية منخفضة التكاليف وعالية المردود لها. وقد يتغير هذا الواقع عندما تتعرض مصالح بكين الاقتصادية للخطر أو في حال أصبح المواطنون الصينيون مستهدفين بالهجمات الإرهابية المرتبطة بمنطقة الخليج.

وعليه، تشكّل الجهود التي بذلتها الصين لتيسير التقارب الدبلوماسي بين السعودية وإيران خطوةً مهمةً في مسعى الجمهورية الشعبية إلى الظهور كقوة عظمى مسؤولة. واجتمعت عوامل عدة لتحقيق هذه الخطوة، إذ كان الوقت مناسبًا وكان لدى القيادة الصينية حوافز محلية قوية للمشاركة فيها. إلا أن ذلك لا يعني أن الصين تسعى لأن تحل مكان الولايات المتحدة في المنطقة بين ليلةٍ وضحاها، إذ أن جدول أعمال السياسية الخارجية الصينية يركز على المدى الأبعد بكثير.

---

1 وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية 2023 ط.

2 كالاهان وبريتزكي 2023.

3 رودولف 2023 ج.

4 وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية 2023 ج.

المراجع

الجزيرة. 2022. "شي الصيني يصل إلى السعودية من أجل "تعزيز الروابط"". 6 كانون الأول/ديسمبر. الرابط: https://www.aljazeera.com/news/2022/12/6/chinas-xi-to-visit-saudi-arabia-from-wednesday (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

إي بي نيوز. 2023. "ولاية ثالثة لشي كرئيس جمهورية الصين في تمديدٍ لحكمه". 10 آذار/مارس. الرابط: https://apnews.com/article/xi-jinping-chi-na-president-vote-5e6230d8c881dc17b11a781e832accd1 (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

منتدى الحزام والطريق. 2023. قائمة بمخرجات التعاون العملية لمنتدى الحزام والطريق الثالث للتعاون الدولي. 18 تشرين الأول/أكتوبر. الرابط: http://www.beltandroadforum.org/english/n101/2023/1020/c127-1273.html (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

مايكل كالاهان وهيلي بريتزكي. 2023. "أوستن يعلن عن عملية أمنية بقيادة الولايات المتحدة تركز على البحر الأحمر وخليج عدن على إثر الهجمات الحوثية على السفن التجارية". سي أن أن. 18 كانون الأول/ديسمبر. الرابط: https://edition.cnn.com/2023/12/18/politics/commercial-ships-red-sea-gulf-of-aden-houthi-attacks/index.html(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

القنصلية العامة الصينية في جدة. 2004. الصين والسعودية. 26 تشرين الثاني/نوفمبر. الرابط: http://jeddah.china-consulate.gov.cn/eng/zsgx/200411/t20041126_5294559.htm (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

مشروع "تشاينا مد" لبيانات الشرق الأوسط. الرابط: https://www.chinamed.it/chinamed-data/middle-east (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

كريستوفر س. شيفيس وآرون ديفيد ميلر وبياتركس جيغن-برينر. 2023. "السعودية في النظام العالمي الناشئ". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. 6 تشرين الثاني/نوفمبر. الرابط: https://carnegieendowment.org/2023/11/06/saudi-arabia-in-emerging-world-order-pub-90819 (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

المفوضية الأوروبية. 2023. "الاتحاد الأوروبي، تجارة السلع مع السعودية". الإدارة العامة للتجارة في الاتحاد الأوروبي. 19 نيسان/أبريل. الرابط: https://webgate.ec.europa.eu/isdb_results/factsheets/country/details_saudi-arabia_en.pdf (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

غلوبال تايمز. 2023. "اختتام الاجتماع الأول للشنة الثلاثية الصينية-السعودية-الإيرانية المشتركة". 16 كانون الأول/ديسمبر. الرابط: https://www.globaltimes.cn/page/202312/1303744.shtml(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

مينغ ليو. 2020. "مبادرو الحزام والطريق الصينية في الشرق الأوسط: الديناميات والتطورات والتحديات الجديدة". 28 كانون الثاني/يناير. الرابط: https://www.ispionline.it/en/publication/chinas-bri-middle-east-dynamics-new-developments-and-challenges-24947 (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

نيك مارتن. 2023. "طموحات الصين الاقتصادية عامل جذبٍ ضخم للسعودية". دويتشه فيله. 13 حزيران/يونيو. الرابط: https://www.dw.com/en/chinas-economic-ambitions-a-huge-draw-for-saudi-arabia/a-65889319 (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

وزارة الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة. 2023. "الإمارات والصين تبحثان تعزيز التعاون المشترك في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والتصنيع والتكنولوجيا والصحة والنقل". 15 آب/أغسطس. الرابط: https://www.moec.gov.ae/en/-/uae-and-china-explore-strengthening-of-co-operation-in-trade-investment-energy-manufacturing-technology-health-transportation (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

نيكي آسيا. 2021. "النص الكامل لخطاب شي جين بينغ في الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني". 1 تموز/يوليو. الرابط: https://asia.nikkei.com/politics/full-text-of-xi-jinping-s-speech-on-the-ccp-s-100th-anniversary (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية. 2022. "شي جين بينغ يشارك في القمة العربية-الصينية والقمة العربية الصينية ويجري زيارةً إلى السعودية". الرابط: https://www.fmprc.gov.cn/eng./topics_665678/2022/xjpcxfh/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

_____ . 2023 أ. "شي جين بينغ يعقد محادثات مع الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي". 14 شباط/فبراير. الرابط: https://www.mfa.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/202302/t20230216_11025776.html(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

_____ . 2023 ب. "بناء المنظمة الدولية للوساطة بشكلٍ مشترك سوف يوفر منصةً جديدةً للحل السلمي للخلافات الدولية". 16 شباط/فبراير. الرابط: https://www.fmprc.gov.cn/eng./wjdt_665385/zyjh_665391/202302/t20230216_11025999.html (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

_____.2023ج. "الهيمنة الأمريكية ومخاطرها". 20 شباط/فبراير. الرابط:https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjbxw/202302/t20230220_11027664.html (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

_____.2023د. "وثيقة مفهوم مبادرة الأمن العالمية". 12 شباط/فبراير. الرابط: https://www.mfa.gov.cn/eng/wjbxw/202302/t20230221_11028348.html (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 4202.

_____.2023 هـ. "موقف الصين حول التسوية السياسية للأزمة في أوكرانيا". 24 شباط/فبراير. الرابط: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/202302/t20230224_11030713.html (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

_____.2023 و. "بيان ثلاثي مشترك لجمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية". 10 آذار/مارس. الرابط: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/gjhdq_665435/2675_665437/2878_663746/2879_663748/202303/

t20230311_11039241.html (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

_____.2023ز. "النص الكامل: مجتمع المستقبل المشترك: الاقتراحات والإجراءات الصينية". 26 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/gjhdq_665435/2675_665437/2878_663746/2879_663748/202303/t20230311_11039241.html (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

_____ .2023 ح. "الموفد الخاص للحكومة الصينية بشأن مسألة الشرق الأوسط جاي جون يزور الأردن". 30 تشرين الأول/أكتوبر. الرابط: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/gjhdq_665435/2675_665437/2878_663746/2879_663748/202303/t20230311_11039241.html(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

2023 ط. "وثيقة موقف جمهورية الصين الشعبية بشأن حل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي". 30 تشرين الثاني/نوفمبر. الرابط: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/gjhdq_665435/2675_665437/2878_663746/2879_663748/202303/t20230311_11039241.html(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

_____ . 2023 ي. "الموفد الخاص لوزارة الخارجية إلى القرن الأفريقي شو بينغ يزور منطقة تغراي في أثيوبيا". 14 كانون الأول/ديسمبر. الرابط: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/gjhdq_665435/2675_665437/2878_663746/2879_663748/202303/t20230311_11039241.html(بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية. 2016. وثيقة سياسة الصين في العالم العربي. 31 كانون الثاني/يناير. الرابط: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/gjhdq_665435/2675_665437/2878_663746/2879_663748/202303/t20230311_11039241.html (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

كاثرين باتز. 2020. "أي بلدانٍ توافق على سياسات الصين في سنجان أو تعارضها؟" ذا دبلومات. 9 تشرين الأول/أكتوبر. الرابط: https://thediplomat.com/2020/10/2020-edition-which-countries-are-for-or-against-chinasxinjiang-policies/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

فريد رحمن. 2024. "السعودية والإمارات تنضمان رسميًا إلى مجموعة البريكس: ما تأثير ذلك على الكتلة؟". ذا ناشونال. 1 كانون الثاني/يناير. https://www.thenationalnews.com/business/economy/2024/01/01/saudi-arabia-anduae-officially-join-brics-what-will-it-mean-for-the-bloc/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

رويترز. 2021. "إيران والصين توقعان اتفاقية تعاون لمدة 25 عامًا". 29 آذار/مارس. الرابط: https://www.reuters.com/article/iduskbn2bj0hg/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

_____. 2023. "في زيارةٍ إلى أوكرانيا، حث المبعوث الصيني جميع الأطراف إلى فتح المجال لمحادثات السلام". 18 أيار/مايو. الرابط: https://www.reuters.com/world/visiting-ukraine-chinas-envoy-urged-all-sides-create-space-peacetalks-2023-05-18/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

باسان ممدوح رضوان. 2022. "طريق الحرير الصحي الصيني في الشرق الأوسط". منتدى آسيا الشرقية. 29 تموز/يوليو. الرابط: https://easiaforum.org/2022/07/29/chinas-health-silk-road-in-the-middle-east/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 4202.

موريتز رودولف. 2020. "قانون الأمن القومي في هونغ كونغ – بادرة قوة الخطاب القانوني الدولي الناشئ في الصين". تعليق للمعهد الألماني للشؤون **الدولية والأمنية.** الرابط: https://www.swp-berlin.org/10.18449/2020c56/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

موريتز رودولف. 2022. "الدبلوماسية الصحية العالمية للصين". مؤسسة فريدريش إيبرت. الرابط: https://library.fes.de/pdf-files/iez/19608.pdf (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 4202.

_____. 2023 أ. "شهادة خطية أمام اللجنة الاقتصادية والأمنية الأمريكية-الصينية". اللجنة الاقتصادية والأمنية الأمريكية-الصينية. 4 أيار/مايو. الرابط: https://www.uscc.gov/sites/default/files/2023-05/moritz_rudolf_Testimony.pdf (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

_____. 2023 ب. "الغموض: العائق الرئيسي أمام طموح الصين بإعادة رسم معالم النظام العالمي". المحللون الصينيون في شؤون أوروبا الوسطى والشرقية (CHOICE). 28 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://chinaobservers.eu/ambigui-ty-the-key-obstacle-for-chinas-ambition-to-reshape-the-global-order/ (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

_____. 2023 ج. "الصين تستفيد من النزاع في الشرق الأوسط". مجلة زينث. 7 كانون الأول/ديسمبر. الرابط: https://magazin.zenith.me/de/politik/chi-na-im-nahostkonflikt (بالألمانية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

الأمم المتحدة. 2022. منظمة شنغهاي للتعاون. قسم الشؤون السياسية وبناء السلام في منظمة الأمم المتحدة. الرابط: https://dppa.un.org/ar/shanghai-cooperation-organization (بالعربية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

كاندي وونغ. 2023. "المعرض الصيني-العربي يُختتم بصفقاتٍ بقيمة 23.4 مليار دولار أمريكي". ساوث تشاينا مورننغ بوست. 42 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3235635/chinaarab-states-expo-wraps-us234-billion-worth-deals (بالإنجليزية). تمت زيارة الصفحة في 5 كانون الثاني/يناير 2024.

من أبيض أو أسود إلى ظلالٍ من الرمادي: التقارب الإيراني-السعودي كدافعٍ لإسرائيل لإعادة النظر في تحالفاتها الإقليمية

جيل مورسيانو

دفع تجديد العلاقات الدبلوماسية بين إيران والمملكة العربية السعودية الأوساط الاستراتيجية الإسرائيلية إلى إعادة تقييم المعنى الاستراتيجي لتطبيعها مع العالم العربي. فقد شككت هذه الخطوة في وجهة النظر السابقة لعدة مخططين استراتيجيين إسرائيليين والمتمثلة في أن التطبيع مع العالم العربي يمكن أن يشكل الأساس لإنشاء تحالف أمني إقليمي جديد (بمثابة "ناتو إقليمي") بهدف احتواء إيران. فالواقع أن هذا التطور في العلاقات السعودية-الإيرانية أظهر للإسرائيليين قيود التعاون الصريح مع العالم العربي حول المسألة الإيرانية في سياق تعاظُم النفوذ الإيراني الإقليمي وتراجُع دور الولايات المتحدة في المنطقة. وأكّد للإسرائيليين رسالةً كان قد سبق وشددت عليها الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية منذ الأيام الأولى التالية لتوقيع اتفاقيات إبراهيم، ألا وهي أن دول الخليج التي تتشارك حدودًا مع إيران لا يمكن أن تظهر على أنها تنحاز ضدها. فلم تكن قادرةً على تحمّل تكاليف المشاركة في لعبة المجموع الصفري التي تلعبها إسرائيل مع إيران منذ ثلاثة عقود. وعلى نطاقٍ أوسع، شكك التقارب الإيراني-السعودي في النظرة ثنائية التشعّب إلى الشرق الأوسط التي كان يتبناها العديد من القادة الإسرائيليين الذين كانوا يقسّمون المنطقة إلى معسكرين، الأول معارض لإيران والثاني موالٍ لها. كما أنه ولّد الحاجة لدى دول الخليج إلى اعتماد نهجٍ أكثر دقةً للتحوّط ضد المخاطر وحماية مصالحها من خلال الموازنة بين تطبيع العلاقات مع إسرائيل من جهة وتفادي الاحتكاك مع إيران من جهةٍ أخرى. بالإضافة إلى ذلك، اعتبر الإسرائيليون على المستوى الجيوسياسي التطبيع الإيراني-السعودي مؤشرًا واضحًا حول القيود علة التطبيع نتيجة تطورين جيوسياسيين رئيسيين، وهما: ابتعاد الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط بنظر الدول الإقليمية، وظهور قوة الردع الإيرانية في ظل اقترابها إلى عتبة التحول إلى دولة ذات قدرات نووية.

علاوةً على ذلك، وبما أن التقارب حدث خلال أحد الانقسامات الأكبر في المجتمع الإسرائيلي والساحة السياسية الإسرائيلية، استخدمت المعارضة الإسرائيلية التطبيع بين إيران والسعودية أيضًا كأداةٍ سياسية للتشديد على الإخفاقات الاستراتيجية لحكومة نتنياهو الجديدة. وفي هذه العملية، هاجم قادة المعارضة الإسرائيلية أحد أهم الأصول الانتخابية التي يمتلكها نتنياهو، ألا وهي صورته العامة كقائد عالمي قادر على إعادة تأطير مكانة إسرائيل على الساحة الإقليمية وعلى قيادة حملة دبلوماسية عالمية ضد إيران. هذا وشددوا على الفجوة بين وعد نتنياهو بتطبيعٍ بدا وشيكًا مع المملكة العربية السعودية من جهة، وواقع أن إيران، وهي عدوة إسرائيل اللدودة، هي من نجح في تجديد الروابط مع المملكة.

وعليه، حمل التقارب الإيراني-السعودي في طيّاته تداعياتٍ على المستويات الثلاثة من النقاش الاستراتيجي الإسرائيلي: الإقليمي والجيوسياسي والمحلي. إلا أنه يجدر التشديد فب هذا الصدد على أن معظم المفكرين ومخططي السياسات الإسرائيليين ما زالوا يعتبرون عملية التطبيع هذه تطوّرًا سلبيًا، ولو أن تأثيره على المصالح الإسرائيلية الأساسية محدود. وفي إطار العلاقات السعودية-الإسرائيلية المستقبلية، يُعتبر التقارب السعودي-الإيراني خطوةً سياسيةً عمليةً لا تنفي بالضرورة احتمال تحقيق التطبيع بين إسرائيل والمملكة. فقد دعا التطبيع الإيراني-السعودي إلى إعادة النظر في حدود التطبيع الإسرائيلي-الخليجي ونطاقه المحتمل وفي بنية الحوافز المعقدة التي ستوجّه الشركاء المحتلين في هذه العملية. إلا أنه لم يغير التقييمات الإسرائيلية الأساسية لاحتمال الدفع باتجاه التطبيع مع هذه الدول. وعليه، ما من دليل على أن إسرائيل قد غيّرت سياستها الأساسية تجاه السعودية أو عملية التطبيع نتيجة التقارب الإيراني-السعودي (مثلًا، من خلال تقديم تنازلاتٍ إضافية في القضية الإسرائيلية-الفلسطينية من أجل المساهمة في تعزيز العملية). هذا وساهمت الجهود الإسرائيلية المتنامية بالتعاون مع إدارة بايدن خلال الأشهر التي تلت التقارب والرامية إلى تسريع عملية التطبيع الإسرائيلية-السعودية في خدمة عدة غايات جيوسياسية ومحلية، إلا أنه لم يمكن ربطها بالاتفاق الإيراني-السعودي بشكلٍ مباشر.

هذا وأظهر الفهم اللاحق للحرب بيت إسرائيل وحركة "حماس" الآثار المحدودة للتقارب الإيراني-السعودي على دوافع المملكة لمواصلة جهود التطبيع مع إسرائيل [1] أو على استعداد المملكة للتنسيق حول السياسات تجاه إسرائيل مع إيران. وقد فشلت حتى الساعة مساعي إيران لاستغلال الحرب لتوقع بين إسرائيل والسعوديين [2] وتُفاقم التردي في العلاقات الإسرائيلية-العربية في تحقيق أي نتائج ملموسة. وقد يكون التطبيع بين إيران والسعودية قد فتح قناة تواصل لمناقشة النزاع مع إيران ومعالجة المخاوف السعودية إزاء التوسع الإيراني، إلا أنه لم يحقق أثرًا يُذكر على الخيارات الاستراتيجية السعودية وبالتالي على مكانة إسرائيل على الساحة الإقليمية.

إعادة تقييم الحلم بإنشاء حلف ناتو شرق أوسطي: إعادة النظر في طموح إسرائيل بتشكيل تحالف إقليمي لاحتواء إيران

"إنه ضربة محورية للجهود [الإسرائيلية] لإنشاء تحالف إقليمي بشأن إيران". [3]

1 جيروزاليم بوست 2024.
2 الشرق الأوسط 2023.
3 برديشيفسكي وبارسكي 2023.

رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بينيت عن التطبيع الإيراني-السعودي.

شكّل التهديد المشترك الذي تطرحه إيران المسرّع المباشر للعلاقات السرية المكثفة بين إسرائيل والسعودية طوال العقدين الماضيين. فتشير مصادر عدة إلى أن هذه العلاقات لم تقتصر على التعاون الاستخباري فحسب، بل شملت أيضًا التنسيق العملياتي في ما يخص الجيش الإسرائيلي والإجراءات الدبلوماسية ضد المنشآت النووية الإيرانية على السواء. [1] وكانت زيارة رئيس جهاز الموساد السابق مئير داغان إلى المملكة العربية السعودية في عام 2010 للبحث في التهديد الإيراني هي الأولى التي يجريها مسؤول إسرائيلي إلى المملكة. وأجرى خلفة تامير باردو محادثاتٍ في الرياض مع نظيره السعودي في عام 2013 بهدف تنسيق المواقف حول الاتفاق النووي المتغير بين إيران والمجتمع الدولي. [2] وساهم توقيع اتفاقيات إبراهيم (2020) والمفاوضات الثلاثية التي أثمرتها بين إسرائيل والسعودية والولايات المتحدة من أجل بناء الروابط الدبلوماسية (2023) بين البلدين في تعزيز هذه العلاقات.[3] وفي هذه العملية، أصبح التعاون الاستخباري والأمني بين إسرائيل والسعودية أحد أشهر الأسرار في الشؤون الجيوسياسية الإقليمية في الشرق الأوسط. [4]

إلا أن المخططين الاستراتيجيين الإسرائيليين وضعوا هدفًا رئيسيًا للتطبيع مع دول الخليج يتمثل في تشكيل تحالفات أمنية علنية تهدف إلى احتواء الجهود الإيرانية النووية والعسكرية الإقليمية.[5] ومن بين منافع أخرى، تم اعتبار اتفاقيات إبراهيم وسيلةً لتحويل التعاون السري مع الشركاء الخليجيين إلى بيانٍ دبلوماسي علني حول الوحدة في وجه العدو المشترك (من وجهة نظر إسرائيل). ولا تركز وجهة النظر هذه على الدول التي تم إبرام اتفاقيات إبراهيم معها فحسب (الإمارات العربية المتحدة والبحرين)، بل أيضًا على دور السعوديين المستقبلي. فأشار تقرير سياسي صادر عن وزارة الاستخبارات الإسرائيلية إلى ما يلي: "تتداخل شبكة التهديدات التي تتعرض لها المملكة بشكلٍ كبير مع شبكة التهديدات على إسرائيل، وقد يكون ذلك أساسًا للتعاون العسكري والاستخباري في إطارٍ ثنائي أو كجزءٍ من تحالفاتٍ إقليمية". [6]

وتنطوي القيمة المحققة من تشكيل التحالفات العلنية مع دول الخليج، ومع المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، على ثلاثة عناصر بحسب التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي. أولًا، تم تصميمه ليخدم الهدف العسكري بتعزيز التعاون القائم وبناء قدراتٍ تشغيلية جديدة بالقرب من حدود إيران. فيتألف النموذج الناشئ لتحالفٍ مماثل من الحوار الاستراتيجي المستمر، والتنسيق الأمني-السياسي، والتعاون الاستخباري، والعمليات المشتركة، وتوريد منظومات الأسلحة المتطورة. [7] وإن التنسيق متعدد الأطراف وإنما غير الرسمي المحقق في مجالات الدفاع الجوي [8] والأمن السيبراني والأمن البحري خلال السنوات الثلاثة الأخيرة قد أعطى الإسرائيليين مؤشرًا مشجعًا عن قدرتهم على تشكيل ما وصفه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بينيت بحلفٍ مشابهٍ للناتو ضد إيران. [9]

ثانيًا، اعتبر الإسرائيليون أن تشكيل حلفٍ علني هو أساس بناء جبهة سياسية مشتركة تضم دول المنطقة أمام المجتمع الدولي. وتم اعتبار إطار العمل الإقليمي أداةً فعالةً لدعم المطالب بإدراج القيود على جهود إيران الإقليمية في الترتيبات الدولية المستقبلية، وخصوصًا بعد أن تم تجاهُل هذا الموضوع تمامًا في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. وثالثًا، تم النظر إلى التحالف الأمني كأداة عملية لترسيخ دمج إسرائيل في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، إن الاحتواء المشترك لمولّدٍ مشترك للتهديدات على المدى الطويل كان وما زال يُعتبر منصةً يمكن استخدامها لبناء أطر التعاون طويلة الأمد والمستدامة نسبيًا مع دول المنطقة، مع التشديد في الموازاة على القيمة المضافة لإسرائيل في المجال الأمني.

إلا أنه وفيما تواجه إسرائيل والدول الخليجية تهديدًا مشتركًا، تختلف قيود كل دول وآلية عملها اختلافًا كبيرًا. فغالبًا ما يميل القادة الإسرائيليون إلى النظر للمنطقة كمنقسمةٍ بين معسكرين تفصل بينهما خطوطٌ صلبة لا مجال فيها للمساومة. ويميلون بذلك إلى وضع الإمارات العربية المتحدة والسعودية (ومصر) إلى "جانبهم" في صراعٍ ذي مجموعٍ صفري ضد إيران. هذا وتبلوَر التفكير الإسرائيلي إزاء الشؤون الجيوسياسية الإقليمية بشكلٍ كبير في العقد الأخير، واستند إلى أحداث الربيع العربي والديناميات السياسية الإقليمية الناجمة عنها. وغالبًا ما يفترض هذا التفكير وجود انقسام جيوسياسي صلب بين الأنظمة الشيعية والسنية، وانقسام صلب مشابه ضمن "المعسكر" السني بين الدول "المعتدلة" (أي المجموعة الرباعية المؤلفة من مصر والأردن والسعودية والإمارات العربية المتحدة) زتلك الداعمة لمجموعة "الإخوان المسلمين" (قطر وتركيا).

إلا أنّ التحليل المعمّق لاستراتيجية الدول الخليجية تجاه إيران على مدى السنوات الأربعة الأخيرة، وخصوصًا منذ الهجوم الإيراني على منشآت أرامكو في السعودية، يوفر صورةً أكثر تعقيدًا بكثير تعكس جهودها إلى اللعب على الحبلين من خلال الحفاظ على القنوات المفتوحة مع إيران والسعي إلى التوصل إلى تفاهمٍ معها. وقد ساهمت الزيارات المتبادلة بين المستشارين الأمنيين والوطنيين الإماراتيين والإيرانيين خلال السنتين الأخيرتين إلى جانب الحوار المستمر بين إيران والدول الخليجية في إظهار المبدأ الرئيسي الذي يوجه استراتيجيتها المتمثلة في العمل مع جميع الأطراف في الميدان – بما في ذلك وخصوصًا إيران – بهدف الحد من المخاطر على أمنها الخاص. ويمكن بذلك اعتبار تجديد العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية مكوّنًا مهمًا وإنما غير مفاجئ من استراتيجية

1 بوده 2022.
2 المرجع نفسه، 558.
3 هآرتس 2023.
4 جيكوبز وفوشي 2022.
5 زاغا 2021.
6 آرين 2020.
7 مورسيانو 2022.
8 آرونهايم 2022.
9 العربي الجديد 2021.

الموازنة الحذرة.

إن استراتيجية التحوّط نفسها التي وجّهت القرار السعودي بإعادة إرساء الروابط مع إيران تقلّل الحظوظ في إنشاء حلفٍ أمني رسمي. فكان يمكن لإضفاء الطابع الرسمي على التعاون الأمني مع إسرائيل أن يضع الدول الخليجية على مسار المواجهة المباشرة مع إيران. والواقع أنه سبق للمسؤولين الإيرانيين أن حذّروا الإمارات العربية المتحدة علنًا من هذا النوع من التعاون في الأسابيع التي تلت إبرام اتفاقيات إبراهيم.[1] ويمكن فهم موقف الدول الخليجية في هذا الصدد. فلا يمكنها أن تتحمل تكلفة المشاركة في لعبة المجموع الصفري الإسرائيلية ضد إسرائيل. فبالرغم من أن السعودية والإمارات العربية المتحدة تُعتبران قوتين إقليميتين تتمتعان بنفوذٍ كبير من المحيط الهندي وحتى القرن الأفريقي، تمتلكان قدراتٍ عسكرية محدودة تتشارك الحدود البحرية مع إيران. أضف إلى ذلك أن منشآت إنتاج النفط والطرق التجارية البحرية للبلدين معرضة لمخاطر كبيرة. هذا ويدرك السعوديون والإماراتيون أيضًا قيود التدخل الأمريكي المحتمل في حال حصول تصعيدٍ مع إيران. فإنّ ردّ إدارة ترامب المحدود على هجوم عام 9102 على منشآت أرامكو في السعودية قد أوضح للدول الخليجية أنه لا يمكنها أن تأمل من الولايات المتحدة إلا فرض العقوبات الاقتصادية في حال حصول هجومٍ عسكري. وقد تفاقم مفهوم ضرورية الاعتماد على النفس هذا نتيجة تنامي التصوّر بأن الولايات المتحدة تنسحب من المنطقة بشكلٍ تدريجي وتخفض التزامها تجاهها. ويُعتبر التهديد الذي تواجهه الإمارات العربية المتحدة والسعودية هجومًا مباشرًا ليس من جانب القوات الإيرانية فحسب، بل أيضًا من حلفاء إيران في المنطقة، وأهمهم الحوثيون في اليمن التي شنّوا العديد من الهجمات على الأراضي السعودية وبعض الهجمات بالطائرات المسيرة على الإمارات العربية المتحدة (أحدها كان خلال زيارة الرئيس الإسرائيلي هرتسوغ في كانون الثاني/يناير 2022).

يعكس سوء الفهم الأولي للقدرة على ضم الدول الخليجية إلى تحالفٍ أمني ضد إيران الاختلافَ بين الفهم العربي والإسرائيلي للمعنى الاستراتيجي الذي تنطوي عليه عملية التطبيع العربية-الإسرائيلية. وقد أعطى التقارب الإيراني-السعودي الإسرائيليين بعض المؤشرات حول مدى تعقيد التحالفات في منطقة الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص قدرة شركاء إسرائيل الإقليميين المحدودة على المناورة في ما يخص الإجراءات العلنية ضد إيران. وقد عارض جانبًا بارزًا من التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي الذي كان يعتبر عملية التطبيع المتطورة مع الدول الخليجية وسيلةً لاحتواء إيران قبل أي شيءٍ آخر.

إعادة تقييم جيوسياسية: إعادة النظر في تداعيات النفوذ الإقليمي المتردّي

ولّد تجديد العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية نقاشًا في إسرائيل حول تداعيات الانسحاب الأمريكي المتصوّر من المنطقة. وغالبًا ما تم النظر في هذه الدينامية الجيوسياسية بالاستناد إلى الدور الصيني المتنامي كقوة بديلة في المنطقة، وإلى النفوذ الذي يحمله وصول إيران إلى العتبة النووية على الشؤون الجيوسياسية الإقليمية.

واعتبرت الأوساط الإسرائيلية التقارب الإيراني-السعودي نتيجةً مباشرةً لديناميتين مترابطتين: أولًا، البرودة في العلاقات الأمريكية-السعودية في عهد بايدن والتي بلغت ذروتها في الرفض السعودي العلني لطلب الولايات المتحدة منها الحفاظ على مستهدفات إنتاج النفط بعد الغزو الروسي لأوكرانيا (2022)؛ [2] وثانيًا، وجهة النظر التي أصبحت سائدةً في المنطقة (وخصوصًا بعد انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان) بأن الولايات المتحدة قد قررت إعادة توجيه مواردها [3] وانتباهها السياسي من الشرق الأوسط نحو مناطق أخرى.

ومن العناصر الرئيسية في النقاش الإسرائيلي حول تداعيات هذا التقارب كان الدور الذي قد تضطلع به الصين. فقد أدى دور الصين كجهة ميسّرة لعملية التفاوض إلى طرح علامات استفهام حول إمكانية تحوّلها إلى قوة بديلة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وقد ذهب بعض المحللين الإسرائيليين[4] إلى حد وصف الاتفاق الإيراني-السعودي-الصيني بأنه "بادرة نهاية الهيمنة الأمريكية في الخليج، وربما حتى في الشرق الأوسط". وركّزت المخاوف الإسرائيلية طويلة الأمد على شغر الصين الفراغ الذي يتركه تراجُع انخراط الولايات المتحدة في المنطقة. وقد شدد رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو على هذا القلق في انتقاداته للاتفاق عندما صرّح قائلًا: "نحن نحترم الصين...ولكن لدينا تحالف لا ينكسر مع صديقتنا المقربة الولايات المتحدة". [5] واستخدم نتنياهو الاتفاق للمطالبة بالتزامٍ واضح من جانب الولايات المتحدة بدورها الإقليمي، مشيرًا إلى أنه "من المهم جدًا أن تقوم الولايات المتحدة بالتزامٍ واضحٍ بشأن انخراطها في الشرق الأوسط". ومن المخاوف الإسرائيلية الرئيسية كان من أن يؤدي تعزيز مكانة الصين في المنطقة إلى إضعاف أثر العقوبات الغربية على إيران الرامية إلى وقف سبقها نحو القدرات النووية.

وأعطى التطبيع الإيراني-السعودي المفكرين الإسرائيليين فرصةً لإعادة النظر في تأثير مكانة إيران الجديدة كدولة وصلت إلى العتبة النووية على سلوك الجهات الفاعلة الإقليمية.[6] ففي هذا السياق، كان مفهومًا بوضوح أن التقدم الإيراني غير القابل للكبح نحو القدرات العسكرية النووية يغيّر مكانتها الإقليمية ويوفر حافزًا قويًا لدول الخليج لخفض حدة التوترات مع الجمهورية الإسلامية. [7] وفي ظل التراجع المتصوّر في التزام الولايات المتحدة تجاه المنطقة، كانت تتخوّف إسرائيل من أن يكون التطبيع الخطوة الأولى في عملية تقارُب أوسع بين إيران ودولٍ إقليمية أخرى كالأردن ومصر. [8] وتم اعتبار أن

1 بهرافيش وعزيزي 2020.

2 ستري 2023.

3 يتفاك 2023.

4 المرجع نفسه.

5 إيخنر 2023.

6 شافيت وغوزانسكي وشاين 2023.

7 المرجع نفسه.

8 معهد بحوث إعلام الشرق الأوسط 2023.

هذا التطوّر يُضعف المعسكر المعادي لإيران في المنطقة ويسمح لهذه الأخيرة بتوسيع موطئ قدمها والتفوّق على إسرائيل على الساحة الاستراتيجية.

العامل المحلي: التطبيع السعودي-الإيراني والأزمة السياسية الداخلية في إسرائيل

شدد "حزب الليكود" في النقاش السياسي المحلي في إسرائيل على أن توقيع اتفاقيات إبراهيم شهادةٌ على قيادة نتنياهو العالمية وحنكته السياسية. فكان نجاح رئيس الوزراء الإسرائيلي في تطبيع العلاقات مع أجزاءٍ من العالم العربي أساسيًا لبناء علامة نتنياهو باعتباره "قائدًا في اتحادٍ مختلف"[1] لا مثيل لقدرته على تعزيز أهداف إسرائيل من حيث السياسة الخارجية لدى أي من منافسيه. وعليه، أعلن نتنياهو تعزيز التطبيع مع السعودية هدفًا رئيسيًا في السياسة الخارجية.[2] ووصف البعض هذه الخطوة بأنها مصممة جزئيًا لصرف انتباه العامة عن الخلافات المحلية والاحتجاجات المدنية واسعة الانتشار.[3]

وتم التطبيع بين إيران والسعودية في ظل الأزمات السياسية الأشدّ في تاريخ إسرائيل. فكانت الحكومة الإسرائيلية السابعة والثلاثون قد اعتمدت إصلاحًا كان سيحدّ من إشراف المنظومة القضائية على سَنّ القوانين وصنع السياسات العامة. ولاقت هذه الخطوة التي اعتبرها الكثيرون محاولةً لإضعاف الأسس الليبرالية للديمقراطية الإسرائيلية مستوىً غير مسبوق من الاحتجاج من جانب الشعب الإسرائيلي والمجتمع المدني والمعارضة السياسية، وسرعان ما أدّت إلى انقساماتٍ عامة وسياسية حادة. وعلى هذه الخلفية، سرعان ما كشف التطبيع الإيراني-السعودي الضرر الذي ألحقت به السياسات المحلية التي انتهجتها الحكومة الإسرائيلية على أمن إسرائيل ومكانتها على الساحة الدولية. وكانت الحجة المشتركة التي أعرب عنها قادة المعارضة أن الإصلاح القضائي قد أضعف التعاضد في الداخل الإسرائيلي وكشف عن الانقسام الاجتماعي إلى العالم والمنطقة. وقد كبح عرض الضعف هذا الدافع الإقليمي لتطوير روابط طويلة الأمد مع إسرائيل ووضع الشركاء العرب المحتملين في يد إيران. ووصف رئيس الوزراء السابق بينيت التطبيع بالفشل الحكومي الذريع الناجم عن مزيجٍ من "الإهمال الدبلوماسي والضعف العام والتنافر الداخلي". وقال إن "دول الشرق الأوسط والعالم كله يشهد على ورطة إسرائيل التي تقودها حكومةٌ مختلة تمارس التدمير الذاتي المنهجي. وبالنتيجة، سوف تختار هذه الدول جانب [إيران]". واستخدم بينيت التطبيع لوصف إجراءات الحكومة بـ"الفشل السياسي والاقتصادي والأمني الضخم الذي... يهدد دولة إسرائيل".
ومن أبرز المزاعم في هذا السياق كان أن انشغال التحالف بالإصلاح القضائي قد أضعف قدرة صناع القرار الإسرائيليين على مراقبة التطورات الدولية المحورية التي تؤثر على مصالح إسرائيل الاستراتيجية واستباقها والاستجابة إليها. فقد صرّح وزير الدفاع الإسرائيلي والعضو في الكنيست السابق بيني غانتس بحسرةٍ قائلًا: "إنّ التحديات الأمنية الضخمة التي تواجه إسرائيل تتعاظم في حين أن رئيس الوزراء وحكومته منشغلين بتنسيق الإصلاح القضائي...لقد أهمل نتنياهو أمن إسرائيل والنتائج واضحة أمامنا". واستخدم بعض قادة المعارضة التطبيع للتشديد على الفجوة بين وعود نتنياهو والصورة التي روّجها لنفسه كقائدٍ عالمي من جهة، والواقع الجيوسياسي القائم من جهةٍ أخرى. فاستذكر العضو في الكنيست جدعون ساعر أن "نتنياهو وعد بالسلام مع السعودية. إلا أن السعوديين اختاروا في النهاية صنع (السلام) مع إيران. ويقولون لكن إنه "قائدٌ" في تحالفٍ آخر".

ملخص

شجّع التقارب الإيراني-السعودي إسرائيل على إعادة النظر في افتراضاتها الجيوسياسية الأساسية: أولًا، التفكير الاستراتيجي الذي اعتبر الدول الخليجية والسعوديين أعضاءً فوريين في تحالفٍ أمني رسمي ضد إيران؛ وثانيًا، اعتبارها أن الولايات المتحدة لديها القدرة الحصرية على تحديد خيارات التحالف لدى الجهات الفاعلة الإقليمية في وقتٍ تعمل فيه الدول المنافسة للولايات المتحدة، مثل إيران والصين، على إعادة تحديد دورها في المنطقة. وإذا كان الإسرائيليون يأملون[4] تشكيل تحالف إقليمي بدعمٍ من الولايات المتحدة يشكّل العنصر الأساسي لسياسة الاحتواء تجاه إيران، فقد أوضح لهم التقارب الإيراني-السعودي أن ذلك غير واقعي نظرًا للظروف الجيوسياسية الراهنة. وأخيرًا، قدّم التقارب، إلى جانب العديد من التطورات الأخيرة، منظارًا جديدًا للإسرائيليين يرون به الشؤون الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط والاعتبارات المتنوعة التي توجّه الشركاء الإقليميين المحتملين. ويشير أيضًا إلى نهاية التفكير الإسرائيلي الانقسامي في ما يخص التحليل الاستراتيجي للمنطقة. وخلافًا للمفاهيم السابقة حول منطقةٍ تحكمها مسألةٌ واحدة وتنطوي تحالفاتٍ شطرنجية ومستقرة، يرى الإسرائيليون اليوم منظومةً معقدةً وديناميكية تقودها محاولات تفادي المخاطر والاعتدال والمصالح المتغيرة باستمرار.

ويجب أن تدفعنا الحرب الجارية بين إسرائيل وحركة "حماس" إلى إعادة النظر في التطبيع الإسرائيلي-العربي المحتمل في ظل تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة. فهل ستؤدي زيادة النشاط العسكري الإيراني (المباشر وغير المباشر) على مستوى المنطقة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة إلى تعزيز أو إضعاف فرصة إنشاء تحالفاتٍ إقليمية لمواجهتها؟ وهل ستكون إسرائيل من الأصول أو الخصوم في التحالفات المحتملة؟ وكيف تؤثر الحرب على مقاربة كل الإسرائيليين

1 بفيفر 2019.
2 ريل 2022.
3 مورسيانو 2023.

4 أشار "مؤشر السياسة الخارجية لعام 2202" الخاص بمعهد ميتفيم إلى أن الاستراتيجية التي نالت الاستحسان الأكبر من الجمهور الإسرائيلي العام للتعامل مع التهديد الإيراني تتمثل في "بناء التحالفات مع الدول الشرق الأوسطية الأخرى المعرّضة للتهديد الإيراني". ونالت هذه الاستراتيجية دعم 83 في المئة من المستجيبين (بالمقارنة مع دعم 13 في المئة منهم التفاوض على اتفاق دولي جديد مع إيران). معهد ميتفيم ومؤسسة فريدريش إيبرت 2202.

والسعوديين للقضية الفلسطينية في سياق تطوُّر عملية التطبيع الإسرائيلية-السعودية؟ فقبل اندلاع الحرب، كان يعتبر العديد من الإسرائيليين التقارب بين إيران والسعودية "إنذارًا جيوسياسيًا"، إلا أنه كان يحمل آثارًا محدودة على سياسة إسرائيل الإقليمية. وفي حين أنه أعاد التأكيد على أهمية تحقيق التطبيع مع السعوديين، لم يساهم فعليًا في تعزيز استعداد إسرائيل لتقديم التنازلات للدفع باتجاه هذا التطبيع. وما زال من غير المعروف حتى الآن ما إذا كانت هذه السياسة الاستراتيجية نتيجة التغييرات الحاصلة على ضوء الحرب في غزة والتغييرات السياسية الناتجة عنها في القيادة الإسرائيلية.

المراجع

رافاييل آرين. 2020. "الأمن والأعمال: إسرائيل تخطط لإمكانية بناء الروابط مع ثلاث دول خليجية إضافية". تايمز أوف إسرائيل. 3 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://www.timesofisrael.com/security-and-business-israel-charts-potential-of-future-ties-with-gulf-states/(بالإنجليزية).

آنا آرونهايم. 2022. "تحالف الدفاع الجوي في الشرق الأوسط يحلّق". ذا جيروزاليم بوست. 15 تموز/يوليو. الرابط: https://www.jpost.com/middle-east-news/article-712150 (بالإنجليزية).

الشرق الأوسط. 2023. "المرشد الأعلى الإيراني يدعو إلى قطع الروابط مع إسرائيل "لمدة محدودة"". 30 تشرين الثاني/نوفمبر. الرابط: https://english.aawsat.com/world/4679006-iran-supreme-leader-calls-cutting-ties-israel-%e2%80%98-limited-period%e2%80%99 (بالإنجليزية).

ميسم بهرافيش وحامد رضا عزيزي. 2020. "صفقات السلام الإسرائيلية كابوسٌ استراتيجي لإيران". مجلة فورين بوليسي. 14 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://foreignpolicy.com/2020/09/14/israels-peace-deals-are-a-strategic-nightmare-for-iran/ (بالإنجليزية).

شاهار برديشيفسكي وأتّار بارسكي. 2023. "تطوّر مفاجئ: إيران والسعودية تعلنان تجديد العلاقات بين البلدين". معاريف. 3 آذار/مارس. الرابط: https://www.maariv.co.il/news/world/article-987034 (بالعبرية).

عمير دوستري. 2023. "من غير المتوقع أن يؤثر تجديد العلاقات بين السعودية وإيران سلبًا على إسرائيل". معهد القدس للاستراتيجية والأمن. 27 آذار/مارس. الرابط: https://jiss.org.il/he/dostri-saudi-iran-rela-tions/eichner (بالعبرية).

إتامار إيخنر. 2023. "السعودية وإيران وإسرائيل والفلسطينيون: هل ستصبح الصين الوسيط الجديد في الشرق الأوسط؟". واي نت. 22 نيسان/أبريل. الرابط: https://www.ynet.co.il/news/article/rjyir1wm3(بالعبرية).

هآرتس. 2023. "تقارير تشير إلى أن إسرائيل والسعودية تجريان محادثات حول تعزيز الروابط العسكرية والاستخبارية". 18 شباط/فبراير. الرابط: https://www.haaretz.com/israel-news/2023-02-18/ty-article/israel-saudi-arabia-reportedly-in-talks-over-increasing-military-and-intelligence-ties/00000186-6536-de14-a387-7fbe8df80000 (بالإنجليزية).

آموس هاريل. 2022. "نتنياهو يحتاج إلى التطبيع مع السعوديين، لكن الطريق إلى الرياض تمر بواشنطن". هآرتس. 13 كانون الأول/ديسمبر. الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2022-12-13/ty-article/.highlight/00000185-0574-daa8-a3df-05f6b5e00000 (بالعبرية).

آنا جيكوبز ولور فوشي. 2022. "أسطورة الناتو الناشئ في الشرق الأوسط". مجموعة الأزمات الدولية. 3 تشرين الأول/أكتوبر. الرابط: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/united-arab-emirates-israelpalestine-saudi (بالإنجليزية).

جيروزاليم بوست. 2024. "السعودية تريد السلام مع إسرائيل بعد اندلاع حرب غزة، قال أحد الموفدين إلى بي بي سي". 9 كانون الثاني/يناير. الرابط: https://www.jpost.com/israel-news/article-781454(بالإنجليزية).

مير ليتفاك. 2023. "التقارب الإيراني-السعودي: خلفيته ومعناه". مآرشوت. 20 نيسان/أبريل. الرابط: https://www.maarachot.idf.il/2023/%d7%9e%d7%90%d7%9e%d7%a8%d7%99%d7%9d/%d7%94%d7%a4%d7%99%d7%95%d7%a1-%d7%91%d7%99%d7%9f-%d7%a1%d7%a2%d7%95%d7%93%d7%99%d7%94-%d7%9c%d7%90%-d7%99%d7%a8%d7%90%d7%9f-%d7%a8%d7%a7%d7%a2-%d7%95%d7%9e%d7%a9%d7%9e%d7%a2%d7%95%d7%99%d7%95%d7%aa/ (بالعبرية).

معهد بحوث إعلام الشرق الأوسط. 2023. "تداعيات الاتفاق السعودي-الإيراني: الأردن على وشك تطبيع العلاقات مع إيران". 24 نيسان/أبريل. الرابط: https://www.memri.org.il/cgi-webaxy/item?5816(بالعبرية).

معهد ميتفيم ومؤسسة فريدريش إيبرت. 2022. مؤشر السياسة الخارجية 2022. الرابط: https://mitvim.org.il/wp-content/uploads/2022/10/mit-vims-2022-foreign-policy-index-full-report.pdf (بالإنجليزية).

جيل مورسيانو. 2022. "الطريق إلى التحالف في الشرق الأوسط يمر بواشنطن – رأي". ذا جيروزاليم بوست. 2 نيسان/أبريل. الرابط: https://www.jpost.com/opinion/article-703029 (بالإنجليزية).

_____. 2023. "نتنياهو وعامة الشعب الإسرائيلي في خلافٍ حول السياسة الخارجية – رأي". ذا جيروزاليم بوست. 12 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://www.jpost.com/opinion/article-758569 (بالإنجليزية).

آنشل بفيفر. 2019. "ترامب لم يعد كافيًا: نتنياهو يبيع الإسرائيليين "اتحادًا مختلفًا" مع بوتين ومودي". هآرتس. 28 تموز/يوليو. الربط:https://www.haaretz.com/israel-news/elections/2019-07-28/ty-article/.premium/trump-not-enough-netanyahu-selling-israelis-a-different-league-with-putin-modi/0000017f-e5ca-d97e-a37f-f7ef52a60000 (بالإنجليزية).

إيلي بوده. 2022. من عشيقة إلى شريكة علنية: علاقات إسرائيل السرية مع الدول والأقليات في الشرق الأوسط، 1948-2020. (From Mistress to Known Partner: Israel's Secret Relations with States and Minorities in the Middle East, 1948-2020). تل أبيب: دار نشر آم أوفيد.

إلداد شافيت ويوئيل غوزانسكي وسيما شاين. 2023. "تجديد العلاقات بين إيران والسعودية: أهميته". معهد دراسات الأمن القومي. 12 آذار/مارس. الرابط: https://www.inss.org.il/he/publication/iran-saudi-ara-bia-2/ (بالعبرية).

العربي الجديد. 2021. "بينيت يقترح أن تشكل إسرائيل والأردن والدول الخليجية حلفًا عسكريًا مشابهًا للناتو ذ إيران: تقرير". 30 آب/أغسطس. الرابط: https://www.newarab.com/news/bennett-suggests-military-alli-ance-jordan-gulf-report (بالإنجليزية).

موران زاغا. 2021. "بعد مرور سنة على اتفاقيات إبراهيم: تقويض مفهوم العدو المشترك". مدونات معهد ميتفيم. هآرتس. 22 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://www.haaretz.co.il/blogs/mitvim/2021-09-22/ty-arti-cle/0000017ff8e8-d47e-a37f-f9fc26520000 (بالعبرية).

التقارب الإيراني-السعودي: الديناميات ووجهات النظر: أبعاده "الغربية" وتداعياته على أوروبا

شينتسيا بيانكو

مقدمة

تفاجأت الأوساط الأوروبية بالتقارب الدبلوماسي بين المملكة العربية السعودية وإيران الذي تم التوقيع عليه في بكين في آذار/مارس 2023 بعد مرور سبع سنواتٍ على قطع الروابط بين البلدين وأكثر من عقدٍ من المنافسة الإقليمية الشديدة.[1] وتنوّعت ردود الفعل على هذا التطوّر. فقد ترافق الشكّ في مدى استدامة الاتفاق المذكور بالتفاؤل حول إمكانية التخفيف من حدة التصعيد على صعيدٍ أوسع في المنطقة نتيجة هذه الصفقة. والأكيد أن العواصم الأوروبية لاحظت أن الصين هي من استضاف التوقيع على الاتفاق، في خطوةٍ اعتبرها البعض صدًّا للغرب وأوروبا من جانب القوى الإقليمية.

وبعد مرور عامٍ تقريبًا على إبرام تلك الصفقة الرئيسية الأولى، اتضح مدى صمودها وهشاشتها ونطاقها وحدودها بشكلٍ أكبر. وبالفعل، وفي حين أنه يمكن ملاحظة تحقيق بعض التقدّم الواضح، وخصوصًا على مستوى التعاون الدبلوماسي بين الرياض وطهران، تبقى العملية هشة.[2] فيسود انعدام الثقة لدى الجانبين، ويقف العديد من العوائق في طريق حل المسائل الأمنية الإقليمية في اليمن وسوريا ولبنان والعراق. وفي الموازاة، تبرز مسائل عالمية أوسع نطاقًا، مثل انهيار المحادثات النووية ورفض القوى الإقليمية الفعال للانحياز للغرب، في ظل تنامي حدة التوترات بين الصين وروسيا لتُثبط إرادة الأوروبيين في الانخراط بشكلٍ أكبر في المنطقة.[3] وإنّ حلقة العنف الجديدة التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بالهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنّته حركة "حماس" على إسرائيل، والذي تلاه الرد العسكري الإسرائيلي غير المتكافئ ضد الفلسطينيين، قد أضافت طبقةً أكثر سماكةً من التعقيد إلى السياق الجيوسياسي ذات الصلة. وقد استجاب الأوروبيون لهذا التصعيد من خلال الانحياز لإسرائيل بشكلٍ صريح. فكان من الصعب عليهم في البداية أن يدعوا إلى ضبط الردّ العسكري الإسرائيلي على المدنيين الفلسطينيين. وقد عمّق ذلك الشرخ بين أوروبا والعالم العربي. فقد اعتبرت العواصم العربية أن الأوروبيون منافقون لأنهم طلبوا منها دعم أوكرانيا بناءً على أسس أخلاقية، في حين يتجاهلون واجباتهم الأخلاقية الخاصة تجاه محنة الفلسطينيين. وقد تفاقم اليوم هذا الشعور. هذا وتعترف الحكومات الأوروبية أيضًا بأن هذا التصعيد سوف يعقّد عملية التطبيع الجارية بين السعودية وإسرائيل. ويتساءل كثيرون عما إذا كان ذلك أحد أهداف هجوم حركة "حماس" نظرًا للعلاقات المتينة التي تجمع إيران بالحركة.

على الرغم من هذا السياق المعقّد، أو ربما بسببه تحديدًا، يتعين على الأوروبيين التحرّك لدعم الانفراج السعودي-الإيراني وتشجيعه نحو اتجاهٍ بنّاء، بما في ذلك لخدمة المصالح الأوروبية. وعلى الرغم من الرغبة الإقليمية الواضحة في اتخاذ مسارٍ سياسي أكثر استقلاليةً وحزمًا، يمكن للأوروبيين وعليهم أن يسعوا بصورةٍ استباقية إلى تنفيذ مبادرات ترمي إلى تعزيز استدامة وقف التصعيد في الخليج وتعزيز مكانتهم الخاصة كأطراف إقليمية أمنية في الحوار في الموازاة، وبالتالي توفير بديل أوروبي للدول الإقليمية المهتمة استراتيجيًا بتنويع شراكاتها العالمية. والأهم أن الحفاظ على الانفراج في العلاقات السعودية-الإيرانية سيشكّل ضمانةً مهمةً لمنع اتساع رقعة النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني إلى ساحاتٍ إقليمية أخرى، وخصوصًا المشرق، وبالتالي إلى خروج حلقة العنف عن السيطرة.

تحليل

لطالما كانت الدول الأوروبية تأمل بالحد من التصعيد في منطقة الخليج، وخصوصًا بين السعودية وإيران. وقد تم التعبير عن ذلك رسميًا في عدة استراتيجيات للسياسة الخارجية خاصة بالحكومات الأوروبية المتتالية كما في البيان المشترك الأول للاتحاد الأوروبي حول "الشراكة الاستراتيجية مع الخليج" الصادر في عام 2022.[4] ولطالما دعمت أوروبا اعتماد نهج أكثر شمولية، إذ تعتقد أن العداوة بين الدول الإقليمية تؤدي إلى انعدام الاستقرار. ويأتي ذلك بمفعولٍ عكسي على جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك أوروبا، من بين تداعياتٍ أخرى لأنه يهدد البنية التحتية اللوجستية والبنية التحتية للطاقة الحيوية، فضلًا عن حرية الملاحة والأمن الاقتصادي.[5]

ولدى أوروبا مصالح اقتصادية مهمة في المنطقة، وخصوصًا في دول مجلس التعاون الخليجي. ففي عام 2022، شهدت التجارة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي قفزةً نوعيةً أخرى لتبلغ قيمتها 87 مليار يورو.[6] فبالإضافة إلى التجارة الثنائية بين المنطقتين، تمرّ نسبة كبيرة من الحركة التجارية بين أوروبا وآسيا بالمياه والموانئ الخليجية، و40% من هذه الحركة تمر بالبحر الأحمر. وبعد أن عمدت الدول الأوروبية إلى تنويع مصادر الطاقة لديها بعيدًا عن الإمدادات الروسية، تعاظمت القيمة الاستراتيجية للروابط التجارية التي تجمعها بالأنظمة الملكية الخليجية بشكلٍ كبير، وخصوصًا في

1 من أحاديث الكاتبة في بروكسل، آذار/مارس 2023.
2 بارنز-ديسي وبيانكو وجيرانمايه 2023.
3 من أحاديث الكاتبة في بروكسل، آذار/مارس 2023.
4 الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، أيار/مايو 2022.
5 المرجع نفسه.
6 المفوضية الأوروبية 2022.

مجال منتجات الطاقة.[1] وسوف تستمر أهمية الخليج كمنطقة محورية للاتصال بين آسيا وأوروبا في الازدياد بعد تنفيذ الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، وهو مشروع لـدول مجموعة العشرين يضم الهند والـولايـات المتحدة والاتـحـاد الأوروبـي وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والسعودية والإمارات العربية المتحدة. ويهدف المشروع إلى بناء سكة حديدية سوف تكمّل طرق النقل البحرية والبرية القائمة، على أن يتم تزويدها في نهاية المطاف بكابلات للكهرباء والاتصال الرقمي، بالإضافة إلى تمديدات لتصدير الهيدروجين النظيف. وسيسمح ذلك بالنقل من الهند إلى أوروبا عبر الأنظمة الملكية الخليجية إلى جانب الأردن وإسرائيل.[2] وتمر الطريق التي يخطط لها مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا بمضيق هرمز، ما يعرّض طريق الاتصال هذا لانعدام الاستقرار مع إيران. لذلك ومن وجهة النظر الأوروبية، يزيد هذا الواقع من أهمية خفض التصعيد بين الأنظمة الملكية الخليجية وإيران، وخصوصًا في المجال البحري.

أما في ما يخص المسألة الأكثر حساسيةً، ألا وهي الانتشار الـنـووي، فلطالما اعتمد الأوروبـيـون مقاربةً مبنيةً على الدبلوماسية أولًا. فقد دفعت أوروبا ثمنًا سياسيًا كبيرًا في عواصم دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة إصرارها على قيمة الحوار الحيوي والتعاون الدبلوماسي وخفض التصعيد. فقد خاب أمل الدول الخليجية لأن الأوروبيين لم يدعموا بتاتًا المقاربة الأكثر قساوةً ومواجهةً التي دعا لها الخليج للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني، وأنشطة إيران الإقليمية على وجه الخصوص.[3] هذا ودعمت أبوظبي والرياض قرار واشنطن بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة (وهي الصفقة المعنية باحتواء البرنامج النووي الإيراني) في عهد ترامب عام 8102 وبإطلاق حملة "الضغط الأقصى" التي ضاعفت العقوبات المفروضة على إيران.[4] أما أوروبا فرفضت هذه الحملة وفعلت كل ما بوسعها – ولو أنها لم تنجح – لمناهضتها والدفاع عن خطة العمل الشاملة المشتركة التي كانت قد عملت على تيسيرها طوال عقدٍ من الزمن تقريبًا. وقد ولّد هذا الموقف ردة فعلٍ قوية من الولايات المتحدة وشركائها في مجلس التعاون الخليجي على السواء.[5]

وقد استثمرت أوروبا رأسمالًا دبلوماسيًا في جدالها الشديد في العواصم الإقليمية كما على الساحة الدولية طوال سنوات بأن المنافسة السعودية-الإيرانية تغذي النزاعات الإقليمية وانعدام الاستقرار في لبنان وسوريا والعراق واليمن. هذا ولطالما دعمت عدة حكومات أوروبية ضمنيًا مبادرات المسار الثاني التي تجمع الأصوات الإقليمية المختلفة لمناقشة الحلول الدبلوماسية لهذه النزاعات.[6] والواقع أن مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة الذي عقدته فرنسا في عامَي 2021 و2022 استند إلى مبدأ ضرورة التعاون الإقليمي لمساعدة العراق على التعافي بعد نحو عقدين من الحرب والدمار الذي ألحقه به تنظيم "الدولة الإسلامية".[7] وقد شارك الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون شخصيًا في الجمع بين ممثلين إقليميين من المستوى الوزاري من إحدى عشر دولة، وهي العراق ومصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت وتركيا وإيران وفرنسا والبحرين وسلطنة عُمان، بالإضافة إلى أمين عام جامعة الدول العربية وأمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي. وكانت النسخة الأولى من مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة المنعقدة في عام 2021 الفعالية السياسية الدولية الأولى التي يشارك فيها وزيرا الخارجية الإيراني والسعودي معًا.

وكان العراق المسرح الرئيسي لعملية خفض التصعيد في منطقة الخليج، إذ توّلت بغداد تيسير الاجتماعات الأولى بين إيران والسعودية في 2019 والتي أفضت إلى الصفقة الموقّعة في الصين بعد ثلاث سنواتٍ ونصف. وكان من المتوقع من هذه الصفقة أيضًا أن تعزز التعاون الإقليمي بشأن العراق أيضًا، وأن تفتح المجال لإبرام المزيد من الصفقات حول إنهاء الحرب في اليمن وحلّ الأزمة السياسية في لبنان. إلا أن غياب الثقة المتبادلة بين طهران والرياض قوّض كلّ هذه التطورات، إلى جانب الصعوبات التي ينطوي عليها إقناع الجهات الفاعلة المحلية. ولم يتم حتى تاريخه تحقيق إلا تطوّر جيوسياسي ملموس واحد، وهو إعادة ضمّ نظام بشار الأسد السوري إلى جامعة الدول العربية واحتمال إعادة فتح العلاقات الدبلوماسية بين دمشق والرياض. ولا يرضي هذا التطوّر الأوروبيين بالضرورة، إذا لا يزالون يعزلون نظام الأسد على خلفية جرائمه المرتكبة ضد السوريين ويفتقرون إلى استراتيجية واضحة تتجاوز هذا العزل.[8]

إلا أن الانفراج في العلاقات الإيرانية-السعودية قد أظهر بعض القدرة على الصمود من خلال الاتصالات المباشرة بين ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بعد التصعيد الجاري بين إسرائيل وفلسطين. وقد تعهّدا بالعمل لمنع توسّع رقعة العنف في المنطقة الأوسع وحافظا على هذا الانفراج بينهما. إلا أن هذه القناة الإيرانية-السعودية لم تنجح في نهي الميليشيا الإيرانية المدعومة من إيران والمعروفة بالحوثيين عن هجماتها المتواصلة على سفن النقل التجارية في البحر الأحمر، والرامية بحسب ما زعمت الجماعة، إلى الضغط على إسرائيل لتوقف قصفها لغزة، التي نجحت في عرقلة التجارة العالمية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ولم تنجح الرياض في هذا الصدد إلا في الاتفاق على عدم استهداف الحوثيين للأراضي والأصول السعودية مقابل رفض المملكة الانضمام إلى الوفود العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة والتي تضرب الأهداف اليمنية من أجل إضعاف قدرات الحوثيين. ويأمل الأوروبيون على المدى البعيد أن تحقق هذه القناة الدبلوماسية السعودية-الإيرانية مستهدفاتٍ أكثر استدامةً لخفض التصعيد في المنطقة.

وعلى الرغم من هذا التاريخ الحافل بالدعم القوي لخفض

1 ميلز 2022.
2 بارنز-ديسي وبيانكو 2023.
3 ألكارو 2018.
4 المرجع نفسه.
5 المرجع نفسه.
6 كاي ووكيل 2023.
7 المرجع نفسه.
8 لو موند 2023.

التصعيد في منطقة الخليج، كانت ردود الفعل الأوروبية فاترةً إزاء الصفقة الإيرانية-السعودية.[1] وتبرز أسبابٌ كثيرة لهذا السلوك. ومن العوامل الرئيسية في هذا الصدد اختيار إيران والسعودية تقديم هذا النصر الدبلوماسي إلى الصين، وبالتالي السماح لها بترسيخ مكانتها الجيوسياسية في الخليج إلى جانب دورها الفاعل على الساحة الاقتصادية. وقد ذهب بعض الأوروبيين إلى حدّ عدم ذكر دور الصين حتر، ولو أن الاتفاق أُبرم في بكين. فاعترف بيان الاتحاد الأوروبي فحسب بـ"الجهود الدبلوماسية التي أفضت إلى هذه الخطوة المهمة" وامتنع بذلك عن الاعتراف ليس بدور الصين فحسب، بل أيضًا بدور العراق وسلطنة عُمان – اللذين بذلا الجهود الأكبر في هذا الصدد – ومؤتمر بغداد للتعاون والشراكة الذي عقدته فرنسا. [2] وقد عكس ذلك خيبة الأوروبيين من أن السعودية وإيران لم تختارا دولةً أوروبيةً لاستضافة توقيع الاتفاق رغم انخراط أوروبا في عملية خفض التصعيد في الخليج. وعكس التركيز على الصين أيضًا وجهة النظر التي سادت المباحثة الأمريكية حول الصفقة. فاعتبر عدد قليل من الجهات الفاعلة الأوروبية هذه الصفقة لحظة حساب في ما يخص النفوذ الأمريكي المتراجع ليس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع فحسب، بل في الخليج على وجه الخصوص بعد أن كان يُعتبر "بحيرةً أمريكيةً" بشكلٍ أساسي. [3] والواقع أن انخراط الولايات المتحدة في هذه الصفقة كان ضئيلًا لدرجة أنه زُعم أن مدير وكالة المخابرات المركزية بيل بيرنز قال لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إن الولايات المتحدة كانت "مصدومةً" بالاتفاق.[4]

وواجه الأوروبيون تحدي الاستجابة السريعة لتراجُع الدول الأمريكي في المنطقة في ظل ضرورة توجيه انتباههم السياسي ومواردهم نحو قارتهم لصدّ الغزو الروسي لأوكرانيا. فمنذ عام 2022، ترى أوروبا حتى إلى الخليج من منظار أوكرانيا بصورةٍ متزايدة. فيتم النظر إلى الأنظمة الملكية الخليجية بمزيدٍ من الشك نظرًا لتعاونها المتزايد مع روسيا، بما في ذلك التحايل على العقوبات الأمريكية والأوروبية ووضع أسعار مرتفعة جدًا للطاقة في أوروبا طوال عام 2022.[5] بالمقابل، يمكن القول إن الشراكة العسكرية المتنامية بين إيران وروسيا، بما في ذلك تزويد هذه الأخيرة بالطائرات المسيرة المستخدمة ضد أوكرانيا، تشكّل العامل الحاسم الأكبر في تحديد المواقف الأوروبية تجاه إيران. [6] هذا وينسحب الأوروبيون بشكلٍ ملحوظ من التفاعلات الدبلوماسية مع الجمهورية الإسلامية منذ ظهور هذه الشراكة الإيرانية-الروسية. ويعود ذلك أيضًا إلى أن التعاون مع إيران قد أصبح مسألةً شائكةً مع الناخبين الأوروبيين المرتعبين من قمع النظام الإيراني للمتظاهرين وسجنه عدد من المواطنين الأوروبيين بتهمٍ زائفة للتفاوض عليهم مع حكوماتهم.[7] ويشكّل دعم إيران القوي لحركة "حماس" عاملًا محوريًا آخر يفاقم هذا الموقف لدى الرأي العام الأوروبي. وتطرح كل هذه العناصر مسائل سياسية صعبة بالنسبة إلى العواصم الأوروبية.

فعلى سبيل المثال، من المؤكد أن عملية خفض التصعيد بين إيران والخليج تضم عنصرًا استثماريًا، إذ تحتاج إيران أن يمنح شركاؤها الإقليميون متنفسًا لنظامها الذي يعاني من ضائقةٍ مالية. ويشكّل هذا النوع من التعاون الاقتصادي قوةً ناعمةً تحفّز إيران على الامتناع عن السلوكيات والتحركات المزعزعة للاستقرار. إلا أنه يُضعف في الوقت عينه القوة الإكراهية التي تمارسها أوروبا على إيران، وتفتح مجالاتٍ لهذه الأخيرة للتحايل على العقوبات الأمريكية الثانوية والإجراءات الأوروبية في هذا الصدد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لصينٍ أقوى في الخليج أن تحاول الاستناد إلى الصفقة الإيرانية-السعودية لجذب الرياض شرقًا بشكلٍ أكبر ونحو النظر بفعالية في كيفية تجنُّب النظم والبنى التحتية الجيواقتصادية والمالية الغربية. وبالطبع هذا أمرٌ يُقلق الأوروبيين.[8]

وينظر صناع السياسة الأوروبيون أيضًا في احتمال معارضة الولايات المتحدة للعلاقات الإيرانية-السعودية بشكلٍ فعال، خصوصًا إذا أفضت الانتخابات الرئاسية المزمعة لعام 2024 إلى وصول إدارة جمهورية جديدة، وبالأخص بعد هجوم حركة "حماس" الإرهابي على إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر 2023.[9] فيمكن للإدارة الأمريكية إن كانت مستعدةً لتعطيل العلاقات الإيرانية-السعودية أن تتعاون مع حلفائها في إسرائيل لإطلاق جهودٍ أكبر حتى لتحقيق تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية من خلال تعزيز الحوافز الأمنية الرامية إلى ردع إيران. وسواء كانوا محقين في ذلك أم لا، يعوز صناع السياسة الإسرائيليون الزيادة في قدرات حركة "حماس" إلى الدعم الإيراني، ولذلك فهك أكثر إصرارًا على إضعاف موقع الجمهورية الإسلامية الجيوسياسي كجزءٍ من استراتيجيتهم الأمنية الخاصة. ويمكن لهجومٍ أمريكي-إسرائيلي جديد على إيران أن يبدّل المواقف في الانفراج الإيراني-السعودي.

الخلاصات

إنّ الحجة التي غالبًا ما يتم ترديدها في العواصم الأوروبية والقائلة إن الدول الإقليمية لا تحتاج إلى تدخّل الجهات الفاعلة من خارج المنطقة لإدارة شؤونها وعلاقاتها بفعالية لا تمنع فرصةً للأوروبيين لطرح الأفكار للمساهمة في هذه العملية التي يبدو أنها سطحيةً وغير مستدامة متى تُركت على هواها. إلا أنه ومن أجل الاضطلاع بدورٍ فعال وبنّاء بشكلٍ أكبر، يتعين على الأوروبيين إعادة النظر في مقاربتهم الحالية لهذه المسألة. وعليهم أن يتعاملوا أيضًا مع الأزمة السياسية المتنامية الناجمة عن التصعيد الجاري في إسرائيل وفلسطين والمرتبطة بنظرة الناخبين الأوروبيين للدول الإقليمية من جهة، وبالمصداقية الأوروبية المتردية نتيجة الاتهامات بالنفاق الموجهة إلى أوروبا في المنطقة. ويجب تطوير هذه المقاربة الجديدة بحذر حول بعض العناصر الأساسية.

---

1 بارنز-ديسي وبيانكو وجيرانمايه 2023.

2 الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية 2023.

3 غاوس 1994، 175.

4 أل مونيتور 2023.

5 معهد الدراسات السياسية الدولية 2022.

6 فوهرا 2023.

7 المرجع نفسه.

8 من أحاديث الكاتبة مع مسؤولين أوروبيين، أيلول/سبتمبر 2023.

9 المرجع نفسه.

وعلى الأوروبيين ألا ينظروا إلى العلاقات الإيرانية-السعودية في سياق المنافسة الأمريكية-الصينية للقوى العظمى، وألا يتبنوا السردية الأمريكية أو الصينية حول هذه العلاقات. فسيضع ذلك حدودًا لإمكانات الصفقة بحد ذاتها التي لم تكن قط مشروعًا صينيًا يرمي إلى ترسيخ مكانتها الجيواقتصادية. وعلى أوروبا بدلًا من ذلك أن تلتزم بالسرديةِ الأوروبية التي شددت طوال سنوات على ضرورة خفض التصعيد بين إيران والسعودية، وأن تعترف بالصفقة كانتصارٍ إقليمي أولًا ونظرًا إلى أنها ثمرة سنواتٍ من الحوار المتنامي ببطء في العراق وسلطنة عُمان. إلا أنه يتعين على الأوروبيين أيضًا أن يعترفوا بمشاركة الصين في الصفقة، خصوصًا كطريقةٍ لاختبار توقعات الدولتين الموقعتين على الصفقة بأن بكين سوف تستخدم نفوذها الاقتصادي لتضمن التزام الطرفين بالاتفاق. ومن المؤكد أن بكين سوف تفشل في هذا الاختبار.

وعلى الحكومات الأوروبية والاتحاد الأوروبي دعم الصفقة بالأقوال كما بالأفعال، مع التركيز على المجالات التي يمكن فيها لأوروبا المساهمة بصورةٍ مجدية، والتي تبرز فيها المصالح الأوروبية بشكلٍ مباشر، والتي يمكن فيها للحكومات تفادي الأزمة السياسية المتنامية. ويشمل ذلك الأمن البيئي أو خفض التصعيد وإرساء الاستقرار على الصعيد الإقليمية الأوسع. ويمكن للأوروبيين المساهمة في إرساء الاستقرار في الدول الثالثة المشمولة في المعادلة الإيرانية-السعودية مثل العراق واليمن من خلال تعزيز برامج التعاون في مجال التنمية لديها. هذا وقرر الأوروبيون إطلاق مهمة "أسبيدس" الخاصة بهم للأمن البحري في البحر الأحمر على خلفية اعتقادهم المحقّ بأن النشاط الأمريكي في المنطقة يحمل أثرًا تحريضيًا. وعليه، يتعين على الأوروبيين دعوة الشركاء الإقليميين للانضمام إلى مهمة "أسبيدس" من أجل تعزيز قدرة المهمة على فض النزاع والتشديد عليها. أما في ما يخص الأمن البيئي، فتوفر الأشهر الإثنا عشرة المقبلة فرصًا ثمينةً للعمل من خلال الاستفادة من الفعاليات المسرِّعة التي سوف تستضيفها المنطقة، مثل اليوم العالمي للبيئة الذي ستعقده الأمم المتحدة في حزيران/يونيو 2024 في المملكة العربية السعودية. فعلى الأوروبيين تنظيم فعالياتٍ فرعية رامية إلى الحصول على الضوء الأخضر السياسي من الجهات الفاعلة الإقليمية لإطلاق مشاريع تعاون محددة حول التحديات المشتركة مثل العواصف الرملية وشحّ المياه.[1] ويمكن أن تشمل هذه المشاريع الأبحاث الفنية والعلمية حول تعزيز الأمطار أو العواصف والتصحّر على سبيل المثال، فضلًا عن الاستثمارات الاستراتيجية المشتركة في البنية التحتية لمعالجة مياه الصرف الصحي أو تحلية المياه باستخدام أحدث الطرق، أو التكنولوجيا الزراعية الخاصة بالمناخ الصحراوي مثلًا. فيمكن للمبادرات المماثلة التي تستند إلى مسارات العمل الخاصة بالمنطقة والنوايا السياسية القائمة والتي تتماشى مع المصالح الأوروبية الأوسع نطاقًا أن ترسّخ عملية خفض التصعيد في الخليج وأن تعزز صمودها في وجه الظروف المتقلّبة لا محالة في المرحلة القادمة. ويكتسي الحفاظ على قناةٍ إيرانية-سعودية أهميةً أكبر حتى كوسيلةٍ لتجنُّب توسّع حلقة العنف هذه على مستوى المنطقة نتيجة التصعيد الأخير بين إسرائيل وفلسطين.

1 بيانكو 2022.

المراجع

أل مونيتور. 2023. "مدير وكالة المخابرات المركزية زار السعودية وأعرب عن "الإحباط" إزاء المصالحة مع إيران وسوريا". 7 نيسان/أبريل. الرابط: https://www.al-monitor.com/originals/2023/04/cia-director-visited-saudi-arabia-aired-frustration-over-iran-syria-thaw#ixzz8ei3prj1i (بالإنجليزية).

ريكاردو ألكارو. 2018. "الصمت لا يسود الجبهة الغربية: سياسة ترامب الإيرانية والخيار الأوروبي إزاء الاتفاق النووي" (All Is Not Quiet on the Western Front: Trump's Iran Policy and Europe's Choice on the Nuclear Deal). مقالات معهد الشؤون الدولية (IAI) 18/07. معهد الشؤون الدولية (IAI).

جوليان بارنز-ديسي وشينتسيا بيانكو. 2023. "تقاطعات النفوذ: الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا والدور الأوروبي في شرقٍ أوسط متعدد الأقطاب، المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية". المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. 15 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://ecfr.eu/article/the-shoots-of-stability-what-the-saudi-iran-deal-means-for-the-middle-east-and-europe/ (بالإنجليزية).

جوليان بارنز-ديسي وشينتسيا بيانكو وإيلي جيرانمايه. 2023. "قنوات الاستقرار: تأثير الصفقة السعودية-الإيرانية على الشرق الأوسط وأوروبا". المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. 14 آذار/مارس. الرابط: https://ecfr.eu/article/the-shoots-of-stability-what-the-saudi-iran-deal-means-for-the-middle-east-and-europe/ (بالإنجليزية).

شينتسيا بيانكو. 2020. "خليج الاختلاف: كيف يمكن لأوروبا أن تقنع الأنظمة الملكية الخليجية بالسعي إلى السلام مع إيران". المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. 10 كانون الأول/ديسمبر. الرابط: https://ecfr.eu/publication/gulf-of-difference-how-europe-can-get-the-gulf-monarchies-to-pursue-peace-with-iran/#how-europe-can-promote-a-gcc-backed-regional-security-dialogue (بالإنجليزية).

_____. 2022. "مناخٌ جديد للسلام: كيف يمكن لأوروبا تعزيز التعاون البيئي بين دول الخليج العربية وإيران". المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. 11 تشرين الأول/أكتوبر. الرابط: https://ecfr.eu/publication/a-new-climate-for-peace-how-europe-can-promote-environmental-cooperation-between-the-gulf-arab-states-and-iran/ (بالإنجليزية).

المفوضية الأوروبية. 2022. تجارة: منطقة الخليج. الرابط: https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/gulf-region_en(بالإنجليزية).

الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. 2022. بيان مشترك حول الشراكة الاستراتيجية مع الخليج. 18 أيار/مايو. الرابط: https://www.eeas.europa.eu/eeas/joint-communication-%e2%80%9cstrategic-partnership-gulf%e2%80%9d_en (بالإنجليزية).

_____. 2023. إيران/السعودية: بيان للمتحدث حول إعلان استئناف العلاقات الدبلوماسية. 11 آذار/مارس. الرابط: https://www.eeas.europa.eu/eeas/iransaudi-arabia-statement-spokesperson-announced-resumption-diplomatic-relations_en(بالإنجليزية).

غريغوري ف. غاوس. 1994. الأنظمة الملكية النفطية: التحديات المحلية

والأمنية في دول الخليج العربية (Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States). نيويورك: منشور مجلس العلاقات الخارجية.

معهد الدراسات السياسية الدولية (ISPI). 2022. "روسيا والخليج: التعاون لو مهما حصل". منشور MED This Week. 9 حزيران/يونيو. الرابط: https://www.ispionline.it/en/publication/russia-and-gulf-cooperation-no-matter-what-35364 (بالإنجليزية).

داليا داسا كاي وسنام وكيل. 2023. اغتنام الفرصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مركز تشاتام هاوس. 28 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://www.chathamhouse.org/2023/09/seizing-menas-moment (بالإنجليزية).

لو موند. 2023. "جامعة الدول العربية تصوّت لصالح إعادة ضم سوريا بعد 11 عامًا من الانقطاع". 7 أيار/مايو. الرابط: https://www.lemonde.fr/en/international/article/2023/05/07/arab-league-votes-to-re-admit-syria-after-11-years-of-suspension_6025780_4.html (بالإنجليزية).

روبن ميلز. 2022. "الاتحاد الأوروبي والطاقة الخليجية: مدخلٌ إلى التعاون". معهد دول الخليج العربية في واشنطن. 1 تموز/يوليو. الرابط: https://agsiw.org/the-european-union-and-gulf-energy-a-gateway-for-cooperation/ (بالإنجليزية).

أنشال فوهرا. 2023. "علاقة أوروبا بإيران هي الأسوأ في تاريخها". مجلة فورين بوليسي. 19 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://foreignpolicy.com/2023/09/19/europes-relationship-with-iran-has-never-been-worse/ (بالإنجليزية).

التقارب الإيراني-السعودي من منظار حرب بوتين في أوكرانيا والمصالح الروسية في منطقة الخليج العربي

نيكولاي كوزانوف

منذ زيارة بوتين الأولى إلى المملكة العربية السعودية في عام 2007، تعمل السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط على توسيع قاعدة شراكاتها في المنطقة لتتجاوز الشركاء التقليديين لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (مثل الجزائر وليبيا والعراق وسوريا) وتشمل الأنظمة الملكية في الخليج العربي وإيران.[1] وقد سرّع الغزو الروسي لأوكرانيا هذه العملية، إذ رفع مستوى العلاقات مع هذه الدول وبات ينطوي على تناغمٍ أكبر بين الإجراءات التي تتخذها روسيا تجاه إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد أثّر الغزو أيضًا على تطوّر التفكير الاستراتيجي الروسي. فكانت دول مجلس التعاون من جهة وإيران من جهةٍ أخرى عنصرين منفصلين في نظر الدبلوماسية الروسية قلب شباط/فبراير 2022، إلا أن موسكو باتت تنظر إليهما كعنصرين متكاملين.[2] في الموازاة، ساهم التقارب الإيراني-السعودي في تسهيل المهمة الروسية المتمثلة في تحقيق التوازن بين طهران والأنظمة الملكية الخليجية. فلم يعُد يُتوقّع من الكرملين الاختيار بين الطرفين، ما يسهّل التعاون مع ساحلَي الخليج. وفي ظلّ هذه الظروف، يصبّ التقارب بين إيران والسعودية في مصلحة روسيا، إلا أنه قد يحمل في طيّاته أيضًا بعض المخاطر على موسكو.

أحلام موسكو في الخليج عشية الحرب في أوكرانيا

جاء التعاون مع دول الخليج العربية عمومًا في قائمة الأولويات الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط والتي كان يمكن ترتيبها بحلول عام 2022 ضمن المجموعات الأربعة أدناه.

أولًا، تعتمد الميزانية العامة الروسية على صادرات الهيدروكربون، مما يجبرها على التعاون مع منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وقائدتها غير الرسمية المملكة العربية السعودية. وعليه، شكّل القرار الروسي الصادر عام 2016 ببدء التنسيق حول إنتاجها مع دول الأوبك المنتجة للنفط قرارًا تاريخيًا سمح للمنظمة بتعزيز نفوذها في السوق.[3] وحتى اليوم، وبينما من المتوقع أن يتراجع إنتاج النفط الروسي، يحافظ قادة الأوبك بلس على براغماتيتهم التي تفرض إبقاء روسيا ضمن الدول الأعضاء في المنظمة. فمن المهمّ بالنسبة لهؤلاء القادة أن يعظّموا أرباحهم ويحافظوا على نفوذهم في السوق الذي سيبقى محفوفًا بالصعوبات وانعدام الاستقرار في السنوات المقبلة.

ويمنح هذا الواقع الأولوية للحفاظ على منظمة الأوبك بلس كذراع نفوذٍ فعال، مع العلم أن الأوبك لن تتمتع بالنفوذ نفسه من دون روسيا التي لا تزال من الدول الرائدة في السوق.[4]

ثانيًا، يشكّل الجزء العربي من منطقة الخليج منذ زمنٍ طويل مصدرًا مهمًا للاستثمارات وسوقًا رئيسيًا لصناعاتٍ روسية مختارة، وقد تنامت أهميته في السنوات الأخيرة. فتبلغ حصة الشرق الأوسط في إجمالي التجارة الروسية الخارجية منذ عام 2021 أقل من 3 في المئة، إلا أن المهم في هذا الصدد هو النوعية وليس الكمية. فقد شهدت التجارة بين روسيا والمنطقة نموًا مستقرًا إلى حدٍ ما على مدى السنوات العشرة الماضية على الرغم من الانتكاسات الناجمة عن تدهور الاقتصاد العالمي. ونتيجة التوازن التجاري الإيجابي مع الدول الخليجية، أصبحت موسكو ترى المنطقة كمصدر دخلٍ موثوق ولو أنه صغير. هذا واكتست المنطقة أهميةً ملحوظةً، وحتى أهميةً رئيسيةً في بعض الحالات بالنسبة لقطاعاتٍ روسية محددة، ومنها القطاع الزراعي وقطاعات المجمعات الصناعية-العسكرية والبيتروكيماويات والفضاء والنفط والغاز. وتبقى الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال المشتري الأبرز للمعادن والأحجار والكريمة الروسية، في حين أن المملكة العربية السعودية من أبرز الدول المستهلكة للحبوب الروسية التي تؤدي مبيعاتها دورًا ملحوظًا في استراتيجية روسيا الرامية إلى تنويع صادراتها.[5]

تشكّل المنطقة أيضًا سوقًا مهمًا لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتُعتبر وجهة التصدير الرئيسية للعديد منها. هذا وتنوّعت الصادرات الروسية إلى الشرق الأوسط خلال العقد الأخير. فقد ارتفعت صادرات الآليات إلى الدول الخليجية على سبيل المثال. وبما أن التجارة مع الدول الخليجية قد عاد بالفائدة على استراتيجية تنويع الاقتصاد الروسي، باتت تُعتبر مصدرًا مهمًا للاستثمارات، مع إعطاء الأولوية لمشاريع البنية التحتية.[6]

ثالثًا، تُقارب القيادة الروسية منطقة الخليج من منظار رغبتها في عرض قوتها على الساحة العالمية وفي مواجهة الغرب. فقد ساهم تفاعُل موسكو مع دول مجلس التعاون الخليجي حول المسائل المرتبطة بأمن الخليج العربي وبالنزاعات في سوريا وليبيا وفلسطين واليمن في برهنة أهمية روسيا كجهة فاعلة عالمية أمام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وإنّ الهدف من هذه التفاعلات هو إرغامها على أخذ الرأي الروسي في عين الاعتبار وإبقاء قنوات التواصل مفتوحة. وبالمقابل،

1 وكالة أنباء نوفوستي 2008.
2 رومر 2019.
3 ستانلي 2016.
4 رويترز 2022 ب.
5 وزارة الزراعة الأمريكية 2202؛ شكفاريا 2023.
6 كلية الاقتصاد العليا 2020.

كان المفترض بالحوار السياسي مع الدول الخليجية أن يمنع الأنظمة الملكية العربية من الانضمام إلى أي معسكر معادٍ لروسيا وضمان النفوذ الروسي في المنطقة.

أخيرًا، لا تزال المخاوف الأمنية تكتسي أهميةً كبرى في عملية صنع القرار الروسي إزاء الخليج والشرق الأوسط، ولو أن وجهات النظر قد تبدّلت بشكلٍ ملحوظ منذ عام 2015 وجعلتها أكثر أهميةً للدول الخليجية على وجه التحديد. وعليه، تمحورت المخاوف الأمنية الروسية بين عامَي 2014 و2016 حول اختراق "جهاديين ناطقين باللغة الروسية" من ذوي الخبرة القتالية من الشرق الأوسط للمجال ما بعد السوفيتي. أما اليوم، فتتخوّف موسكو بشكلٍ أكبر من احتمال أن تكون النخبة الخليجية توفر الدعم الإيديولوجي والمالي للإسلاميين المتشددين المحليين في روسيا و"جوارها القريب"، وخصوصًا طاجيكستان أوزبكستان وكازاخستان. وقد ضاعفت لذلك محاولاتها لإقناع هذه النخبة بدعم الأوساط الإسلامية الخاضعة لسيطرة الدولة في روسيا بدلًا من ذلك. هذا وسمح الكرملين بتعزيز التواصل بين قادة المجتمع الإسلامي المدعومين من الحكومة في روسيا والحكومات المحلية لجمهورياتها ذات الغالبية المسلمة من جهة، والأوساط الدينية والهيئات السياسية في الإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية من جهةٍ أخرى. ولم تسعَ روسيا بهذه الخطوة إلى تعزيز العلاقات مع هذه الدول وتشجيعها على الاستثمار في المناطق الروسية ذات المعتقدات الدينية المشابهة، بل أيضًا إلى إقناع النخبة في الشرق الأوسط بأن حقوق المسلمين غير منتهكة في روسيا.[1]

العلاقات الروسية-الخليجية بعد غزو بوتين لأوكرانيا

لم يسهم غزو بوتين لأوكرانيا إلا في تسريع عملية التقارب الروسي-السعودي والروسي-الخليجي، إلا أن هذا الغزو أدى أيضًا إلى تحويل مجال التركيز في هذا الصدد. أولًا، بدأت روسيا تميل بشكلٍ أكبر إلى بذل الجهود الدبلوماسية في الشرق الأوسط والدول الخليجية على وجه التحديد باعتبار هذه الجهود وسيلةً منخفضة التكلفة نسبيًا لحلّ المشاكل الملحّة وعرض أهميتها الخاصة. وعليه، لم تكلّ روسيا منذ شباط/فبراير 2022 في جهودها الرامية إلى إخراج النظام السوري من عزلته. فقد توسطت موسكو إعادة إرساء العلاقات بين دمشق ودول الخليج العربية بفعالية، ووفّرت الدعم الدبلوماسي أيضًا لعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية. وفي عام 2023، وبعد استراحةٍ طويلة، استضافت قمةً روسية-خليجية مصممة ليس لتسليط الضوء على الروابط المتنامية بين روسيا والمنطقة فحسب، بل أيضًا لخدمة احتياجات البروباغندا الروسية: فكان الهدف أن تشكّل القمة مؤشرًا على فشل الغرب في عزل روسيا على الساحة الدولية. وقد خدمت زيارة بوتين التي دامت يومًا واحدًا إلى الإمارات العربية المتحدة والسعودية في 6 كانون الأول/ديسمبر الأهداف نفسها. وسعت روسيا إلى تحقيق غاياتٍ مشابهة من خلال ترويجها النشط لمفهوم البنية الأمنية الخاصة بها في منطقة الخليج.[2]

وتشكّل محاولة كييف أن تلعب "بطاقة المسلمين" مصدر قلقٍ مستمر بالنسبة لموسكو. فتتّهم حكومة زلنسكي روسيا بانتهاك حقوق تتار القرم والسكان المسلمين في كل من أوكرانيا وروسيا نفسها (وتتم الإشارة بصورةٍ خاصة إلى نشر روسيا جنود مسلمين كعلفٍ للمدافع عند الجبهة الأوكرانية).[3] وتسعى هذه الجهود إلى إعادة إحياء السردية القديمة حول الكرملين كعدو للعالم الإسلامي التي كانت سائدةً في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وساهمت في تحريض الشرق الأوسط ضد موسكو. وقد دفع كل ذلك روسيا إلى السعي أكثر من أي وقتٍ مضى وبجهد إلى الحوار مع الأوساط الدينية والسياسية في الشرق الأوسط، إصرارًا منها على نشر سردية مقابلة حول روسيا كبلدٍ متعدد الثقافات يتمتع فيه المنتمون إلى الديانات التقليدية بحقوقٍ متساوية.

ويهمّ روسيا أكثر من أي وقتٍ مضى الحدّ من النزاعات مع الدول الرئيسية المنتجة للهيدروكربون في الشرق الأوسط من جهة، وإعادة توجيه تدفّق صادراتها من النفط والغاز من أوروبا نحو آسيا، وهي من أبرز الأسواق المستهلكة بالنسبة للدول الخليجية، من جهةٍ أخرى. وتسعى موسكو قبل كلّ شيء إلى الحفاظ على ارتفاع أسعار النفط كوسيلةٍ لتمويل مغامراتها العسكرية في أوكرانيا. وقد أدت هذه العوامل بدورها إلى زيادة استعداد الكرملين للتعاون مع الأوبك/الأوبك بلس وقادتها غير الرسميين بشكلٍ كبير، وأبرزهم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت. أضف إلى ذلك أن الدول العربية المذكورة نفسها تعتبر مشاركة موسكو في الأوبك بلس من أبرز الضمانات على فعالية المجموعة كجهة منظّمة للسوق. ويشجعها ذلك (إلى جانب دوافع أخرى) على الحفاظ على علاقاتٍ وطيدة مع الكرملين على الرغم من استياء الولايات المتحدة.

وبالإضافة إلى منظمة الأوبك بلس، تؤدي المنطقة دورًا مهمًا في التخفيف من الأثر السلبي الذي تحمله الحرب في أوكرانيا على الاقتصاد الروسي. ولا يتعلق الأمر بالتحايل على العقوبات الدولية فحسب، ولو أن الشرق الأوسط (وخصوصًا الخليج) قد اكتسى أهميةً خاصةً بالنسبة إلى موسكو في هذا المجال. فقد أصبحت الإمارات العربية المتحدة قناةً مهمةً لما يُسمّى "الواردات الموازية" (وهو مصطلح يستخدمه المسؤولون الروس لوصف السلع والمنتجات الخاضعة للعقوبات التي لا يمكن توصيلها مباشرةً إلى روسيا من البلدان المصدر)، في حين يشارك عدد كبير من الدول – ومنها الإمارات العربية المتحدة والسعودية والكويت – في إعادة تصدير النفط والبتروكيماويات الروسية إلى أوروبا وغيرها. والأهم من ذلك بكثير أن منطقة الشرق الأوسط قد أصبحت مستخدمًا نهائيًا مهمًا لمجموعة من المنتجات الروسية التي مُنعت من الأسواق الغربية. ونتيجةً لذلك، شهد العامان 2022 و2023 زيادةً ملحوظةً في تصدير المعادن (الذهب تحديدًا) والأحجار الكريمة الروسية إلى الإمارات العربية المتحدة، والمنتجات البتروكيماوية وزيت الوقود إلى السعودية، والمنتجات الزراعية إلى إيران.[4]

1 بوش 2023.
2 رويترز 2023.
3 ريدي وليفكوفا 2202؛ ماكينون 2022.
4 سماجن 2023.

وأخيرًا، تحوّل بعض الأنظمة الملكية العربية في الخليج أيضًا إلى ملاذٍ آمنٍ وملائمٍ لرجال الأعمال الروس المهاجرين الذين يحاولون أن يبقوا أوفياء للكرملين بعد مغادرتهم روسيا. فقد سجّل المجتمع الروسي في الإمارات العربية المتحدة نموًا قياسيًا في عام 2022. [1]

العلاقات الروسية-الإيرانية والحرب في أوكرانيا

أدّى غزو بوتين لأوكرانيا الدور المسرِّع نفسه في العلاقات الروسية-الإيرانية كما في العلاقات الروسية- الخليجية. إلا أنه وفي موازاة التطورات الدولية المواتية، ساهمت التغييرات في الداخل الإيراني في تعميق العلاقات بين إيران روسيا. فقد اتخذ ثنائي السلطة الإيرانية المؤلف من المرشد الأعلى علي خامنئي ورئيس الجمهورية إبراهيم رئيسي قرارًا واضحًا بأن موسكو هي شريكة طهران، وبأن الإيرانيين مستعدون لتنسيق المواقف وتبادل المعلومات معها حول عددٍ من المسائل الرئيسية، ومنها البرنامج النووي وسوريا وأمن منطقة الخليج والعمل في المنظمات الإقليمية ومنصات التفاوض (مثل منظمة شنغهاي للتعاون و قمة الدول المطلة على بحر قزوين والاتحاد الاقتصادي الأوراسي)، فضلًا عن تنفيذ المشاريع الاقتصادية العابرة للدول (مثل إعادة تنشيط مشروع ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب).

ويعود هذا التحوّل في المواقف الإيرانية تجاه روسيا إلى ثلاثة عوامل. أولًا، أدى انتخاب الرئيس إبراهيم رئيسي الذي أخرج آخر البراغماتيين والمعتدلين من السلطة إلى تعزيز مواقف المحافظين وأعضاء "الحرس الثوري" الذين كانت تربطهم علاقات وثيقة مع موسكو. وثانيًا، تعتبر طهران الحرب في أوكرانيا بمثابة ضمانة بأن الكرملين لن يستأنف العلاقات التي كانت تجمعه بالغرب قبل شباط/فبراير 2022 والتي انطوت على استخدام موسكو لإيران كورقة تفاوض في حوارها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وتُعتبر الحرب أيضًا مؤشرًا على إعادة هيكلة العلاقات الدولية، إذ من المفترض أن تولد تحالفاتٌ جديدة ستتمكن إيران من الانضمام إليها بمساعدة روسيا. وثالثًا، لقد راجعت إيران مواقفها إزاء ما يُعرف بالاتفاق النووي الإيراني (والتسمية الأدقّ هي خطة العمل الشاملة المشتركة) والغرب. فلم تعد القيادة الإيرانية ترى أن الحل يكمن في إبرام اتفاق نووي جديد. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لإيران أن تؤكّد أن إبرام اتفاقٍ جديد سوف يؤدي إلى تدفّق الاستثمارات الغربية والأجنبية. بعبارةٍ أخرى، لم يعُد التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة (ولو أنه مستحسن) هدفًا بحدّ ذاته، بل مجرد أداة للسياسة الخارجية تخفف من الضغط على إيران. وفي ظل هذه الظروف، لم تعد طهران تضع التقارب مع الغرب على رأس سلّم أولوياتها، بل استبدلته بالعلاقات مع بلدانٍ أخرى (خصوصًا في غياب الحاجة إلى الحرص على ألا تضرّ الروابط مع روسيا أو الصين بعلاقات إيران مع الغرب).

وعليه، تعتبر إيران الحرب في أوكرانيا فرصةً لتعزيز علاقاتها مع موسكو، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة الاستشارية والعملية لموسكو في التحايل على العقوبات وتخفيف أثرها على الاقتصاد الروسي.

وتثبت تطوّراتٌ أخرى هذه الحسابات الإيرانية بشكلٍ كبير. فقد تم التوقيع على اتفاقيات جديدة حول تطوير ممرات النقل. وقد بدأت الشركات الروسية تتحدث من جديد عن إمكانية العمل في إيران وبرزت ديناميات جديدة في حركة التجارة الثنائية بين البلدين. [2]

وفي الموازاة، ساهم النزاع الجاري في أوكرانيا في الاتجاهات السائدة القائمة، ولو أنه حمل بعض المقاييس الجديدة للتعاون بين روسيا والدول الخليجية. وعليه، شكّلت إيران موضع اهتمامٍ بالنسبة لروسيا كدولة فاعلة في أسواق النفط والغاز وكمركز إقليمي للنقل وكشريكة في التعاون العسكري-الصناعي قبل بدء النزاع الأوكراني بكثير.

فقد اكتست إيران أهميةً خاصةً في خطط روسيا الاستراتيجية التي تشدد على الخليج العربي كمنطقة مهمة للمصالح الروسية في الشرق الأوسط، وتحديدًا كونها دولة مصدّرة للطاقة. والمثير للاهتمام هنا أن موسكو ما زالت تعتبر إيران شريكةً وتهديدًا على السواء. فمن جهة، سيسمح الوصول إلى موارد الطاقة الإيرانية للشركات الروسية بالاستحواذ على مزيدٍ من النفوذ في الأسواق الأجنبية. ومن جهةٍ أخرى، إنّ إيران بنفسها قادرة (ولو أن ذلك يقتصر على الغاز الطبيعي فقط على المدى البعيد) على التصدّي للوجود الروسي في الأسواق الأوروبية والآسيوية. إلا أن هذه المكانة المتناقضة لم تؤدِّ إلى مواجهةٍ بين موسكو وطهران، بل إلى تعاونٍ أوثق من أجل إبقاء الوضع تحت السيطرة وتوجيه تدفقات النفط والغاز في الاتجاه الصحيح (وهو عادةً الاتجاه المعاكس لأوروبا). هذا وسعت روسيا إلى إحكام قبضتها على منافسيها لكي تضمن أن يُجبروا على العمل بما يرضيها، ولعلّ هذا تصرّفٌ مناسب لدولة قائدها يحمل حزامًا أسود في الجودو. ففي منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، عرضت روسيا على إيران وباكستان المساعدة في بناء ما يُدعى "خط أنابيب السلام" الذي يربط بين البلدين. فسيضمن تنفيذ هذا المشروع أن يتم بيع حصة كبيرة من الغاز الطبيعي الإيراني إلى جنوب آسيا والصين، وليس أوروبا. وفي عام 2016، وضع بوتين بنفسه خطةً لتزويد المحافظات الشمالية في إيران بالغاز الطبيعي مقابل استحواذ الشركات الروسية على الغاز الطبيعي المسال الإيراني في الخليج. فكما هي الحال في مشروع "خط أنابيب السلام"، سوف يضمن تنفيذ هذا المشروع أيضًا وصول كمية أقل حتى من الغاز الإيراني إلى أوروبا، على أن توجّهه الشركات الروسية إلى مناطق أخرى من العالم. [3]

ولم يغيّر اندلاع النزاع الأوكراني هذه المقاربة بشكلٍ كبير، بل ولّد ظروفًا مواتيةً بشكلٍ أكبر لدخول الشركات الروسية إلى إيران وتنفيذ الخطط القديمة الرامية إلى تعزيز وجودها في مجال النفط والغاز الإيراني من التنقيب إلى التكرير والتسويق. ويتم تحويل اتفاق إطار العمل المبرم عام 2002 بين السلطات

1 حميد 2023.

2 إنتلي نيوز 2023.

3 الكرملين 2017.

الإيرانية وشركة غازبروم الروسية إلى خطط ملموسة بشكلٍ تدريجي.[1] فمن المزمع أن يتم السماح للشركة الروسية بتطوير حقل فارس الجنوبي. ومن المتوقع أن تشارك شركات روسية في برامج رامية إلى الحفاظ على مستويات إنتاج النفط في الحقول النفطية. وقد تم استئناف المفاوضات بشأن الإنشاء المشترك لمجمّع لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في جنوب إيران. وتتم أيضًا مناقشة الفكرة القديمة المتمثلة في بناء خط لأنابيب الغاز إلى سلطنة عُمان حيث يمكن معالجة الغاز الطبيعي الإيراني-الروسي لتحويله إلى غاز طبيعي مسال. وعلى العموم، يتم النظر إلى إيران بشكلٍ متزايد كمركز نقلٍ لموارد الطاقة الروسية يمكن من خلاله الوصول إلى المحيط الهندي. إلا أن فرض العقوبات الدولية ونقص الموارد اللازمة (من الجانبين الروسي والإيراني) قد منعا تنفيذ مشاريع النفط والغاز الآنف ذكرها حتى تاريخه.

وفي هذا السياق، يتناقض التعاون الروسي-الإيراني في مجالَي النقل والصناعة العسكرية بشكلٍ كبير مع مجالات الحوار الأخرى بين البلدين.[2] فهنا تتّضح آثار النزاع الأوكراني على أكمل وجه. وقد حصل بذلك تحوّل واضح من حيث التعاون الفني-العسكري. فلم يعد يُنظر إلى إيران كسوقٍ محتمل للأسلحة فحسب، بل أيضًا كمورّدٍ لها. فقد سمح إمداد طائرات "شاهد" الاستطلاعية والهجومية إيرانية الصنع إلى روسيا بالمساهمة في حل مشكلة النقص في عتاد الجيش الروسي، وأيضًا بتحسين مكانة هذا الأخير في أوكرانيا. وبطبيعة الحال، حمل هذا التعاون أثرًا إيجابيًا على ميزان التجارة الإيراني. فقد تمكّنت إيران من خلال عملية تبادُل أن تدفع ثمن الأسلحة الروسية. إلا أن التعاون العسكري-الصناعي له حدودٌ أيضًا. فعلى الرغم من أن موسكو تتلقى المساعدة من طهران، ما زالت روسيا تحاول تفادي إمداد إيران بنُظُم السلاح الأكثر تطوّرًا. وعليه، تم تأخير توصيل مقاتلات سوخوي-سو 53 الموعودة من زمنٍ طويل، ما أدى إلى استياءٍ ملحوظ في الجانب الإيراني.[3]

ويشكّل استخدام إيران كممر نقل كجزءٍ من برنامجٍ يرمي إلى التحايل على العقوبات جانبًا آخر من عملية إنعاش التجارة والعلاقات الاقتصادية الروسية-الإيرانية. فلم تعلّم إيران روسيا كيف تتحايل على العقوبات فحسب، بل شكّلت وسيلةً أيضًا لهذا التحايل. فمن جهة، توفر إيران طريقًا بديلة نحو المحيط الهندي وآسيا حيث تعيد موسكو توجيه تركيزها بعد قطع الروابط اللوجستية مع الاتحاد الأوروبي. ومن جهةٍ أخرى، تم إطلاق عملية من "الواردات الموازية" العلنية والخفية من خلال إيران. وفي الموازاة، تعمل إيران كبلد عبور وكمورّد للسلع التي لم تعد روسيا قادرة على شرائها مباشرةً. لذلك، تم توقيع اتفاقيات تعاون في مجال الطيران وتطوير المركبات كغطاءٍ لاستيراد قطع الطائرات والأجهزة الإلكترونية الخاصة بالطائرات إلى روسيا عبر إيران. وفي الموازاة، إن غيران قادرة على تلبية الاحتياجات المنصوص عليها في الاتفاق حول إمداد التوربينات الغازية إلى روسيا بمفردها.[4]

المصالح الروسية في الخليج العربي والتقارب السعودي-الإيراني

في ظل الظروف المستجدة، تبيّن أن البيئة الدولية (وأولها الغزو الروسي لأوكرانيا) تكتسي أهميةً بالغةً في تطوير العلاقات الروسية مع إيران والدول الخليجية على السواء. بالإضافة إلى ذلك، وكجزءٍ من إعادة توجيه روسيا تركيزها نحو الأسواق غير الأوروبية، اكتسبت من طقة الشرق الأوسط أهميةً خاصةً كممرٍ عبور يسهّل وصول روسيا إلى المحيط الهندي وأفريقيا. وعندما اتضح بحلول نيسان/أبريل 2022 أن موسكو قد ورّطت نفسها في نزاعٍ مطوّل في أوكرانيا وليس مجرد "حربٍ صغيرة ستنتهي بالنصر"، سارع الكرملين لتحفيز بناء ما يُدعى ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب. ويشكّل الممر طريقًا متعددة وسائل النقل تربط موانئ روسيا الشمالية والقوقاز وآسيا الوسطى وإيران بالهند ومنطقة المحيط الهندي، مما يعني القدرة على الوصول إلى القرن الأفريقي والخليج العربي والصين. وفي الموازاة، أصبحت مخططات العقوبات على الغزو الروسي أكثر تعقيدًا وتشمل أكثر من دولة خليجية واحدة. ونتيجةً لذلك، لم يعد بإمكان روسيا أن تفصل علاقاتها بإيران عن علاقاتها مع الأنظمة الملكية العربية في الخليج.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن روسيا بدأت تنظر إلى علاقاتها مع دول الخليج العربي في سياق المجموعات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون أو مجموعة البريكس أو الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.[5] ومن وجهة النظر الإيرانية، كان انخراط دول ثالثة سيسمح بالتعويض عن النقص الطبيعي في الموارد الذي سيجعل عددًا من المشاريع المشتركة غير مربحةٍ في حال تم تنفيذها في الصيغة الثنائية فحسب. فعلى سبيل المثال، لن يكون ممر النقل بين الشمال والجنوب مربحًا بصيغة روسيا-إيران-الهند المعروفة.

وفي نهاية المطاف، يصبّ تحسين العلاقات بين طهران والرياض في مصلحة روسيا من حيث تعزيز وجودها في المنطقة. فأولًا، لن يعود على موسكو أن تولي انتباهًا مفرطًا لكيفية تأثير تفاعلها مع المملكة العربية السعودية (أو الدول الخليجية الأخرى الحليفة لها) على علاقاتها مع إيران، والعكس صحيح. فطالب البلدان على مدى سنوات بالمزيد من الدعم من روسيا في مواجهتهما، وأعربا عن حالةٍ من الاستياء متى لم يحصلا عليه. فقد كانت السياسة الروسية في الخليج العربي تشبه السير في حقل ألغامٍ نوعًا ما، إذ كان على موسكو أن تحرص بحذر على ألا يتم النظر سلبًا إلى تفاعلاتها مع أي طرفٍ لدى الطرف الآخر، ولو أنها لم تنجح دائمًا في ذلك. وأصبح اتخاذ أي قرارٍ لصالح أي من المعسكرين أكثر خطورةً حتى بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا وتنامي أهمية الشرق الأوسط من حيث الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي للغزو الروسي. فكانت السعودية وإيران عنصرين مهمين ولكن غير قابلين للاستبدال في الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط.

وثانيًا، فتح التقارب بين دولتين فاعلتين رئيسيتين في الشرق

1 رويترز 2022 أ.
2 معهد السلام في الولايات المتحدة 2023.
3 تاغفايه 2023.
4 ستريكالوفا 2023.
5 بزنس ستاندرد 2024.

الأوسط فرصًا جديدةً لروسيا لتنفيذ مشاريع مشتركة (مثل ممر النقل بين الشمال والجنوب) تضم الدولتين وذلّل العوائق أمام تنسيق الجهود بصيغةٍ ثلاثية.

وثالثًا، وكما سبق وذكرنا، يُعتبر الغزو الروسي لأوكرانيا في المنطقة (في إيران على سبيل المثال) كنقطة تحوُّل في تطوّر النظام العالمي القائم أفضت إلى ولادة نظام عالمي جديد وتغيير أدوار الهيكليات الدولية والإقليمية القائمة. وفي هذا السياق، يُعتبر التفاعل مع روسيا فرصةً للاندماج في النظام العالمي الناشئ، أو أقله تحسين مكانة الدول الإقليمية في النظام القائم. ويبعث ذلك بدوره نوعًا من الفخر في المشاركة في المنظمات الموالية لروسيا عمومًا مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس والاتحاد الاقتصادي الأوراسي في نظر المنطقة. وسيكون التعاون مع إيران والدول الخليجية في آن في إطار هذه المنظمات معقدًا للغاية في حال وجود نزاع بين إيران والسعودية. [1]

وأخيرًا، تعتقد روسيا أن المصالحة الإيرانية-السعودية سوف تسهّل عليها تحقيق عددٍ من مبادراتها السياسية الخاصة. وعليه، يمكن لموسكو أن تتوق أنه بات أقل ترجيحًا أن ترفض الأطراف الإقليمية، التي كان تخشى من أن تبالغ في انحيازها إلى إيران أو العرب، المبادرة الروسية الرامية إلى تشكيل بنية أمنية جديدة في منطقة الخليج.

بالمقابل، سبق لروسيا أن استخدمت روسيا انعدام الاستقرار الإقليمي لغاياتها الخاصة، حيث عملت جزئيًا بمبدأ "فرّق تسُد". والواضح أن التوترات الإقليمية والمواجهة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة قد قرّب طهران من موسكو، في حين حاولت هذه الأخيرة بصورةٍ دورية أن تلعب بطاقة الوساطة للحفاظ على صورتها كطرفٍ فاعلٍ ذي نفوذ على الساحة العالمية. إلا أن بداية التقارب بين إيران والسعودية برعايةٍ صينية لم تبرهن أن الأطراف الإقليمية قادرة على الاستغناء عن موسكو فحسب، بل عززت الاستقرار أيضًا في المنطقة بشكلٍ ملحوظ. فكانت روسيا قلقةً من عملية المصالحة بحدّ ذاتها. فقد واجهت موسكو مسألة إلى أي حدٍ يمكنها أن تتمادى: فتعود مخاوف الخبراء الاستراتيجيين في الكرملين إلى حدٍ كبير إلى واقع ان محاولات طهران للتخفيف من حدة التوترات في مجال السياسات الخارجية يمكن أن تفضي عاجلًا أم آجلًا إلى التقارب بين إيران والغرب، ما قد يُبعد إيران أكثر عن موسكو. وأخيرًا، هناك ثمن لاعتماد موسكو المتزايد على المنطقة. فلم يعد بإمكان روسيا أن تخاطب المنطقة بفوقية أو أن تتجاهل مصالح النخب الإقليمية. وعليه، سيتعين على الكرملين بناء التحالفات والتخطيط لتحركاته بحذر. أضف إلى ذلك أن موسكو قد تكون غير مهمةٍ في بعض الحالات. فقد برهن التقارب الإيراني-السعودي المحقق من دون التدخل الروسي أن المنطقة ليست بحاجة دائمًا إلى موسكو. ويحبط هذا الواقع النية الروسية بالتحول إلى قوة عالمية لا بدّ من أن تأخذ الأطراف الأخرى رأيها في عين الاعتبار.

وفي ظل هذه الظروف، ما زالت كافة الاحتمالات واردةً في ما يخص النتيجة التي سيحملها التقارب بين طهران والرياض واحتمال محاولة موسكو تعطيل هذه العملية.

1 باقري 2023.

المراجع

علي باقري. 2023. "نظرة إلى مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية على ضوء النظام العالمي الجديد". معهد الدراسات السياسية والدولية. 28 أيار/مايو. الرابط: https://www.ipis.ir/en/subjectview/720552/iran's-foreign-policy-outlook-in-light-of-new-world-order(بالإنجليزية).

إتيان بوش. 2023. "في ابتعادٍ عن الغرب، روسيا تسعى إلى تعزيز الروابط الاقتصادية مع العالم الإسلامي". فرانس 24. 16 أيار/مايو. الرابط: https://www.france24.com/en/europe/20230516-turning-away-from-the-west-russia-seeks-to-strengthen-economic-ties-with-the-muslim-world (بالإنجليزية).

بزنس ستاندرد. 2024. "توسّع البريكس: خمس دول منها الإمارات العربية المتحدة والسعودية تحظى بالعضوية الكاملة". 2 كانون الثاني/يناير. الرابط: https://www.business-standard.com/world-news/brics-expansion-five-nations-including-uae-saudi-get-full-membership-124010200485_1.html (بالإنجليزية).

تريسكا حميد. 2023. " البيئة الروسية الحاضنة للشركات الناشئة في دبي: شراكاتٌ تلوح في الأفق". ومضة. 5 حزيران/يونيو. الرابط: https://www.wamda.com/ar/2023/06/running-parallel-russian-startup-ecosystem-dubai-arabic(بالعربية).

كلية الاقتصاد العليا (HSE). 2020. "احتمال التعاون التجاري والاقتصادي بين روسيا ودول الخليج العربية في المرحلة المعاصرة". 27 حزيران/يونيو. الرابط: https://we.hse.ru/irs/news/375260917.html (بالروسية).

إنتلي نيوز. 2023. "إيران وروسيا تطلقان تسونامي من الاتفاقات في عدة اجتماعات". 20 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://www.intellinews.com/iran-and-russia-unleash-a-contractual-tsunami-in-several-meetings-293245/?source=iran(بالإنجليزية).

الكرملين. 2017. "بيان مشترك لرئيس الاتحاد الروسي ورئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية". موقع Kremlin.ru 28 آذار/مارس. الرابط: http://www.kremlin.ru/supplement/5176/print (بالروسية).

إيمي ماكينون. 2022. "روسيا ترسل أقلياتها الإثنية إلى الخطوط الأمامية في أوكرانيا". مجلة فورين بوليسي. 23 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://foreignpolicy.com/2022/09/23/russia-partial-military-mobilization-ethnic-minorities/ (بالإنجليزية).

ستانلي ريد. 2016. "روسيا ودول أخرى تنضم إلى الأوبك في عملية ضغط نادرة ومنسقة لقطع إنتاج النفط". صحيفة ذا نيويورك تايمز. 10 كانون الأول/ديسمبر. الرابط: https://www.nytimes.com/2016/12/10/business/russia-opec-saudi-arabia-cut-oil-output.html(بالإنجليزية).

مايكا ريدي وأنستاسيا ليفكوفا. 2022. "مسلمو أوكرانيا يحاربون ضد روسيا". الجزيرة بالإنجليزية. 4 آب/أغسطس. الرابط: https://www.aljazeera.

com/features/2022/8/4/the-ukrainian-muslims-fighting-against-russia (بالإنجليزية).

رويترز. 2022 أ. "إيران وشركة غازبروم الروسية توقعان صفقة أولية للتعاون في مجال الطاقة". 19 تموز/يوليو. الرابط: https://www.reuters.com/business/energy/iran-russias-gazprom-sign-primary-deal-energy-cooperation-2022-07-19/ (بالإنجليزية).

ـــــــ . 2022 ب. "الأمين العام لمنظمة الأوبك يقول إن عضوية روسيا في الأوبك بلس ضرورية لنجاح الاتفاق". 1 آب/أغسطس. الرابط: https://www.reuters.com/business/energy/opec-secretary-general-says-russias-membership-opec-is-vital-success-agreement-2022-07-31 / (بالإنجليزية).

ـــــــ . 2023. "بوتين يزور الخليج لمناقشة مسائل النفط وغزة وأوكرانيا". 6 كانون الأول/ديسمبر. الرابط: https://www.reuters.com/world/middle-east/putin-travels-gulf-discuss-oil-gaza-ukraine-2023-12-06/ (بالإنجليزية).

وكالة أنباء نوفوستي. 2008. "انعقاد المفاوضات بين الرئيس الروسي والملك السعودي في الرياض". 7 حزيران/يونيو. الرابط: https://ria.ru/20070211/60546554.html (بالروسية).

يوجين رومر. 2019. روسيا في الشرق الأوسط: كثيرة الكارات، قليلة البارات (Russia in the Middle East: Jack of all Trades, Master of None). واشنطن العاصمة. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

ليودميلا شكفاريا. 2023. "التجارة الروسية الأجنبية مع دول الخليج العربية" (Russia's Foreign Trade with the GCC Countries) (بالروسية). مجلة MGIMO Review of International Relations، 16، رقم 3: 222-243.

نيكيتا سماجن. 2023. "على الطريقة الإيرانية" (In Iranian Way). موقع كارنيغي بوليتيكا. 3 نيسان/أبريل. الرابط: https://carnegieendowment.org/politika/89443 (بالروسية).

يوليانا ستريكالوفا. 2023. "الطريق إلى الشرق". مجموعة آر بي كي. 28 آذار/مارس. الرابط: https://spb.plus.rbc.ru/news/641dd2657a8aa9b617258b7e (بالروسية).

باباك تاغفايه. 2023. "لماذا تراجعت إيران عن شراء مقاتلات سوخوي سو 35 من روسيا؟". مجلة كي أيرو. 12 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://www.key.aero/article/why-has-iran-bailed-purchasing-su-35ses-russia (بالإنجليزية).

وزارة الزراعة الأمريكية. 2022. "توسيع صادرات الحبوب والبذور الزيتية الروسية". دائرة الزراعة الخارجية في وزارة **الزراعة الأمريكية.** 8 أيار/مايو. الرابط: https://fas.usda.gov/data/russia-grain-and-oilseed-exports-expand#:~:text=monthly%20volumes%20of%20russian%20wheat,arabia%2c%20sudan%2c%20and%20algeria (بالإنجليزية).

معهد السلام في الولايات المتحدة. 2023. "إيران وروسيا: ظهور براعم الروابط العسكرية". منشور ذا إيران برايمر. 5 أيلول/سبتمبر. الرابط: https://iranprimer.usip.org/blog/2023/may/18/iran-russia-burgeoning-military-ties (بالإنجليزية).

نبذة عن الكُتّاب والكاتبات

د. حامد رضا عزيزي زميل زائر في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP) في برلين. يعمل أيضًا كباحث مساعد في معهد كلينجيندايل للعلاقات الدولية بهولندا وكزميل غير مقيم في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية.

د. شينتسيا بيانكو زميلة باحثة في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية حيث تركّز على التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج وعلاقاتها مع أوروبا. شاركت سابقًا في مشروع "شراكة" للمفوضية الأوروبية المتمحور حول العلاقات الأوروبية-الخليجية. تحمل شهادة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط والمتوسط من جامعة كينجز كولدج في لندن وشهادة دكتوراه في السياسة في الشرق الأوسط من جامعة إكسيتر في المملكة المتحدة. في رصيدها أيضًا كتاب "الأنظمة الملكية الخليجية بعد الربيع العربي: التهديدات والأمن" (The Gulf monarchies after the Arab Spring: threats and security) الصادر عام 4202 من نشر جامعة مانشستر.

د. ماريا لويزا فانتابييه رئيسة برنامج المتوسط والشرق الأوسط وأفريقيا في معهد الشؤون الدولية في روما. تشغل أيضًا منصب زميلة زائرة في مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد (2023/2024) وتقدّم حاليًا المشورة للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في منطقة الخليج.

د. دافيد جليلفاند محلل ومستشار متخصص في التفاعل بين الجيوسياسة والاقتصاد والطاقة/المناخ في إيران ومنطقة غرب آسيا الأوسع. يدير الشركة الاستشارية البحثية أورينت ماترز (Orient Matters).

د. نيكولاي كوزانوف أستاذ مساعد باحث في مركز دراسات الخليج بجامعة قطر. وهو أيضًا باحث غير مقيم في برنامج الاقتصاد والطاقة في معهد الشرق الأوسط وزميل استشاري في برنامج روسيا وأوراسيا في مركز تشاتام هاوس. تركز أبحاث كوزانوف على الشؤون الجيوسياسية لنفط الخليج، والسياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط، وعلاقات إيران الاقتصادية والدولية.

د. جيل مورسيانو الرئيس التنفيذي لمعهد ميتفيم الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية. وهو أيضًا عضو في طاقم التدريس المعاون في كلية هيرتي في برلين وأستاذ محاضر في السياسة الدولية في الشرق الأوسط والدراسات الاستخبارية. شغل مورسيانو منصب خبير في السياسات الخارجية والأمنية في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP) وزميل في برنامج فوكس للزمالة في جامعة ييل، من بين مناصب أخرى.

د. موريتس رودولف خبير باحث في الحقوق وزميل في مركز بول تساي للصين في كلية الحقوق في جامعة ييل، حيث يركّز في أبحاثه على تداعيات نشأة الصين على النظام القانوني الدولي. عمل في السابق كباحث مساعد في قسم آسيا في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP) وكزميل في مجموعة الأبحاث في القانون الدولي (KFG) بعنوان "سيادة القانون الدولي – أتزدهر أم تتراجع؟" (The International Rule of Law – Rise or Decline?) التي تنظر في دور القانون الدولي في النظام العالمي المتغيّر. وشغل أيضًا منصب باحث في معهد مركاتور للدراسات الصينية.

ماركوس شنايدر مدير مشروع السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤسسة فريدريش إيبرت. يحمل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية من جامعة برلين الحرة ومعهد الدراسات السياسية في باريس. هو عالم سياسي يركّز في عمله على منطقة الشرق الأوسط وشغل مناصب عدة في مكاتب مؤسسة فريدريش إيبرت في برلين وصربيا وبوتسوانا ومدغشقر.

د. سيباستيان سونز باحث أول في مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) في مدينة بون وخبير في دول الخليج العربية. في رصيده شهادة دكتوراه في هجرة العمالة من باكستان إلى السعودية وكتابَي "حكّام الخليج الجدد وتطلعاتهم للنفوذ العالمي" (Die neuen Herrscher am Golf und ihr Streben nach globalem Einfluss) الصادر عام 2023 و"بُنيت على الرمال. المملكة العربية السعودية – حليفٌ صعب" (Auf Sand gebaut. Saudi- Arabien – Ein problematischer Verbündeter) الصادر عام 2016.

علامة الناشر

جهة النشر:
مؤسسة فريدريش إيبرت
Godesberger Allee 149
53175 بون
ألمانيا
البريد الإلكتروني: info@fes.de

قسم الإصدار:
مؤسسة فريدريش إيبرت | قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | Hiroshimastr. 28 | 10785 برلين | ألمانيا

المسؤول عن المحتوى والتحرير:
ماركوس شنايدر | المدير | مشروع السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

للتواصل/الطلب: info.nahost@fes.de

ترجمة: بيرلا ضو

تصميم: نور ابو اسماعيل

لا تمثّل الآراء الواردة في هذا المنشور بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبرت.
لا يُسمح باستخدام أي من المنشورات الإعلامية الصادرة عن مؤسسة فريدريش إيبرت لأغراضٍ تجارية من دون الحصول على إذنٍ من مؤسسة فريدريش إيبرت. ولا يجوز استخدام منشورات مؤسسة فريدريش إيبرت لدعم الحملات الانتخابية.

© 2024

مصالحة خصمين

بحث في انعكاسات التقارب الإيراني – السعودي

أفضى التقارب المحقق بين إيران والمملكة العربية السعودية في آذار/مارس 3202 بتيسيرٍ من الصين إلى وقف التصعيد التدريجي للمنافسة التي دامت عقودًا من الزمن بين هاتين القوّتين العظيمتين في الشرق الأوسط. ويسلّط هذا التقارب الضوء على تطوّر الدور الصيني في رسم معالم الشؤون العالمية ويعكس الديناميات الجيوسياسية المتغيرة. فقد تمّت فعليًا إزاحة الولايات المتحدة إلى الهامش بعد أن كانت القوة الخارجية الأبرز في الشرق الأوسط لوقتٍ طويل، وأُجبرت على المشاهدة بدلًا من المشاركة بفعالية في هذا التطوّر المحوري في المنطقة.

على غرار الولايات المتحدة، لم تساهم أوروبا وروسيا في تحقيق الانفراج في العلاقات بين الرياض وطهران. إلا أنه وفي حين قد تحقق روسيا بعض المكاسب من هذا الاتفاق، إن الوضع أكثر دقةً من ذلك بالنسبة للأوروبيين. فلطالما دعوا إيران والسعودية إلى التعامل مع المنافسة بينهما بالوسائل السلمية بما يتماشى مع المقاربة الأوروبية المبنية على الجهود الدبلوماسية. إلا أنه سيتعين على أوروبا تحقيق توازنٍ دقيقٍ بين دعم الدبلوماسية من جهة، وعدم تجاهل الممارسات الاستبدادية للبلدين أو دعمها بصورةٍ ضمنية. أما إسرائيل، فباتت مرغمةً على إعادة النظر في مقاربتها الاستراتيجية وافتراضاتها الجيوسياسية إزاء التطبيع الإسرائيلي-العربي. وأخيرًا، إنّ الوضع متغيّرٌ وما زال من غير المعروف ما إذا كانت طهران والرياض ستتمكنان من تعزيز العلاقات بينهما. فهل ستتمكنان مثلًا من التوصل إلى حلٍ سياسي لإخماد المنافسة بينهما بما يتجاوز مجرد تجميد النزاعات؟

تسعى هذه الدراسة إلى تحسين فهمنا للديناميات الدقيقة الكامنة وراء التقارب الإيراني-السعودي بصورةٍ شاملة. ولتحقيق هذه الغاية، تجمع الدراسة فريقًا من الخبراء الدوليين المرموقين لمشاركة لتحليلاتهم لهذه المسألة. وتنطلق الدراسة من مناقشة العملية التي أفضت إلى التقارب، لتتناول بعدها دوافع الجانبين السعودي والإيراني، وتنتقل بعدها إلى تقييم دور الصين ودوافعها قبل أن توفر تحليلًا للتداعيات التي تحملها الصفقة الإيرانية-السعودية في طيّاتها على إسرائيل وروسيا وأوروبا. ونأمل من خلال هذه الدراسة أن نوفر تقييمًا دقيقًا للاتجاهات السائدة الرئيسية من خلال الغوص في الدوافع والعمليات والتداعيات ذات الصلة.

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول هذا الموضوع على الرابط التالي:
https://mena.fes.de/index.html

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG